الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (368)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	28
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	44
حقوق الانسان في العالم	131

العنف يحفز فتاة الـ20عاماً للهرب من منزلها واللجوء لهيئة جدة

المصدر: جريدة المدينة السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/414330

سعد آل منيع - جدة
حفز العنف الأسرى فتاة - 20 - عاما للهرب من منزل ذويها بمدينة جدة واللجوء إلى الشارع.
وكانت الفتاة قد شاهدت أثناء سيرها مقرًا لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فطرقت بوابته علها تجد داخله الحماية من قسوة والديها وعراء الشوارع ولكنه كان «مغلقا» وأثناء وقوفها بالقرب منه شاهدها المواطن محمد حماد المالكي الذي كان برفقته أسرته «زوجته وبناته» وهو متوجه إلى بيته الذي يقع قريبا من مركز الهيئة وعندما توجه إليها للمساعدة شرحت له القضية فما كان منه الا أن قام باصطحابها مع أسرته إلى بيته وتقديم الطعام لها كما قامت بنات المواطن واللاتي أعمارهن قريبة من عمر الفتاة بالتخفيف عنها ومواساتها وبعد أن فتح المركز أبوابه توجه المواطن والفتاة إلى أعضاء الهيئة لإبلاغهم بالقضية مطالبا بحماية الفتاة وقد قام المالكي بإبلاغ جمعية حقوق الإنسان والتي بدورها أرسلت المستشار القانوني محمد آل خضر الذي حضر لمقر الهيئة ولقاء المواطن محمد المالكي والفتاة والتي تقدمت بشكوى رسمية للمستشار القانوني وأخذ أقوالها بالإضافة إلى الاستماع لأقوال المواطن المالكي الذي أنقذ الفتاة من الضياع بالشوارع.
من جانبه قال المستشار القانوني محمد آل خضر إنه سيتم تحويل الفتاة إلى دار الفتيات إلى أن يستلم ذووها الفتاة بعد أخذ التعهدات اللازمة التي تكفل حمايتها وستتابع جمعية حقوق الإنسان القضية مع جميع الجهات الحكومية وأهل الفتاة ومعرفة أسباب العنف الذي مارس ضدها وحل القضية بشكل ودي بين الفتاة وأسرتها.

"حقوق الإنسان" و"الهيئة" يودعان "عشرينية" بـ "الحماية"

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 2 محرم 1434 هـ - 16 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=121070&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى
أودع فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بالتعاون مع مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حي الصفا في جدة فتاة معنفة في دار الحماية بعد أن هربت من منزل والدها إثر ممارسة العنف عليها، كما ذكرت لرجال الحسبة ومندوب فرع الجمعية الباحث القانوني محمد الغامدي عند مباشرة حالة الفتاة أول من أمس.
ووفقا لما ذكرته الفتاة التي تبلغ من العمر 20 عاما، فإن أسرتها تمارس عليها العنف مما حدا بها إلى الهرب من المنزل متوجهة إلى مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حي الصفا قبيل صلاة العصر. وعندما شاهدت المركز مقفلا لجأت إلى البيت المجاور للمركز شارحة للأسرة المستضيفة أمرها ودواعي دخولها عليهم، ووفقا لمجريات

الأحداث فإن رب الأسرة (م. المالكي) أبلغ مركز هيئة الأمر بالمعروف المجاور لمنزله بعد مباشرة دوامهم المسائي بحضور مندوب فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حيث تم إعداد تقرير بالحالة وتسليم الفتاة إلى دار الحماية.
من جهتها أكدت مشرفة القسم النسائي بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، نورة التويم، أن لجنة مختصة ستزور الفتاة المعنفة غداً لاستقصاء أسباب هروبها والوقوف على نوعية العنف الذي يمارس ضدها ومن ثم سترفع تقريرا مفصلا للمشرف العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ثبوت ممارسة العنف ضدها.

"الخلافات العمالية" تعيد "مفصولي" بلدية خميس مشيط إلى أعمالهم أقرت صرف أجورهم المتأخرة واعتبار خدمتهم متصلة لم تنقطع

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 2 محرم 1434 هـ - 16 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121159&CategoryID=5

أبها: محمد مانع
أصدرت الدائرة السادسة بهيئة تسوية الخلافات العمالية في منطقة عسير، قرارا يقضي بإعادة 36 موظفا من موظفي بند الأجور ببلدية محافظة خميس مشيط إلى أعمالهم، بعد أن تم فصلهم قبل قرابة شهرين ونصف الشهر، كما تضمن القرار "تحتفظ "الوطن" بنسخة منه" صرف أجورهم المتأخرة، واعتبار خدمتهم متصلة لم تنقطع". وتعود تفاصيل القضية، إلى اعتماد بلدية محافظة خميس مشيط توظيف 36 موظفا على بند الأجور بقرار من رئيس البلدية المكلف في شهر رمضان الماضي، إلا أنهم فوجؤوا عقب استئناف دوامهم بعد إجازة عيد الفطر المبارك، بصدور توجيه من أمانة منطقة عسير، بإلغاء توظيفهم، مدعية أنه غير نظامي، فيما دعم رئيس بلدية خميس مشيط الدكتور مسفر الوادعي، مطالب الموظفين المفصولين بخطاب رفعه لأمين المنطقة المهندس إبراهيم الخليل، أكد من خلاله أن تعيين الموظفين تم وفقا لصلاحيات رئيس البلدية المكلف، وفصلهم مخالف للأنظمة، وسط وجود احتياج لخدماتهم، إلا أن أمانة المنطقة التزمت برأيها المتمثل في فصلهم، مما دفع الموظفين إلى تقديم شكوى لمكتب العمل ضد الأمانة.
الجلسة الأولى
وفيما لم يتم التوصل إلى حل ودي بين الطرفين، جرت إحالة القضية إلى هيئة تسوية الخلافات العمالية، إذ عقدت الجلسة الأولى بتاريخ 9 /11/ 1433، بحضور الموظفين المتظلمين ومندوب عن أمانة منطقة عسير، وأكد المدعون خلال الجلسة أنه تم تعيينهم بتاريخ 13 /9/ 1433، على "بند الأجور" واستلموا مهام عملهم، وبعد مباشرتهم أعمالهم عقب إجازة عيد الفطر المبارك، تم إيقافهم بخطاب من رئيس البلدية بناء على توجيه من أمين المنطقة، واكبه رفض تكليفهم بأي أعمال من قبل رؤوساء الأقسام التابعين لها.
خلاف الآلية
ووفقا لمجريات القضية، أحالت إمارة منطقة عسير ملف القضية إلى الأمانة للنظر فيه، حيث أفادهم أمين المنطقة بالاستغناء عن خدماتهم وفقا للأمر السامي المؤرخ في 19 /9/ 1433، في حين كانت مباشرتهم قبل صدور القرار وتحديدا بتاريخ 13 /9/ 1433، وأجاب ممثل الأمانة في الجلسة على دعوى الموظفين بأن من أصدر قرارات توظيفهم غير مخول بذلك الإجراء، وهو مساعد رئيس البلدية، على خلفية نقل رئيس البلدية السابق الدكتور عبدالله الزهراني، وأكد أن التعيينات مخالفة للأمر السامي، ولم تكن هناك مساواة في التعيين، ولم يتم الإعلان عن الوظائف، وأخذ رأي فرع وزارة الخدمة المدنية، فيما رد الموظفون على ممثل الأمانة بقولهم: إنه تم انهاء تكليف الدكتور عبدالله الزهراني قبل تعيينهم بأسبوع، والتعيين تم أسوة بما سارت عليه بلديات المحافظة.
الجلسة الثانية

وفي الجلسة الثانية التي عقدت بين الطرفين بتاريخ 16 /11 /1433، قدم الموظفون نسخة من القرار الإداري الذي يخول منح رئيس البلدية المكلف، كافة الصلاحيات الممنوحة لرئيس البلدية، إضافة إلى نسخة من خطاب مدير الشؤون الإدارية والمالية المكلف، المتضمن طلب أحد المواطنين الالتحاق بوظيفة شاغرة في البلدية بتاريخ 28 /8 /1433، إلا أن المسؤولين في البلدية أنكروا هذه الوظائف التي تم تعيين الموظفين عليها بأنها غير موجودة، ولا يوجد توظيف، فيما كان رد ممثل الأمانة على المدعين، أن الرئيس المكلف يسير الأعمال فقط، والصلاحيات ليست حكرا على تعيين الموظفين - على حد قوله -، وسط إفادة المدعين بأن الأمر السامي لم يصل بلدية محافظة خميس مشيط حتى يوم السبت 13 /11 /1433.

ورأت الهيئة في نهاية الجلسة، أن تعيين الموظفين تم وفقا للصلاحيات الممنوحة لرئيس البلدية المكلف، وصدور الأمر السامي جاء بعد قرار تعيينهم ولا يشملهم، وكذلك أن وظائف بند الأجور لا تخضع لنظام الإعلان والمفاضلة من قبل وزارة الخدمة المدنية، ولذلك تم صرف النظر عن قرار الفصل للمبررات السابقة، واعادة الموظفين إلى أعمالهم وصرف مستحقاتهم المتأخرة، واعتبار خدماتهم متصلة.

تدخل المجلس البلدي

من جهته، جدد رئيس المجلس البلدي في محافظة خميس مشيط الدكتور وليد بن سعيد أبو ملحة تأكيده أن الموظفين الموقوفين عن العمل لا يتحملون مسؤولية وتداعيات نظامية تعيينهم من عدمها، التي جرت وفق محاضر رسمية ووفقا للأنظمة، مشيرا إلى أن المجلس وانطلاقا من دوره الاجتماعي والرقابي، وقف مع المتضررين، حتى تم إنصافهم، لافتا إلى أن رصد الخطأ في آلية التوظيف سواء داخل أمانة عسير أو بلدية المحافظة يحملها المسؤولية الكاملة تجاه مستقبل الشباب الذين استبشروا بتوظيفهم لخدمة الوطن قبل أن يتم إيقافهم عن العمل، مشددا على أن المجلس متمسك بموقفه في القضية ولن يعدل عنه. وطالب أبو ملحة مسؤولي أمانة منطقة عسير وبلدية خميس مشيط بالعمل على تنفيذ القرار المنصف والصادر للموظفين، وتمكينهم من أداء مهامهم والاستفادة من خبراتهم بدلا من تعطيلها أو التحايل على القرار، مشيرا إلى أن المجلس سيتابع خلال الأيام المقبلة تفاصيل مستجدات القضية وسيعمل على اتخاذ كافة الخطوات التي تضمن حقوق الموظفين المتضررين.

تفاعل حقوق الإنسان

يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سبق أن دخلت على خط قضية إيقاف مجموعة من المعينين على بند الأجور في بلدية خميس مشيط عن العمل، وطالبت وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب في برقية عاجلة بتمكينهم من حقوقهم والسماح لهم بالبقاء في وظائفهم، وطالبت الوزارة بتمكين مجموعة من موظفيها من حقوقهم والسماح لهم بالبقاء في وظائفهم لما سيترتب على إيقافهم من أضرار تلحق بهم وبأسرهم.

مداولات القضية

- صدر قرار تعيين الموظفين في 13 /9 /1433
- تم إيقافهم عن العمل بتاريخ 13 /10 /1433
- أحال مكتب العمل شكوى الموظفين إلى هيئة تسوية الخلافات العمالية بتاريخ 21 /10 /1433
- عقدت الجلسة الأولى بتاريخ 9 /11 /1433 بين الموظفين "المدعين" والمدعى عليها "أمانة عسير".
- قدم الطرفان إثباتات الادعاء والرد في الجلسة الثانية التي عقدت بتاريخ 16 /11 /1433
- صدر قرار الهيئة في 18 /12 /1433 بإعادة الموظفين إلى أعمالهم

اللحيدان: الجناية على من استغل الأب وأدعو القضاء لدراسة علم النفس الجنائي.. والمنيف: تم إنشاء 41 مركزا للحد من العنف والإيذاء الأسري

عضو في حقوق الإنسان: والد لمى أقر بتعذيبها وكل المؤشرات تدل على ارتكابه الجريمة

المصدر: جريدة الشرق الخميس 1 محرم 1434 هـ - 15 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/15/581762

الرياض – يوسف الكهفي

طالبت عضو الجمعية السعودية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين الجهات المختصة بتنفيذ القصاص بمن تسبب في وفاة الطفلة لمى ذات الخمسة أعوام التي فارقت الحياة إثر تعرضها للعنف.

وقالت لـ «الشرق» في حال أثبتت التحقيقات والنتائج أن والد الطفلة لمى هو المتسبب الرئيس في وفاتها أتمنى أن يوقع به القصاص لأن مسلسل قتل الأطفال من قبل الآباء وبالذات الأطفال من أمهات مطلقات أصبح في تزايد ولا بد من وجود عقاب رادع للحد من هذه الجرائم البشعة.

وأضافت»للأسف أنه لم ينفذ حكم القصاص سوى في حالة واحدة من هذا النوع وباقي الحالات لم تتجاوز السجن لسنوات معدودة منها حالات لم تتجاوز الخمس سنوات لأن هناك قاعدة فقهية موجودة في كتاب المغني لابن قدامى وهذا يُدرّس في المعهد العالي للقضاء والمعمول به أن الوالد لا يقتل بولده والأم تقتل بولدها، وهذه مأخوذ بها حتى في الحالات التي يقوم بها الأب بقتل زوجته، فإن كان لديه منها أبناء لا يُقتل، وهناك عدة أدلة منها الرجل الذي قتل زوجته في جنوب المملكة وهي ترضع طفلتها لم يحكم عليه سوى بالسجن خمس سنوات، وكذلك الآخر الذي سحل زوجته بسيارته حتى الموت لم يحكم عليه سوى بالسجن 12 عاما، كل هذه الجرائم البشعة تنتهي تحت حجة أن له منها أولاد، ولو فعلت الأم إحدى هذه الجرائم لتم قتلها رغم أن القرآن الكريم كان صريحاً «النفس بالنفس» ولا يوجد استثناء في الآية الكريمة، ولكن تلك القاعدة برأيي ما هي إلا اجتهاد فقهي ليس مبنياً على نص قرآني ولا حديث نبويّ.

وزادت» المؤشرات الأولية لدينا كلها تدل على أن الأب هو مرتكب الجريمة وبالتالي لابد من تنفيذ أمر القصاص إذا انتهت التحقيقات، حيث إن والد الطفلة «لمى» أقر أنه هو من قام بتعذيبها بسبب إنه كان يشك في سلوكها ويدّعي أن أمها تشغلها في أعمال منافية للآداب، ولا أعرف ماذا يهدف من وراء هذا الكلام فهذه طفلة صغيرة لا تحاسب ولا تعاقب، فهي شرعاً ليست مكلفة ولا محاسبة عمرها خمس سنوات ولا يحق له أن يمد يده عليها»

من جهتها قالت مديرة برنامج الأمان الأسري الدكتورة مها المنيف: بأن القضايا المشابهة لحالة الطفلة لمى موجودة لدينا منذ زمن وليست ظاهرة حديثة ولكن ما كان يغيّبها عن السطح هو قلة الوعي الحقوقي لدى المجتمع، وأرجعت ظهور هذه الحالات وانتشارها عبر وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة إلى زيادة الثقافة الحقوقية للأفراد، وتحسن الخدمات المقدمة للمتضررين من العنف وإلزامية التبليغ عن الحالات المعنفة سواء من خلال القطاع الصحي خاصة بعد القرار الوزاري الذي يلزم المختصين بالتبليغ وكذلك القطاع التعليمي وبالتالي التبليغ زاد والحالات زادت بالإضافة إلى أن ضغوط الحياة زادت مما جعلها تنعكس على حدوث حالات العنف.

وأضافت المنيف: دورنا كبرنامج للأمان الأسري توعوي يهتم بأمان الأسرة كمبدأ، ونقوم بعدة حملات وعلى كافة شرائح المجتمع وكذلك عمل دورات وتدريب للأكاديميين والمهنيين المتعاملين مع حالات الإيذاء والعنف الأسري الأطباء

والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين ومنسوبي الشرطة ومنسوبي التحقيق والادعاء العام ونعطيهم دورات تدريبية على كيفية التعامل مع حالات الإيذاء.
وكذلك مساعدة الجهات الحكومية للترابط مع بعض لتقديم خدمات أفضل للمتضررين ولدينا مركز حماية الطفل في القطاع الصحي وتم حتى الآن إنشاء» 41» مركزا متوزعا في جميع مناطق المملكة تابع لكل القطاعات الصحية في المملكة والآن كل مستشفى لديه فريق حماية الطفل ومراكز حماية الطفل وهذه المراكز يعمل فيها أطباء واختصاصيون اجتماعيون ونفسيون يباشرون الحالات من ناحية التشخيص والعلاج والمتابعة، وهذه المراكز أنشئت عام 2008 بقرار صادر عن مجلس الخدمات الصحية ومنذ ذلك الوقت إلى الآن تم إنشاء 41 مركزا كلها جاهزة وتستقبل الحالات، وهناك نظامان تم دراستهما في مجلس الشورى وهما نظام حماية الطفل ونظام الحد من الإيذاء والآن هما في هيئة الخبراء في مجلس الوزراء لاعتمادهما قريبا.
ويوضح المستشار القضائي والنفسي الشيخ الدكتور صالح بن سعد اللحيدان، حكم قتل الأب لابنه أو ابنته قائلاً»قتل الأب ابنه يحتاج إلى تفصيل لأن المسالة هي مسألة عامة وتحتاج إلى تقعيد وتفصيل، حيث إن قتل الأب ابنه وكان الأب عاصياً وظهرت عليه علامات المعصية والإثم والعدوان وله سوابق في هذا، وكان الولد مستقيما فإن الأب يُقاد بابنه « أي يُقتل جراء قتله ابنه أو بنته «.
وإن قتل الأب ابنه وكان الأب في حال الجهالة فإنه لا يُقتل، وإن قتل ابنه دون سبب مادي أو معنوي فهذا يخضع للاجتهاد لأنه يدخل في باب التعزير
وإن قتل ابنه دفاعاً عن نفسه فإن الأب قد لا يُقتل.
وإن قتل الأب الابن أو البنت انتقاماً من أمهم المطلقة أو التي بينه وبينها سوء تفاهم فإن الأب هنا يخضع للاجتهاد من باب التعزير.
وأضاف اللحيدان»هناك حديث ورد «لا يُقاد والد في ابنه والعلماء تكلموا في سند هذا الحديث، وأن سنده عراقي مدني فهناك من صححه والآخر العكس لكن العبرة هنا هي بالمقتضيات المصاحبة لقتل الأب لابنته أو ابنه، وفي هذه الحالات يخضع الأب لكافة الاعتبارات والقاضي يجب عليه أن يجتهد ويتحرى ويتأنى ويجمع الأصول والقواعد والأدلة ثم ينظر هو وزملاؤه في هذه القضية، وزاد اللحيدان «أما إذا انتقلنا إلى الناحية النفسية الإكلينيكية والتحليلية بعد النظرة القضائية الشرعية، فعلماء النفس التحليلي السريري الذين يبحثون معطيات الجناية .يضعون اعتبارات فالجناية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:
أن يكون القتل وإرادة القتل متقدمة على المرض النفسي فهذا يخضع للاعتبارات التي ذكرتها آنفاً.
وأن يصاحب القتل المرض النفسي – أي أن يكون هناك مرض نفسي لكن يصاحب جناية القتل فهذا يخفف عنه الحكم، وأن يتقدم المرض النفسي حسب الملفات الطبية وهو العلاج الطبي، بمعنى أن يكون المرض النفسي سبق الجناية ففي هذه الحال إذا ثبت هذا 100% فإن الأب يجب أن يعفى عنه ويعالج، ولكن من جانب آخر فإن علماء القضاء الجنائي يرون أن المريض النفسي أحيانا قد يستغل من الزوجة الثانية مثلاً أو من أبناء آخرين أو من بناته وأن علم النفس خاصة في مدارسه الأخيرة في فرنسا والولايات المتحدة والأرجنتين والبيرو والبرازيل ينظرون إلى الحيثيات والأسباب الدافعة للجناية، فحينها توقع الجناية على الذي استغل الأب لأن هناك أيادي قد تستغل الأب ويؤدي هذا الاستغلال إلى الجناية، ولذلك أنا أدعو كافة القضاة والمحامين والحقوقيين أن يدرسوا علم النفس الجنائي الإكلينيكي السريري لأن علم النفس التطبيقي، وعلم النفس الإكلينيكي السريري يساعدان في بعث الأسباب ونظر الحيثيات ونظر الموجبات، سواء من جهة الأب أو الأصدقاء أو من الأسرة أو أن هناك ضلالات ذهنية، وبعض الأشخاص عندهم ضلالات ذهنية وشكوك وتهيوءات وتصورات، وقد يحس الإنسان بأصوات ويشعر بوجود أشخاص غير موجودين كل هذه الاعتبارات وهذه الأمور قد تدفعه لارتكاب جناية من تلك الجنايات.

حقوق الإنسان: قائمة الإعدامات المتداولة لسعوديين بالعراق.. مشكوك فيها

المصدر: جريدة الجزيرة أون لاين الخميس 1 محرم 1434 هـ - 15 نوفمبر 2012م
http://www.al-jazirahonline.com/2012/20121115/ln25108.htm

العاصمة - راكان المغيري

نفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن تكون القائمة المتداولة في موقع إلكترونية التي تضم أسماء سجناء سعوديون سيتم إعدامهم في العراق صادرة عن جهة رسمية، مشيرة إلى أنها لم تحصل على تأكيدات رسمية عراقية أو من قبل السفارة السعودية في الأردن حولها، وقالت إنها رصدت تنفيذ حكم الإعدام على سعودي في قضية تمت خلال فترة سجنه.

وكشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ (الجزيرة أونلاين) أنه ليس لدى الجمعية تأكيدات رسمية حول أسماء القائمة التي يتم تداولها في مواقع التواصل الاجتماعي، مضيفاً أن هناك بوادر إيجابية رصدتها الجمعية من خلال وصول بعض السجناء الذين أنهوا محكومياتهم خلال الفترة الماضية.

وأكد الدكتور القحطاني أن الجمعية حصلت على أوراق رسمية عراقية تثبت أن أحد السجناء الذين تم تغيير أحكامهم من السجن إلى الإعدام، كان بسبب وقوع حادثة في السجن بالعراق، فحكم عليه بالإعدام على أساسها.

وأوضح أن المحامين العراقيين المتابعين لقضايا السعوديين في السجون العراقية يواجهون ضغوطا كبيرة في سبيل تخليهم عن دفاعهم للسعوديين.

وبين الدكتور مفلح القحطاني أن المعلومات الواردة إليهم في الجمعية تؤكد عدم إعدام أي سعودي غير المعلن عنه سابقاً، مضيفاً أن السعودية لم تتسلم جثامين جديدة، وآخرها جثمان مازن المساوي، مشيراً إلى أن الحكومة العراقية تريثت في تنفيذ أحكام الإعدام ضد بعض السعوديين، وقال: "نتمنى أن يتم التريث في تنفيذ أحكام الإعدام، وذلك يحتاج جهداً كبيراً تلعبه السفارة السعودية في الأردن".

وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن البرلمان العراقي لم يوافق حتى الآن على اتفاقية تبادل السجناء بين السعودية والعراق، مضيفاً "نتمنى أن يتم ذلك خلال الفترة القريبة".

الجدير بالذكر أن نائب السفير العراقي الدكتور معد العبيدي أوضح- بحسب تقارير إعلامية- أن عدد السجناء السعوديين المتواجدين في السجون العراقية بلغ 61 سجيناً، وأن 90% منهم حكم عليهم بارتكابهم أعمال إرهابية، ، وبيّن أن عدد السجناء العراقيين في السجون السعودية يبلغ 111 سجيناً.

حقوق الإنسان" تضع حلولاً عاجلة لوقف كوارث» صهاريج الغاز

المصدر: جريدة الشرق الخميس 1 محرم 1434 هـ - 15 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/15/581925

أبها – عبده الأسمري
تعكف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على وضع اللمسات النهائية على تقرير يتضمن توصيات وحلولاً مستقبلية عاجلة لوقف كوارث صهاريج الغاز، بعد حادثة الرياض الأخيرة، بحيث يتيح تنظيماً وتعليمات جاهزة للتعامل مع حالات الطوارئ، وتحديداً حالات تسرب وانفجارات صهاريج الغاز. كما يتطرق التقرير إلى طرح بدائل لصهاريج الغاز مستقبلاً وإمكانية فتح المجال لشركات جديدة ذات كفاءة عالية.
وقال مصدر رفيع المستوى في الجمعية لـ»الشرق» إن الجمعية تساءلت في التقرير، الذي سيكون على طاولة الوزارات والمصالح المعنية قريباً، عن مبررات خروج السائق بالشاحنة من الصيانة رغم علمه بعطل الكوابح، إضافة إلى عدم استخدام شركة الغاز لصهاريج ذات مواصفات عالمية وتكون قادرة على مقاومة الاشتعال. وينتظر أن تتطرق الجمعية في تقريرها إلى مجموعة واسعة من الملاحظات تتعلق بأداء جهات خاصة وحكومية وآلية تعامل تلك الجهات مع الحدث، فضلاً عما إذا كانت تلك الجهات تستند إلى أنظمة وخطط عمل محددة في تعاملها مع الحوادث الطارئة، أم تعتمد على مجرد اجتهادات خاصة، وما إذا كان هناك تنسيق بين الجهات المباشرة للحدث. وتساءلت الجمعية لماذا ظلت شركة الغاز على عملها دون تطوير للآليات وإيجاد حلول أخرى لنقل الغاز بعيداً عن الصهاريج وعدم وجود احتياطات واضحة للتعامل العاجل مع حالات الطوارئ. وأضاف المصدر أن المعطيات التي رصدت من الميدان كشفت خللا في التعامل مع الصعوبات في أرض الحدث.

أصيبت بنزيف داخلي إثر تعرضها للعنف على يد والدها .. استنكار وحداد شبابي على رحيل لمي" ابنة الخامسة

المصدر: جريدة البلاد الخميس 1 محرم 1434 هـ - 15 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/15/581925

كتب : عمرو مهدي
فور مطالبة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجهات المختصة، بتنفيذ القصاص في والد الطفلة لمي ذات الخمسة أعوام التي فارقت الحياة قبل عدة أيام في مدينة الملك سعود الطبية، إثر تعرضها للعنف على يد والدها الداعية، ونتج عن ذلك إصابتها بنزيف داخلي بسبب كسر الجمجمة، إضافةً إلى إصابات متعددة في أنحاء متفرقة من جسدها، دشّن الشباب

السعودي هاشتاق على موقع تويتر بعنوان "#لمي_المعنفة" للتأكيد على رفضهم لكافة أشكال العنف ضد الأطفال في المملكة.
بدايةً أدان حمود بن رشيد ما قام به ذلك الأب رافضاً في الوقت نفسه استغلال الحادثة لتصوير الدعاة على أنهم متوحشون وقال: "كلنا نرفض هذا الفعل المستهجن ونستقبحه لكن أن يستغل إعلامياً في النيل من الدعاة فهذا ما نرفضه لأن هذا الداعية لا يمثل إلا نفسه"، واعتبر الإعلامي خالد العلكمي أن السبب في كارثة لمي هو غياب التشريعات الخاصة بالحماية من العنف البدني، ورفض أيضاً إهانة الدعاة واتهامهم بالعنف قائلاً : يجب أن نحارب التعميم.. أنا ضد التركيز على حالة مثل والد لمي المعنفة وكونه داعية ولا يجوز تعميم هذه الحالة على كل الدعاة".
واتفقت معه في الرأي الإعلامية حليمة مظفر قائلةً: "ما دام لا يوجد قانون يحد من تعنيف الضعاف في أعناقنا فحتماً سنشهد مزيداً من هذه الأوجاع .. لا بارك الله في أب مجرم يتاجر بالدين!"، وقال سعيد الناجي: "لا يختلف اثنان على أن والد لمي المعنفة يستحق أشد العقاب إذا ثبتت عليه جريمته"، في حين طالبت " Dr Samia Alamoudi" بمحاربة تلك النوعية من الدعاة التي تتاجر باسم الدين وترتكب الموبقات وقالت: "متى نرفع الحصانة عن هذه الفئة كما منحناهم إياها ..!؟ ومتى ندرك خطرهم على الإسلام ..!؟ لقد ولد الإسلام مشوهاً على أيديهم وإسلامنا الحقيقي براء"، وقال سليمان الصقعبي: ستبقى روح لمي تحوم فوق رؤوسنا تقض سبات ضمائرنا حتى نقتص لروحها البريئة من أنفسنا الأمّارة بالسوء ومن نزواتنا، كما طالب عبد الله حميد الدين بالقصاص لتلك الطفلة قائلاً: "لمي المعنفة ذهبت مظلومة وسيؤخذ حقها في الدنيا والآخرة ولكن بقي آلاف المعنفات الأخريات، الآن ونحن نكتب هناك امرأة في مكان ما يتم ضربها".

طالبوا حقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد بالتدخل لحمايتهم

سكان مهدالذهب يدينون تنصل (البترول) و(الأرصاد) عن مسؤوليتهما في قضية التلوث

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 محرم 1434 هـ - 15 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/15/article784467.html

المدينة المنورة – مالك معيض

دان بيان أصدره سكان محافظة مهدالذهب تنصل وزارة البترول والثروة المعدنية والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة عن مسؤوليتهما في أكبر قضية تلوث بالمملكة تحدث في مهدالذهب. وأعرب البيان الذي حصلت "الرياض" على نسخة منه عن أسفه لموقف تلك الجهات الرقابية على الشركات المخالفة للنظام البيئي مثل الشركة المشغله لمنجم مهدالذهب وهو ما أكدته الجامعات المحلية والعالمية مثل جامعتي الملك سعود بالرياض وجامعة مموريال الكندية بوجود تلوث يشكل خطراً على الأنسان والنبات والحيوان بسبب مخالفة الشركة للنظام البيئي السعودي، وطالب البيان عدة جهات بالتدخل منها حقوق الإنسان بالمملكة وهيئة مكافحة الفساد لحماية السكان من خطر التلوث.

وأشاد البيان بدور إمارة منطقة المدينة المنورة ومجلس الشورى في قضية تلوث مهدالذهب بعد إصدارهم عدة توصيات مهمه لصالح حماية السكان من التلوث إلا أن الشركة المشغله للمنجم لم تنفذها.

ونفت وزارة البترول والثروة المعدنية قبل أن تلحق بها لاحقاً الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لتعلن عدم مسؤوليتها هي الأخرى مسؤوليتهما عن قضية تلوث مهدالذهب محمله الصحة تحديد الأضرار الصحية التي لحقت بالسكان.

وكانت "الرياض" التي تابعت تفاصيل القضية منذ عامين نشرت مؤخراً موقف وزارة البترول والثروة المعدنية التي أكدت في ردها على المحكمة الإدارية بجده أنها غير مسؤوله عن قضية تلوث مهدالذهب قبل أن تلحق بها لاحقاً الرئاسة

العامة للأرصاد وحماية البيئة لتعلن عدم مسؤوليتها هي الأخرى محمله الصحة تحديد الأضرار الصحية التي لحقت بالسكان.

تفاعلاً مع ما نشرته عكاظ.. القرافي:

فريق من حقوق الإنسان لرصد تلوث مهد الذهب

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121117/Con20121117548441.htm

ياسر المطيري (المدينة المنورة)

ردا على مطالبة أهالي المهد بوضع حد لمعاناتهم من التلوث ومطالبة الشركة بالعمل على منع هذا التلوث الذي يسببه منجم مهد الذهب القائمة عليه الشركة، والمطالبة بتدخل حقوق الانسان وتفاعلا مع مانشرته «عكاظ» في عددها الصادر أمس، أوضحت شرف القرافي المشرفة على مكتب حقوق الإنسان بالمدينة المنورة أن المكتب رصد ما نشرته «عكاظ» عن مطالبة أهالي المهد بتدخل حقوق الانسان لرفع معاناتهم، وأن فريقا من مكتب الجمعية سيقوم بزيارة للمحافظة للوقوف على الموقع وتقصي الحقائق ورصد الملاحظات ورفعها لرئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني.

وأكدت القرافي أن البيئة والحفاظ عليها هي من صميم حقوق الإنسان، إذ إنها تؤثر على صحته ومعيشته، وحق المواطن في بيئة نظيفة حق أساسي يتضامن المجتمع في شأنه، مشيرة إلى أن الاتفاقيات والوثائق الدولية أقرت صراحة بهذا الحق وذلك في إشارات واضحة لا لبس فيها بحق الإنسان في بيئة سليمة خالية مما يضر به. وبينت أن من اهم المواثيق الدولية التي تقرر ذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مادته 32 التى الزمت بأن «تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها»، وكذلك الاتفاقية الدولية بشان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي جاء بمادتها (12) «تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في التمتع باعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية وتشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية للوصول إلى تحقيق كلي لهذا الحق ما هو ضروري من اجل تحسين شتى الجوانب البيئية والصحية»، مؤكدة أن حقوق الإنسان كافة محفوظة ومحمية بموجب النظام الأساسي في مادته السادسة والعشرون، وأن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشروط بأن يكون وفق خطة عملية عادلة، وفق ما نصت عليه المادة الثانية والعشرون من النظام الأساسي.

وأبانت أن هذا يتطلب تحقيق التوازن بين تنمية مستدامة وبيئة صحية آمنه أخذا في الاعتبار الأبعاد الإنسانية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أوقفوا هولاكو النساء والأطفال (1)

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 2 محرم 1434 هـ - 16 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/16/article_710021.html

عبد الله العلمي

يحتفل العالم في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) بالمناسبة السنوية لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة. الأمم المتحدة دعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم أنشطة في ذلك اليوم تهدف إلى زيادة الوعي العام بتلك المشكلة. سأخصص مقالي هذا الأسبوع والأسبوع المقبل لهذا الموضوع المهم.

تقارير الأمم المتحدة تؤكد أن كل امرأة من أصل ثلاث نساء على الأقل في العالم يحتمل تعرضها للضرب والإكراه على ممارسة الجنس أو الاعتداء عليها بطريقة أخرى في حياتها. في كثير من الأوقات يهدف الجناة لتشويه صورة المرأة وتحويلها إلى مذنبة وهي في الحقيقة ضحيّة. لهذا، فإنّ مناداة المرأة بحقوقها وحقوق طفلها ليس أمراً عبثيّاً، بل تتطلب حملات قوية ومنظمة ضد جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفل في جميع أنحاء العالم. يجب تعبئة الرأي العام لضمان تأسيس مفهوم حكومي صارم ومجتمعي متكافل لمنع العنف ضد المرأة والطفل.

هذا اليوم هو تكريم للمغتصبات في عهد القذافي، وللسيدات الإفريقيات اللاتي تعرضن للاغتصاب من قبل المجموعات المسلحة الرواندية والكونغولية والبورندية، والمواطنة التونسية التي تعرضت للاغتصاب من رجال شرطة قبل فرضهم على صديقها دفع مبلغ من المال تحت التهديد بإحالته وإياها على القضاء بتهمة ارتكاب عمل مخل بالحياء. هذا اليوم هو تكريم للفتاة الباكستانية ملالا التي تعرضت لهجوم مسلح من قبل حركة طالبان بسبب "جريمتها" الشنعية، وهي مناداتها بأن تحصل المرأة على حقها في التعليم. هذا اليوم هو تكريم لطفلة الرياض "لمى"، وطفلة نجران "هالة"، وطفلة شرورة "فاطمة"، وطفلة ينبع "تالا"، ومعنفة المفك في جدة وغيرهن من النساء. هذا اليوم هو تكريم للنساء اللاتي يتعرضن لشتّى أنواع العنف والتعذيب ومن ضمنها حرمانها من الكثير من حقوقها المشروعة.

تسقط امرأة من كل خمس نساء ضحية للاغتصاب أو محاولة الاغتصاب في أماكن متفرقة حول العالم. بصراحة لا أعلم كيف توصف المرأة بالحبّ والأمان ويسهل في الوقت نفسه تعنيفها والاعتداء عليها بالاتجار والتحرش الجنسي والتعذيب الوحشي وفي كثير من الأحيان قتلها من دون أي سبب. لا يجب بتاتاً السكوت على هذه الجرائم، بل يجب تسليط الضوء إعلامياً ومجتمعياً على قضايا العنف ضدّ المرأة والطفل. الأمين العام للأمم المتحدة كان أكثر وضوحاً حين قال "إن العنف ضد المرأة والفتاة يترك بصمته الشنيعة على كل القارات والبلدان والثقافات".

ليس بالضرورة أن يكون العنف ضد المرأة والطفل جسدياً أو نفسياً فقط، منع مشاركة المرأة الفاعلة في التنمية وحرمانها من حقوقها المشروعة أيضاً يعتبر عنفاً ضد المرأة وعائقا أمام تحقيق أهداف التنمية.

في المملكة العربية السعودية عرف نظام الحماية من الإيذاء (الذي تمت الموافقة عليه في 13 مايو 2012م بعد دراسة ثلاث سنوات ويتكون من 17 مادة)، الإيذاء بأنه كل شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، بما له عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية، ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته، أو ممن يترتب عليه شرعا أو نظاما توفير تلك الحاجات لهم. لكن لدي تحفظ على ضعف وسهولة العقوبات في النظام التي تنص على الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، وغرامات مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال، ولا تزيد على 50 ألف ريال أو إحدى العقوبتين.

تصلني رسائل باستمرار من سيدات تعرضن للإيذاء والعنف في المنزل وفي أماكن العمل والأماكن العامة، لكن المرأة عامة وفي السعودية تحديداً لا تُصَعِّد الشكوى قضائياً لعدة أسباب من أهمها النظرة الدونية للمرأة وتحميل المرأة العبء

الأخلاقي لأنها في معظم الوقت داخل دائرة الاتهام. بلغ عدد البلاغات الواردة لمركز الحماية الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في الرياض 425 بلاغا، مكة المكرمة 159، عسير 101، الطائف 60 حالة، وفي الدمام 52 حالة.
التقرير السابع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يؤكد أن 20 في المائة من القضايا الواردة للجمعية في 1431هـ كانت نتيجة للعنف الأسري ضد المرأة والطفل في أعلى تسجيل لها منذ بداية إنشاء الجمعية في 1425هـ، وكان الزوج هو المسؤول عن العنف ويليه الأب في معظم هذه الحالات.
هناك طرق عدة لتوعية المجتمع حول الحد من العنف ضد المرأة والطفل، ومنها تنظيم جمعيات مجتمع مدني مثل جمعية "الشريط الأبيض" التي تضم نخبة من الرجال من أجل إنهاء العنف ضد المرأة وإشاعة ثقافة تنظيمية ترفض العنف ضد المرأة. كذلك هناك دور كبير على القضاة وخطباء المساجد والإعلاميين والتربويين والأسرة في التعريف بخطورة العنف ضد المرأة والطفل.
آن الأوان لكسر جدار الصمت ورفع الصوت عالياً لتجريم كل أنواع العنف ضد المرأة والطفل، لذلك أقترح وضع أطر قانونية صارمة تشمل مختلف أشكال العنف وقوانين لمعاقبة المُعَنِفين وتوفير خدمات مباشرة لضحايا العنف.
في الجزء الثاني سأحدثكم عن تأسيس جمعية عربية ضد العنف ضد المرأة والطفل.

مع الاحتفال بيومهم العالمي

23 حالة عنف ضد الأطفال بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121118/Con20121118548684.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)
في الوقت الذي يستعد العالم للاحتفال بيوم الطفل العالمي بعد غد، كشفت إحصائية صادرة من مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة عن ارتفاع حالات العنف ضد الأطفال في المنطقة للعام المنصرم إلى 23 حالة، بينما كانت عام 1432هـ، 17 حالة وعام 1431هـ، 8 حالات.
وأوضحت المشرفة على مكتب الجمعية شرف القرافي أن النسبة الأكبر من هذه الحالات تمثلت في الإساءة الجسدية، مضيفة أن من أبرز القضايا التى عالجها المكتب خلال الأشهر الأخيرة قضية حرمان أم مطلقة من رؤية أبنائها مدة خمس سنوات وقد بذلت جهود ومساع من قبل مكتب الجمعية تمثلت في توضيح الحقوق الشرعية والقانونية لكل الأطراف مع التأكيد بأن مصلحة الأطفال هي الهدف الأساسي وانتهت بتمكين الأم من رؤية أبنائها برضا وموافقة جميع الأطراف.
من جهة أخرى، يستعد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة لإطلاق حملة تثقيفية توعوية مواكبة لليوم العالمي لحقوق الطفل وذلك من خلال وضع بعض اللافتات في الأماكن العامة للإسهام في التعريف ببعض حقوق الطفل واحترامها ونشرها بطرق إيجابية تلقى القبول عند الجميع، وتصل إلى جميع فئات المجتمع وشرائحه.

اجتماعي: نظرة المجتمع القاصرة تؤثر في كلا الطرفين

45 مطالبة بـ نزع ولاية الأب" بسبب عدم الكفاءة ..خلال عام

المصدر: جريدة الشرق الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/18/585869

الدمام – فاطمة آل دبيس

تلقت محاكم المملكة 45 مطالبة بنزع الولاية لعدم أهلية الولي أو لعدم كفاءته خلال عام 1433، تصدرت محكمة الرياض المحاكم الأخرى في الدعاوى المرفوعة بمعدل 12 قضية، تلتها المنطقة الشرقية وجدة بمعدل خمس قضايا في كل منطقة.

وبين عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري، أنه يحق للأم أو أحد الأبناء المطالبة بإسقاط ولاية الأب على أبنائها في حال إن قام الأب بتعاملات غير إنسانية مع الأبناء كممارسة العنف الجسدي والنفسي عليهم، أو عدم صلاحه للولاية كما لو كان فاسقاً.

فساد الولي

وقال الفاخري يجب على من يرى عدم صلاح الولي التقدم للمحكمة بجميع القرائن التي تثبت عدم صلاح الولي للولاية، إذ إن الأصل في الولاية حماية مصلحة الولي وحمايته من أي ضرر خارجي، وفي حال إن كان هو مصدر الضرر عليه يجوز إسقاط ولايته، مطالباً بضرورة قيام من يثبت الولاية بالتأكد من أهلية المطالب بها كون الولاية أمانة والتأكد من الشؤون المالية والإدارية، وأوضح قاضي دائرة الأوقاف والمواريث في محافظة القطيف محمد الجيراني، أسباب نزع الولاية بأنها لابد أن تكون إما لعدم أهلية الولي أو لعدم كفاءته، كأن يكون الولي صالحاً دينياً وقت إعطاء الولاية له، ولكنه يعرض عليه ما يفسد أخلاقه، أو أن يكون الولي ذا صحة جيدة ثم يتعرض لإعاقة تمنعه من قيامه بالولاية بالشكل المطلوب، وبناء على ذلك يطالب بنزع الولاية منه.

انتقال الولاية

كما بيّن الجيراني أن الولاية تنقسم إلى ولاية على قصر أو على أوقاف، وقد تنتقل بشكل عرفي إلى الجد أو العم، أو يرى القاضي إعطاءها للأم إذا ما رأى أنها كفء وقادرة على تولي ولاية أبنائها، وأضاف الجيراني أنه لا يمكن للابن أو البنت المطالبة بإسقاط ولاية أولادها ولكن يمكنها رفع دعوى عضل وهي التي تسقط ولاية الأب في تزويج الفتاة.

ومن جهة أخرى، أفاد المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز الزامل، بأن الأصل في الولاية، وهي أن تكون جبرية للأب على كلٍّ من القاصر عن سن البلوغ أو القاصر عقلاً، ولا يحق للأم أو أحد الأبناء المطالبة بنزع ولاية الأب، وفي حال إن فُقد الأب لوفاته تقدم الأم على أعمام القاصر إذا ما تقدمت للمحكمة برفقة شاهدي عدل ومزكين وحصر الورثة وطالبت الولاية على أبنائها كون الأم أحفظ لأبنائها.

وأكد الزامل أن لأي شخص من أقارب المولى عليهم إذا ما تحققت فيه شروط الولاية أن يتقدم إلى المحكمة بحضور شاهدين، ويؤكد أن الولي منعدم الأهلية ويقدم الإثباتات، وبناء على ذلك يطالب بالولاية.

صدمة بعد النزع

في حين بيّن الاختصاصي النفسي فيصل العجيان، أن الأثر النفسي في المنزوع الولاية منه يتلخص في إصابته بصدمة نفسية بعد النزع، التي لا تظهر آثارها إلا بعد مضي فترة بسيطة، وقسم آثارها إلى ثلاثة أشكال، الأول هو تأهب المنزوع الولاية منه إلى النزاع المستمر، أما الشكل الثاني فهو اللامبالة وفقد الأمل من المجتمع، ووفقاً لهذه الحالة يبتعد عن المشاركة في أي حديث يذكره بهذا الأمر، كالحديث عن الأبناء أو المحاكم، والشكل الثالث والأخير وهو الشكوى المستمرة والتذمر من الأمر، ما قد يسبب ابتعاد الأصحاب عنه نتيجة مللهم من تذمره.

وبيّن الاختصاصي الاجتماعي فؤاد المشيخص أن المجتمع مازالت نظرته ضيقة ولا يتقبل نزع الولاية، وبناء على ذلك فإن نزعها ينعكس سلباً على كل من الولي والمنزوع الولاية عنه، بحيث يتعامل معهم بقسوة لتوقع المجتمع أن نزع الولاية لم يتم إلا لفقدان الشخص الشروط التي يجب أن تتوفر في الرجل الكفء، وبالتالي عدم اكتماله لعدم قدرته.

الحياة
AL HAYAT

حملة غصون!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/453913

سوزان المشهدي

كثير من البرامج التلفزيونية تبتكر بعض الأساليب لتستمر، يبدأ البرنامج باسم واحد محدد، على سبيل المثال برنامج «صحة»، وبعد أن ينتهي الموسم، يصبح اسمه «صحة وعافية»، وبعد انتهاء الموسم، يصبح صحة وعافية كمان، وبعد فترة يصبح «صحة وعافية كمان وكمان».

اليوم أكتب مقالتي، والغضب والحسرة والقهر تملأني، وأحمد الله كثيراً أنني لست مراسلة ولست مذيعة، لأنني كنت سأخطئ كمان كمان، والقلم المتطور مثل «اللاب توب» يفرمل كثيراً من الغضب «المتصاعد» والقهر المتنامي واليأس المستشري داخل الكثيرات أمثالي.

كم سنة مرت على جريمة غصون وعلى الحملة التي سميت باسمها، وصرفت من أجلها مئات الآلاف من الريالات! كم كتيباً تم طبعه وتوزيعه! كم مؤتمراً متخصصاً في العنف وضرورة الإبلاغ عنه تم حضوره والإعلان عنه... ثم ماذا؟

ما زالت الزهور البريئة تتساقط زهرة وراء أخرى كمان وكمان، ونحن ما زلنا لم نستعد للاستيقاظ بعد! الأجراس تدق بصوت مرتفع، ويبدو أننا تعودنا عليها، جرس يصبح خبراً وفرقعة إعلامية وإدانة وحزناً وشجباً، ثم تختفي القصة لتظهر بصورة أخرى مع زهرة أخرى، وبصورة أبشع وأبشع في كل مرة.

نحن يا سادة يا كرام نتحدث كثيراً، كثيراً ولا نفعل شيئاً حتى اليوم وبعد سنوات عدة مضت بعد «حملة الإفاقة غصون» بكينا قليلاً، ثم دخلنا سريعاً في سباتنا العميق كأهل الكهف، لا يهزنا كثيراً صراخ أم، ولا استغاثة معلمة، ولا تقرير اجتماعي يحتاج لتدخل سريع وعاجل وفوري ومهني. نتحرك فقط بعد حدوث الجريمة، لنشجب ونستنكر ونبكي أحياناً، ثم نعاود النوم، ليصبح همّنا الأوحد إدانة المجرم وإحالته للقضاء، وبعدها نعود وننسى، لتوقظنا جريمة أخرى، فندور في الدائرة نفسها، تمتلئ الصحف بالخبر وصورة الضحايا وتفاصيل الجريمة الشنعاء، ثم يتم إغلاق الموضوع، حفاظاً على الصورة البيضاء وغير الواقعية وغير الحقيقية، إما بمنع شفوي من جهات رسمية، وإما بتحرج الاستمرار في الكتابة، وتسليط الضوء على الخبر (مجاملة لقبيلة ما أو عائلة).

كلثوم ماتت تحت تعذيب زوجة أبيها وبعلم والدها، على رغم أنها ظهرت عليها مؤشرات تفيد بحدوث عنف شديد جسدي وجنسي ونفسي، وعندما شعرت المجرمة بأن سرها انكشف، سارعت ونقلت الفتاة الضحية إلى مدرسة أخرى، لينتهي الموضوع من دون بحث وتقص، لنفيق بعد مقتلها بزجاجة شطة.

هل أذكّركم بغصون واستغاثة عمها وأمها، وفشل المجتمع بمؤسساته كافة في حمايتها، على رغم أنه يعرف أنها تتعذب وتُنتهك براءتها. ما زلنا على رغم كل ما عرفناه وسمعناه وشاهدناه، نرى ونسمع أن معذب الطفل الرضيع أفرج عنه بتقرير نفسي، بأنه ليس مسؤولاً عن تصرفاته!

لمى وغيرها وقصصهما ستتكرر إذا ما بقينا في دائرة انتظار الضحايا، حتى نسارع لمعاقبة المجرمين.

أرجوكم لا تلوّحوا بأمل الحماية والوقاية وقانون الإيذاء غير الواضح حتى اللحظة، وابدأوا بتفعيل الخط الساخن على مدار الساعة، وتصرفوا بسرعة لإنقاذ الضحايا، اسمعوا صرخات الأمهات، واقرأوا مؤشرات العنف، وشدّدوا العقوبات، وأعلنوها على التلفزيون الرسمي وفي الإذاعة، عاقبوا كل من عرف وفضّل الصمت خوفاً من التهديد، وسنوا قوانين الوقاية، وإن لم تفعلوا، فابشروا بالمزيد من لمى وشرعا وغصون وكلثوم ورهف وأريج وبلقيس وعبدالله «كمان وكمان». سيسألنا الله عنهم وعن ماذا فعلناه لإنقاذهم قبل فوات الأوان.

المنتسبون يطالبون باستمراره وإعادة النظر في آلياته

"حافز"عام مضى صُرِف فيه 31 ملياراً.. الأهداف لم تتحقق.. والتوظيف بالقطارة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/19/587385

جدة، أبها – نعيم تميم الحكيم، سارة القحطاني

ينتظر مليون وثلاثمائة ألف عاطل وعاطلة من العمل النهاية التي ستؤول لها الإعانات التي يحصلون عليها من البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل «حافز» بعد قرب انتهاء البرنامج الذي بدأ من حوالي عام.

وما بين الاعتراضات التي تنطلق من أفواه المستفيدين والمستفيدات على آلية عمل البرنامج والخصومات التي تلاحقهم جراء الشروط التي وضعها البرنامج وأخصها التحديث الأسبوعي الذي يُعَد شرطاً تعجيزياً يقف عدد من المراقبين والخبراء متسائلين عن مصير البرنامج؟ وهل سيتوقف أم سيستمر؟ .

ويبقى السؤال الأكثر أهمية هل حقق البرنامج الهدف الذي وضع من أجله؟ والفائدة التي جناها البرنامج من صرف مبلغ كبير وصل لـ 312 مليار ريال كإعانة للعاطلين والعاطلات عن العمل طيلة سنة كاملة؟! وهل تتوازى معدلات التوظيف التي حققها البرنامج مع سلسلة الوعود التي أطلقتها وزارة العمل عند بداية البرنامج؟!

أسئلة كثيرة تدور في الأذهان بعد عام كامل على بدء البرنامج الذي شكل قاعدة بيانات مفصلة عن أعداد العاطلين من الجنسين، فقد كشف البرنامج على لسان وزير العمل المهندس عادل فقيه أن 80% من المسجلين فيه من الإناث و 20% من الذكور.

وأضاف فقيه "قاعدة بيانات حافز أبانت لنا أيضاً أن قرابة 40% من النساء الباحثات عن العمل يملكن شهادات جامعية، وهذه حقيقة ينبغي على القطاع الخاص التنبه لها".

ولفت فقيه إلى أن عدد من وجدوا فرصة وظيفية بعد تسجيلهم في البرنامج ثلاثمائة ألف من الجنسين خلال عام كامل، بيد أن بعض المنتسبين على البرنامج أبدوا اعتراضا على آلية عمله، مشيرين إلى أن بعضهم لم يبلغ بوظائف رغم انتظاره قرابة العام، في حين أن بعضهم يشير إلى أن فرص العمل التي عرضت عليهم لم تكن مناسبة لاختصاصاتهم العلمية أو عادات وتقاليد المجتمع.

اعتراضات المنتسبين

واستغرب "علي" وهو أحد المنتسبين لبرنامج حافز عدم عرض أي فرصة وظيفية عليه خلال عام كامل من انتسابه للبرنامج، وقال " منذ عام وأنا أنتظر الاتصال بي أو إعلامي بأي فرصة وظيفية مناسبة رغم أني خريج جامعي".

وأضاف "التزمت بالشروط الكثيرة التي يطلقها صندوق الموارد البشرية بين الفينة والأخرى ومنها التجديد الأسبوعي للأمانة فإنه لم يخصم عليّ نهائيا"، واستدرك "ما الفائدة من حصولي على إعانة لمدة سنة كاملة ثم عودتي من جديد بعد مضي عام كامل لصفوف العاطلين دون أن يجد لي البرنامج حلاً لمشكلات آلاف الشباب والفتيات.

وتروي أم خلود معاناتها مع البرنامج بقولها " أنا سيدة متزوجة وأم لأطفال حصلت على الإعانة لمدة ثلاثة شهور ثم عرضت عليّ وظائف لا تناسبني كسيدة متزوجة ولا تناسب ديننا وعاداتنا وتقاليدنا، فمن المستحيل أن أعمل بائعة في

محلات تختلط مع الرجال فلا أنا أرضى ولا زوجي ولا أهلي بمثل هذه الوظائف إضافة إلى أن الدوام طويل ومرهق وهو على فترتين".
وأضافت "للأسف لم يراعوا أنني سيدة متزوجة وأم لأطفال ولم يراعوا عاداتنا وتقاليدنا؛ فليست كل سيدة سعودية تقبل أن تعمل بائعة أو في وظائف مختلطة".
وأشارت أم خلود إلى أنها طلبت منهم توفير فرصة وظيفية لها بسبب ظروفها الصعبة كالعمل في مدارس أهلية أو في شركات في أقسام نسائية مخصصة فلم أجد منهم رداً بل إنهم أخرجوني من برنامج حافز بعد رفضي للعمل في وظائف مختلطة، مؤكدة أن برنامج حافز يحاول حل مشكلات العاطلين بمشكلات أكبر.
الوفاء بالوعود
وأكدت نجلاء محمد وهي حاصلة على شهادة الماجستير على أن برنامج حافز لم يفِ بوعوده مع المنتسبين للبرنامج وقالت "كلما قرأت عدد الدفعات المتبقية على التعيين ازددت قهرا ويأسا، فلم يفِ حافز بوعده ولم يوفر لنا وظائف بل انشغل بالعقوبات والخصم حتى أصبح مصدر إذلال للمنتسبين له، فمن الصعوبة بمكان أن نتذكر التحديث في اليوم والساعة المحددة من كل أسبوع ومن المستحيل ألا نمر بظروف تمنعنا من التحديث فنحن بشر مثلنا مثلهم لدينا كثير وكثير من المشاغل والمشكلات الحياتية".
وأضافت "يظن الكثيرون بأن مجرد الحصول على شهادات عليا كالدكتوراة والماجستير هو حصانة للحد من العطالة والحصول على وظيفة تقي من الحاجة للآخرين، ولكن في زمننا هذا أصبحت الوظائف لأصحاب النفوذ فقط أو مَن يملك الواسطات والمحسوبيات، فكان حافز أشبه بالمنقذ فجدد الأمل لنا للعيش بكرامة إضافة إلى أنه مصدر رزق نعتمد عليه بعد الله لمواجهة ظروف الحياة الصعبة.
وتمنت نجلاء أن يستمر برنامج حافز علّه يساهم في حل أمر البطالة، فهنالك كثيرات من المطلقات والأرامل اللواتي استفدن من البرنامج ولو بشكل جزئي.
استمرار الإعانة
وروت مها الحربي وسارة عسيري معانتهما مع برنامج حافز بقولهما "لم يتم توظيفنا ولا حتى تأهيلنا لدورات مناسبة، حتى أن الدورات التي قدمت لنا كانت عديمة الفائدة، وجلها في مجال التسويق".
ولفتت مها وسارة إلى أن الدورات الممنوحة لا تلائم تخصصات خريجات الأقسام الأدبية والتربوية، وأضافتا "البرنامج لم يراع الفوارق التعليمية؛ فالدورات التي قدمت لخريجات البكالوريوس قدمت لخريجات الابتدائي والمتوسط.
وقالتا "نطالب إما بالتوظيف بما يتناسب مع مؤهلاتنا أو استمرار إعانة حافز"، وأشارتا إلى أن انقطاع إعانة حافز يعني انقطاع علاقة آلاف الخريجات والخريجين بالبرنامج من خلال عدم تحديث البيانات في ظل عدم تلمس المنتسبين له أية نتائج ملموسة على أرض الواقع".
واتفقتا على أن إعانة حافز ساهمت كثيرا في سد احتياجات كبيرة لبعض الأسر من مأكل ومشرب وملبس وتسديد لفواتير الكهرباء والماء.
وسجلت هنا السعد اعتراضا على عملية التحديث الأسبوعي التي يشترطها البرنامج قائلة "فوجئت بالخصم في الشهر الثاني بحجة أن الأهل مسجلين في الضمان الاجتماعي وبعد قرار التحديث خصم عليّ مبلغ 600 ريال خلال شهر واحد".
وأضافت "ليتهم يعلمون كم مبلغ الضمان وكم أفراد الأسرة والأيدي التي تطلبه فضلا عن الظروف القاسية في ظل غلاء الأسعار والتكاليف العلاجية، فهنالك كثير من المرضى يعتمدون بعد الله في شراء الأدوية على إعانة حافز".
وزادت "إعانة حافز مع مبلغ الضمان الاجتماعي يساوي راتب موظف متعاقد على بند ولا يتجاوز أربعة آلاف ريال".
واتفقت مع كل المشاركين بضرورة استمرار حافز أو توفير فرص وظيفية مناسبة.
خبراء الموارد
وفي ظل تصاعد حدة الاعتراضات على آلية البرنامج من قبل المنتسبين اختلف خبراء الموارد البشرية حول مدى تحقيق البرنامج الأهداف التي وضعت من أجله، في حين يرى قسم أن البرنامج حقق كثيرا من الأهداف، رأى آخرون أن نتائج البرنامج كانت عكسية ولم يحقق الأهداف التي وضع من أجلها.
وقال خبير الموارد البشرية المدرب والمستشار عدنان صغير "إعانة حافز لم تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها لأن غالبية من سجل فيها لا يريد التوظيف وإنما يريد فقط الحصول على الإعانة"، مؤكدا على أن البرنامج حقق نتائج عكسية.

ولفت صغير إلى أنه عرض على بعض منتسبي حافز العمل في وظائف لديه بأجور جيدة فرفضوا، مشيرين إلى أنهم سجلوا في البرنامج لأخذ الإعانة فقط.
وشدد صغير على وجود خلل كبير في آليات البرنامج بدليل حصول بعض المنتسبين على الإعانة وهم يعملون في وظائف وفي المقابل يستقطع من مستحقين حقيقيين بسبب عدم التحديث.
وأشار مستشار الموارد البشرية إلى أن بعض الوظائف المعروضة لا تناسب تخصصات بعض المنتسبين للبرنامج، بل إنه يعرض على بعض المنتسبات وظائف فيها اختلاط ويرفضن ذلك ليجدن أنفسهن خارج البرنامج.
واختلف خبير الموارد البشرية الدكتور سمير محمد حسين مع رأي صغير، مشددا على أن برنامج حافز حقق الأهداف التي وضع من أجلها.
رصد العاطلين
وذكر حسين أن أهم الأهداف التي تحققت من البرنامج هو حصر أعدادا العاطلين والعاطلات عن العمل في المملكة والباحثين عن وظائف وطبيعة تخصصاتهم لإيجاد ما يناسبهم.
وقال حسين ''قبل برنامج حافز لا توجد أرقام معينة عن نسب العاطلين عن العمل وعندما أوجد البرنامج فإنه وفر حصراً للباحثين عن العمل ووضعت وزارة العمل خطة التوظيف بناء على هذه المعلومات''.
وأشار حسين إلى أن البرنامج كشف الشريحة غير الجادة بالعمل واستبعدهم من البرنامج وهي إحدى الإيجابيات؛ لأن هناك شريحة تدعي رغبتها في العمل للحصول على الإعانة لكن الحقيقة أنهم غير جادين في البحث عن العمل''. وتطرق حسين إلى أن تأنيث المحال النسائية أوجد مئات الوظائف للفتيات العاطلات عن العمل وهو أحد أهداف برنامج حافز، لكن تبقى معضلة وهي إيجاد فرصة للفتيات اللواتي في القرى البعيدة.
وأكد مستشار الموارد البشرية على أن استمرار البرنامج مع وضع الخطط وتحفيز القطاع الخاص سيساهم في حل إشكاليات الباحثين عن فرص وظيفية.
«حقوق الإنسان» لـ الشرق: رصدنا شكاوى حول سن المستفيدين والتجديد الأسبوعي وعدم إيجاد وظائف للمتدربين
رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شكاوى عديدة على برنامج حافز أبرزها رفع سن المستفيدين من البرنامج وقضية التحديث الأسبوعي.
وذكر مصدر رفيع في الجمعية لـ ''الشرق'' ورود شكاوى حول موضوع السن، ولفت المصدر إلى أن الجمعية رفعت هذه الاعتراضات لوزارة العمل مطالبة بإعادة النظر في موضوع السن خصوصا الفئة العمرية التي تقع ما بين فوق مستفيدي حافز وتحت مستفيدي الضمان، الذين يجدون صعوبة في تأمين وظائف ملائمة تسد رمقهم ولا يجدون فرصة لدمجهم في سوق العمل.
ولفت المصدر إلى أن من السلبيات التي رصدت على برنامج حافز إخضاع بعض المنتسبين لدورات دون توظيفهم.
ولفت المصدر إلى أن من الشكاوى التي رصدت ورفعت لوزارة العمل موضوع التحديث الإلكتروني الأسبوعي، مشيرا إلى أن بعض المنتسبين للبرنامج يجدون صعوبة في التحديث الأسبوعي مما يوقعهم في مأزق الخصم من إعاناتهم.
وقال ''هناك صعوبة في عمل الإنترنت في المدن فما بالك بعمل الإنترنت في القرى والهجر البعيدة''.
وأشار المصدر إلى أن وزارة العمل ردت بأن هناك لائحة ولا يمكن تغيير اللائحة، فكان رد حقوق الإنسان عليها ''نحن نصنع اللائحة ونستطيع تغييرها إذا وجدت فيها سلبيات''.
وأكدت حقوق الإنسان أن هناك مساعي حثيثة لإيجاد حلول للشكاوى التي وردت لها ورصدتها مع وزارة العمل وصندوق الموارد البشرية.
المعيقل لـ ''الشرق: حافز مستمر ومتاح لكل من تنطبق عليه الشروط للاستفادة من مزاياه
جدة - نعيم تميم الحكيم
أعلن صندوق الموارد البشرية عن استمرار برنامج حافز وعدم توقفه، وسيكون متاحاً لكل من تنطبق عليه شروط الالتحاق به للاستفادة من مزاياه.
وقال مدير الصندوق إبراهيم المعيقل لـ ''الشرق'': ''حافز'' برنامج مستمر ومتاح لكل من تنطبق عليه شروط الالتحاق به للاستفادة من مزاياه، ولا يقتصر برنامج حافز على الدعم المادي للباحثين عن العمل، بل ويشتمل أيضاً على عناصر أخرى يأتي من ضمنها توفير برامج تدريب وتأهيل خلال فترة استحقاقهم، وذلك لدعم وزيادة فرصهم في الحصول على الوظيفة المناسبة التي تلبي تطلعاتهم''.
وشدد المعيقل على أن العلاقة بين الصندوق والمستفيد لن تتوقف بانتهاء فترة الإعانة المالية، حيث يمكن للمستفيد الاستفادة من عديد من الخدمات والبرامج التي يقدمها الصندوق.

وحول مدى تحقيق البرنامج الأهداف التي وضع من أجلها، قال المعيقل "حافز هو برنامج من حزمة البرامج الحكومية التي أطلقتها الدولة لهيكلة سوق العمل لتمكين الشباب من الالتحاق بالفرص الوظيفية المناسبة لكل مستفيد، وهو ما تشير إليه الأرقام التصاعدية لأعداد الملتحقين بالوظائف في القطاع الخاص الذين تجاوزت أعدادهم 300 ألف مواطن من الجنسين، بحسب ما أعلنته وزارة العمل مؤخرا، وهو ما نعتبره في صندوق الموارد البشرية (هدف)، نتيجة مشجعة ودلالة قوية على فاعلية البرامج والمبادرات التي تم إطلاقها لمعالجة التحديات التي تواجه الباحثين الجادين عن عمل".
وأضاف "برنامج حافز هو الخط الأول لحصر أعداد الباحثين عن عمل وجمع بياناتهم بدقة والتأكد من مدى جديتهم في البحث عن عمل، ثم بعد ذلك يقوم البرنامج بتحويلهم إلى قنوات طاقات المختلفة للتوظيف التي تكمل الدور التأهيلي والتوظيفي بعد ذلك في تناغم وتنسيق عالٍ مع نظام نطاقات الذي تشرف عليه وزارة العمل". وأكد المعيقل أن برنامج حافز استطاع تأسيس قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة عن جميع المستفيدين من خدماته مما مكن جهات الاختصاص من دراسة هذه البيانات وصنع قرارات مبنية على معرفة بجذور المشكلة.

"حقوق الإنسان": غياب برامج الإسكان يفاقم "العشوائيات"

تعتزم رفع تقرير لإمارة منطقة مكة عن مخالفات في الإزالة بجنوب جدة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121380&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى
انتقد وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الانسان استمرار ظاهرة البناء العشوائي جنوب جدة، وسط استمرار لجنة التعديات أيضا في الإزالة، محملا الجهات المسؤولة عن برامج الإسكان أسباب انتشار هذه الظاهرة.
وطالب المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف بدراسة انتشار المباني في الأراضي العشوائية بالمنطقة، ووضع حلول جذرية لمشكلة عدم توفر أراض للسكن، وآلية تنظيمية تتيح لذوي الدخل المحدود التملك والبناء المنظم في تلك المناطق.
وأوضح الشريف أن هناك إشكالية في توفير السكن المناسب بتلك المناطق، داعيا إلى ضرورة الإسراع في إطلاق مشروعات تضمن إسكان ذوي الدخل المحدود، وتستوعب حاجة المواطن، منعا لاضطرار بعض منهم إلى اللجوء للبناء في الأراضي بشكل عشوائي.
وأشار إلى أن وفدا من الجمعية وقف على موقع أزالته لجنة التعديات في منطقة الخمرة جنوب جدة ظهر أمس، وأن تقريرا مفصلا سترفعه الجمعية لإمارة المنطقة، يتضمن وجود مخالفات في نظام إزالة مواقع بتلك المنطقة، حيث توجد أحواش تستخدم كمستودعات على الشارع العام، لم تتم إزالتها، أدت إلى انتشار ظاهرة البناء العشوائي خلفها في مناطق يدعي مواطنون ملكيتها.
وأوضح الشريف أن الجمعية رصدت عدم توفر صكوك شرعية لكثير من الملاك الذين شكوا هدم منازلهم، وتبين توفر بعض المستندات التي منحت لهم من تجار وشخصيات تفيد بالسماح لهم بالبناء على هذه الأراضي والزراعة فيها، بحجة ادعاء هؤلاء الأشخاص امتلاكها، مطالبا المواطنين بالتثبت من ملكيتهم للأرض عن طريق المحكمة، واستئذان إمارة المنطقة في البناء عليها.

من جهتهم، أبرز بعض المواطنين الذين التقوا وفد حقوق الإنسان صكوكا غير موثقة من المحاكم المتخصصة وبعض المستندات التي لا تثبت تملكهم للأرض، مطالبين بدراسة وضعهم، معربين عن أملهم في النظر بقرار تملكهم لتلك الأراضي.

أين اختفى العم والخال؟!

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14414

صالح الشيحي

العرف والفطرة أن الفتاة حينما تتعرض للخطر أو الأذى تلوذ بحضن والدها.. فإن كانت يتيمة تلوذ بحضن جدها.. فإن عدمته، تلوذ بعمها أو خالها..

أستغرب كثيراً حينما أقرأ أن فتاة تعرضت للعنف تلجأ لجمعية حقوق الإنسان.. أسأل نفسي: أليس لها عم.. أليس لها خال.. أليس لها بني عم.. أليس لها أقارب؟! - هذا مؤشر خطير على تدهور العلاقات والروابط العائلية.. نحن في النهاية لسنا في استوكهولم أو لندن أو واشنطن؟!

تستفزني كثيراً حكايات العنف الذي يمارس ضد المرأة.. ما كدنا نستوعب حكاية الطفلة التي ذهبت ضحية للعنف الأسبوع الماضي.. حتى استيقظنا قبل ثلاثة أيام على صوت "معنّفة جديدة" وملخص حكايتها - نقلاً عن "الوطن" - أن فتاة تبلغ من العمر 20 عاما، قامت أسرتها بممارسة العنف ضدها مما اضطرها إلى الهرب من المنزل متوجهة إلى مركز لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعندما شاهدت المركز مقفلا "لجأت إلى البيت المجاور للمركز شارحة للأسرة المستضيفة أمرها ودواعي دخولها عليهم".. لم نتمكن من فهم أبعاد القضية حتى ارتفع صوت " فتاة خميس مشيط" ولا نعلم من أي الجهات سيأتينا الصوت القادم!

لن أسأل ما الذي بقي لدى الأب من حنان وحب وعطف حينما تلوذ عنه فلذة كبده بالهرب.. مهما كانت جريمتها.. يحزنني جداً أن الكثير من المعنفات اليوم لا يجدن الحماية سوى من مؤسسات الحكومة والمجتمع..

نحن بحاجة فعلية لحملة ترميم للعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع..

"العم" - إلا من رحم ربي - لم يعد يحمل من العمومة سوى اسمها.. و"الخال" هو الآخر لم يعد ذا وجود في حياة كثير من الأسر اليوم!

المرأة لا تلجأ للهيئة، أو جمعيات حقوق الإنسان، لو وجدت رجالاً يعرفون قيمتها، ويحمونها.. " قال وش حدّك على المر.. قال اللي أمرّ منه"..

8 متحدثين يتحاورون عن التسامح وضمان الحقوق"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121120/Con20121120549291.htm

معتوق الشريف (جدة)

ينظم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، مساء السبت المقبل، جلسة حوارية عن التسامح بمناسبة اليوم العالمي للتسامح.
ويتحدث في الجلسة الحوارية (التسامح وضمان الحقوق) التي تعقد عند الساعة السابعة والنصف مساء الشيخ الدكتور عبدالله بصفر، الأمين العام للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم التابعة لرابطة العالم الإسلامي، من خلال ورقة عمل بعنوان (التوجيهات الربانية لترسيخ التسامح بين الناس وأثرها في الحياة)، الدكتور عبدالله عويقل السلمي رئيس مجلس إدارة النادي جدة الأدبي الذي يتحدث عن (المؤسسات الثقافية ونشر ثقافة التسامح.. الأندية الأدبية أنموذجا)، والدكتور حسن بن عايل يحيى، عميد كلية التربية في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة- سابقا، عبر ورقة تحمل عنوان (المناهج ودورها في نشر ثقافة التسامح)، فيما يتحدث الدكتور حمود أبو طالب والدكتور سعود كاتب عن (التسامح والدور الإعلامي)، فيما يتحدث الدكتور المحامي الشيخ عدنان الزهراني، والشيخ محمد عبدالغني عطية عضو جمعية التقريب بين المذاهب، عن (اختلاف المذاهب وعلاقاتها بمفهوم التسامح)، إضافة إلى الأخصائية النفسية سميرة الغامدي رئيس مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة الخيرية، التي تتحدث عن (اللا تسامح وعلاقته بالعنف في المجتمع).
وأوضح المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف أن الجلسة الحوارية المفتوحة تنطلق بقراءة إعلان التسامح العالمي من قبل عضو الجمعية الدكتور عمر حافظ، فيما يقرأ رسالة فرع الجمعية بهذه المناسبة عضو الجمعية المحامي أحمد مظهر.

تواصل التحقيقات في قضية التحرش بالطفلة هالة"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121120/Con20121120549096.htm

سعيد آل منصور، سميحه آل صمع (نجران)
أكد لـ «عكاظ» مصدر أمني في منطقة نجران، استمرار التحقيق في قضية الطفلة هالة التي تعرضت مطلع الأسبوع الجاري لتحرش جنسي من قبل حارس مدرسة، والذي نفى بدوره التهمة بالرغم من تعرف الضحية عليه، وقال المصدر «ما زالت القضية غامضة وجار البحث عن أطراف أخرى في القضية بالرغم من استجواب سائق الحافلة الآسيوي والمدرسات والعاملات في المدرسة». إلى ذلك، أكدت لـ«عكاظ» مصادر طبية، أن الطفلة لا تزال مقيمة في مستشفى الولادة والأطفال وتتمتع بصحة جيدة بعد أن تم التعامل مع حالتها من قبل فريق طبي متخصص، وكذلك وقوف جهات عدة على حالتها منها فريق الحماية، حقوق الإنسان وتعليم نجران، وبإمكانها مغادرة المستشفى الآن. من جانبه، أوضح والد الطفلة هالة، أن ابنته تماثلت للشفاء من آثار الكدمات والتحرش الذي تعرضت له، وقال «القضية منظورة في هيئة التحقيق والادعاء العام».

البشر.. والحجر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/415118

عبدالعزيز الصويغ

لست متفائلًا كثيرًا بما ستتمخض عنه الزيارة التي أعلن أن فريقًا من مكتب جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة سيقوم بها لمحافظة مهد الذهب للوقوف على الموقع وتقصي الحقائق ورصد الملاحظات حول التلوث الذي يُسبّبه منجم مهد الذهب. فهذه القضية ليست جديدة وقد صدرت تقارير علمية حول المنطقة وتلوثها من أكثر من جهة علمية من بينها جامعة الملك سعود، لم تجد أي استجابة من أحد ما. كما بح صوت أبناء منطقة مهد الذهب رافعين شكواهم دون أي استجابة من الجهات المعنية. وحتى القضية التي رفعها أبناء المنطقة حول تلوث مدينتهم تأجلت أكثر من مرة. آخرها في جلسة المحكمة الإدارية بجدة يوم الثلاثاء 28 الحجة 1433 حيث أجل النطق بالحكم لمنح وزارة البترول فرصة أخيرة لتقديم تقاريرها الدورية عن تلوث محافظة مهد الذهب قبل أن يحسم القاضي القضية.

****

وقد كتبت أكثر من مرة، آخرها في 2012/06/30 بعنوان: (القرية المسمومة؟!) عن هذه المأساة، أو ما يُدعى بـ"الوباء الصامت" الذي يحيق بسكان مهد الذهب نتيجة للتلوث الذي تطلقه المصانع والمعامل التي تعمل في منطقة مهد الذهب. وكان أبرز مثال لهذه المأساة قرية صغيرة تُسمى «قرية البديعة» يعاني أكثر من ألف شخص من سكانها من أمراض ومشكلات صحية أقلها الصلع الكامل لفتيات تتراوح أعمارهن بين الـ 14-16 سنة، والتهابات جلدية حادة لأخريات لم يتجاوزن العاشرة من العمر لدرجة يتقاطر من مسامهن الدم!!

****

لقد حمل البعض شعار (البشر أبدى من الحجر) في تبرير هدم بعض الآثار الهامة، وقد يكونون محقين. وإذا كان هذا سببًا في تبرير هدم وإزالة مبانٍ هامة وقديمة، فأحرى أن يُطبّق في التعامل مع المصانع القائمة في منطقة مهد الذهب التي تُشكل مخلفاتها السامة خطرًا على أبناء المنطقة أودت بالفعل بحياة كثير منهم، بينما أوقعت الأمراض بالبعض الآخر. فالإزالة والهدم أولى بها هذه المصانع التي تنفث الموت على البشر. ومن باب المقارنة نجد أنه رغم حاجة الولايات المتحدة للنفط، فهناك قوانين صارمة ضد التنقيب عن النفط في الشواطئ الأمريكية خوفًا من تسرب نفطي على تلك الشواطئ التي تعتبر أماكن للترفيه للمواطنين الأمريكيين. فما بالك إذا كانت الضحية هم البشر من مواطنينا سكان مهد الذهب؟!

****

وهكذا من المؤسف أن تستمر هذه المأساة رغم كل ما كُتب عنها وحُقق فيها. ولا أدري إلى متى سيتكلف أهالي محافظة مهد الذهب من المعاناة وعدد الضحايا حتى إزالة العوائق المحيطة بقضيتهم. وأعتقد أن هذا الوضع بحاجة إلى قرار حازم من المقام السامي الكريم لوضع الأمور في نصابها.. وإنقاذ البشر، حتى لو هُدمت المصانع المسببة للموت حجرًا.. حجرًا.

* نافذة صغيرة:

(أظن المحكمة الإدارية في جدة مصممة على دخول موسوعة جينيس وذلك ببلوغ رقم قياسي من التأجيلات).. بدر المطيري مهد الذهب.

دعاة على أبواب المسؤولين.. مصلحة الوطن فوق الجميع"!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/21/article785922.html

الخبر، تحقيق- عبير البراهيم

يحدث تسارع كبير في تطور المجتمع وتصاعده نحو الأمام، وهو ما يُسهم في تغيير إيجابي، من خلال القرارات التي تصدر وتصب في صالح الوطن، ومن أجل المواطن بشقيه الرجال والنساء، إلاّ أن تلك القرارات وربما الأحداث التي تصاحب بعض التحولات في المجتمع تجد لها من يتقبلها ومن يعارضها، حيث تبرز التوجهات المتنوعة في شرائح المجتمع، التي "تُمحص" بعض الأحداث وبعض القرارات، من خلال منطلقات مختلفة، وهو الأمر الذي يجعل المسؤول في الجهات الحكومية أمام مهمة الإقناع والنقاش والتحاور مع من يُبدي اعتراضه، فإما يحدث الإقناع، أو استخدام أسلوب التوسط في تقريب وجهات النظر!.

وتبرز ظاهرة "الدعاة المعارضين على أبواب المسؤولين"، التي تأتي على خلفية إثبات الموقف، وهو الأمر الطبيعي الذي من الممكن أن يحدث، ولعل أهم ما يحقق إيجابية التواصل بينهما هو إيجاد لقاءات حيوية مبرمجة وعملية، واستيعاب كل من الطرفين موقع الآخر، الموقع المثالي للداعية، والموقع الواقعي للمسؤول، كذلك لابد من التخطيط للتطوير والتجديد والإصلاح، فحين يحصل ذلك فإن هذه الرؤية هي من يقود المجتمع سواء كانوا مسؤولين أو دعاة أو سائر الناس.

ولا ننسى أن يعي الدعاة أهمية التروي وعدم الاستعجال، فمن المعروف أن الأئمة الكبار من علماء الدين كانوا يتريثون ولا يتعجلون، وهو ما يؤكد على أن مهام الداعية أو المفتي، أن يوجه السائلين أو الرأي العام، لا أن يجري معهم ويسايرهم ويتسرع مثلهم!.

تحولات تراكمية

وقال "أ.د.عبدالرحمن بن زيد الزنيدي" -أستاذ الثقافة الإسلامية في كلية الشريعة بجامعة الإمام-: لفهم العلاقة بين المسؤول والداعية في المجتمع، يحسن بنا استعادة الحالة السابقة للتحولات التراكمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، مضيفاً كان الداعية من جهة هو العالم الشرعي، وهو المثقف الوحيد في الساحة من حيث الفاعلية، وكان المسؤول مشتركاً تقريباً في البنية الثقافية -الشرعية تحديداً- مع هذا العالم الداعية، وإن اختلف المستوى؛ هذا من جهة ثانية، أما الجهة الثالثة فهي المجتمع من حيث بنيته الثقافية، والاجتماعية غير المنفعلة بشكل متسع، يضاف إلى ذلك جهة رابعة تتمثل في تواجد النمط الديني بالصور الشعبية المتوارثة التي تمثل ثقافة مشتركة، مشيراً إلى أن قضية المصالح ذات بُعد واقعي تطبيقي، فقد كان المسؤول قادراً على إقناع، أو غلبة الطرف الآخر في هذا المجال.

شعور مشترك

وأوضح "أ.د.الزنيدي" أن الأمر في العقود القليلة الماضية تغير، فالداعية بفعل الحراك الفكري والثقافة المعاصرة، أصبح يشعر أنه لم يعد فقيهاً تقليدياً، ولا معزولاً عن السياسة والإصلاح الاجتماعي بوجه عام، والمسؤول تعاظم شعوره بضرورة التفاعل مع العصر والانفتاح على تطوراته والتغيير في الأنظمة والمؤسسات، كما أن المجتمع تطور فكرياً وحضارياً، وهو ما يحمِّل الداعية مسؤولية التعاطي مع المسؤول للاصلاح السياسي باتجاه حماية الدين من تطورات تنتهك حدوده، لافتاً إلى أن ذلك حمّل المسؤول عبء الترقي المؤسساتي مواكبة للترقية الثقافية والاجتماعية، مبيناً أن النسق الديني شبه الموحد أصبح ذا أوجه متعددة لأطياف فكرية تتنافس على العمل الإسلامي، وفي مقدمتها التعاطي مع الشأن السياسي، لافتاً إلى أن شعوراً مشتركاً يجمعها وهو قيام المجتمع على الشريعة، وإعلاء منارات الدين، واجتماع الكلمة بما فيها وحدة الوجهة السياسية، ولاءً للحاكم من قبل الشعب ورواده من العلماء والدعاة، واستمراراً لالتزام الحاكم بعهده بحفظ الشريعة في مفاصل الدولة.

على وفاق

وأكد "أ.د.الزنيدي" على أن هذه العلاقة إضافة إلى هذا الشعور على توتر، يخف أحياناً ويتصاعد أحياناً أخرى، نتيجة تلك التطورات من قبل كل طرف، ومن المسؤول تجاه الداعية إذا مارس هذا الأخير ما يُعد تجاوزاً، مضيفاً أنه يزيد التوتر أن هذا التدخل يتم باسم الدين، مما يعني أن تصرف المسؤول يمثل اختراقاً، ويكون التوتر من الداعية تجاه المسؤول حينما يُغيّر هذا الأخير في النسق الذي استقر عليه المجتمع على أنه الصورة الشرعية، ويزيد التوتر حينما يكون التغيير في شيء يتصل بالقضايا الحساسة شرعياً كالمرأة والتعليم الديني، ويزيد أكثر حينما يشعر الداعية أن هذا التغيير يطال العناصر التي يجري السجال المحموم فيها بين التيار الدعوي والتيار الآخر، ما يعده اندفاعاً من المسؤول مع ذلك التيار، وبالتالي انقلاباً على ولائه التقليدي للتيار الدعوي.

وأضاف أنه مع ذلك فإن الدعاة ليسوا صورة واحدة، والمسؤولين ليسوا أيضاً نمطاً موحداً، ذاكراً أن هناك مسؤولين ودعاة على وفاق في النظر إلى كثير من الأمور، وتبصر مشترك إزاء بعض التحولات.

تواصل حي

وأكد "أ.د.الزنيدي" على أن مشكلة جفاف العلاقة بين المسؤول، والداعية يمكن أن تعالج لتتحول إلى علاقة إيجابية ينعكس أثرها نفعاً على الدولة واستقرار المجتمع؛ ولعل من أهم ما يمكن أن يحقق هذه الإيجابية التواصل الحي بين الداعية والمسؤول، لا على منهج الباب المفتوح لكل الناس، وإنما على أساس تنظيم للدعاة والعلماء، عبر لقاءات حيوية تكون مبرمجة وعملية، مضيفاً أنه إذا تحقق العنصر السابق لابد أن يوضح الدعاة اهتمام المسؤول بالقضايا لمن وراءهم، مما يهدئ نفوس الناس، ويريح الضمائر، مشيراً إلى أنه في مجتمع ديني ينظر لكل شيء بهذا المنظار، فإنه ينبغي تبرير الأفعال تبريراً شرعياً يوقف التساؤلات من جهة، ويحسم الأمر أمام اجتهادات البعض، مشدداً على أهمية استيعاب كل من الطرفين موقع الآخر، الموقع المثالي للداعية الذي ينظر للحياة نظرة مثالية من أفق التعاليم النظرية النموذجية، والموقع الواقعي للمسؤول الذي يسعى ليحقق ما يستطيع من مصلحة للمجتمع في واقع تحيط به الضغوط والتحديات.

علاقة تقدير

وأوضح الأستاذ "زين العابدين الركابي" -مفكر إسلامي- أن الأصل في المجتمع المسلم أن تكون العلاقة بين شرائحه كافة علاقة تقدير واحترام وتعاون ونصح فيما ينبغي فيه التشاور؛ لأن الأصل أن يحكم الجميع منهج واضح وهو منهج الإسلام المتلقى من الله ورسوله، ففي ظل هذا المنهج يتساوى الجميع في التزامه وطاعته والاحتكام إليه عند النزاع أو الاختلاف، وبمقتضى هذا المنهج لا يكون هناك آخر مغاير في الفلسفة والهدف والهوية والمرجعية، مضيفاً أنه تظل الفروق والاستعدادات الفطرية موجودة، فالناس ليسوا سواء في هذه الاستعدادات، لكنهم سواء في الالتزام بالمنهج الجامع المرتضى منهم أجمعين.

وأضاف أنه في ظل هذا المنهج الجامع الحاكم ينبغي التخطيط للتطوير والتجديد والإصلاح في هذه القضية أو تلك، وحين يحصل ذلك فإن هذه الرؤية التخطيطية هي من يقود المجتمع -حكاماً ودعاة وسائر الناس-، مبيناً أن الذي يقود حركة التطوير والتقدم لتحقيق المصالح هو الرؤية المخططة على علم ومعرفة، وليست الفتاوى الفردية.

عدم استعجال

وأشار "الركابي" إلى أن التعجل في إبداء الرأي أو الفتوى في هذه القضايا العامة، هو سلوك غير محمود بمقياس الدين، ومقياس العقل، ومقياس المصلحة، وينبغي الكف عن هذا السلوك لئلا تذهب المصالح العامة ضحية للتسرع أو التعجل، مؤكداً على أنه من المعروف في تراثنا العلمي أن الأئمة الكبار من علماء الدين كانوا يتريثون ولا يتعجلون، بل ويتسمون بالرويَّة لا بالتسرع، وذلك بموجب الورع الذي يدفعهم للتحري والتثبت، وبمقتضى المصلحة العامة التي تقتضي منهم ذلك أيضاً، موضحاً أن السائل يستعجل الداعية في الجواب وكأن الدنيا ستخرب وأن الدين سيفسد إذا ترى المفتي في الجواب، بيد أن من مهام الداعية أو المفتي، أن يوجه السائلين أو الرأي العام لا أن يجري معهم ويسايرهم ويتسرع مثلهم، ذاكراً أنه إذا صححت العلاقة بين الدعاة والمسؤولين التنفيذيين تصحيحاً يحكمه المنهج الجامع الحاكم، وإذا جرى التخطيط العلمي الصحيح لقضايانا المعاصرة، فإن علاقة سوية وممتازة وجميلة ستنشأ بين الداعية والمسؤول، وهي علاقة ستكون بمثابة مبادرات وطنية جادة وشريفة في مضمار خدمة الوطن والمواطنين.

موروث فكري

وأوضحت "د.سهيلة زين العابدين" -عضو المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- أن بعض الدعاة ليس لديهم العمق الفقهي والإدارة والوعي بالأمور الفقهية، مضيفةً أن الداعية لا يحق له الفتوى؛ لأنها تتعلق بالعلماء وبالعلم الشرعي، مشيرةً إلى أن هناك اختلافا بين العلماء وبين ما يصدر من قرارات، فلو عدنا إلى تاريخنا الفقهي نجد أن هناك بعض التأثيرات من الموروث الفكري والثقافي متغلل في نفوس بعض المفكرين وبعض القضاة وبعض الفقهاء، حيث يُفسرون القرآن بموجب ما لديهم من موروث فكري، ووفق العادات والأعراف المتعلقة بالمجتمع -حسب قولها-، مؤكدةً

على أنهم لم يتخلصوا من ذلك الموروث، بل إن هناك من يأخذ بالأحاديث الضعيفة التي توافق ذلك الموروث الفكري مع أنها تخالف النصوص القرآنية، وهنا يحدث التصادم.

خلفية دينية

وذكرت "د.سهيلة زين العابدين" أن القرارات لا تصدر إلاّ بعد العودة إلى علماء في الفقه الإسلامي، مضيفةً أن جهل بعض المسؤولين بالأحكام الشرعية يجعل من حجتهم أمام الدعاة ضعيفة، فلا يملكون التفقه الذي يؤكد على أن القرارات هي من صميم الإسلام، مشددةً على أهمية أن يكون لدى المسؤول خلفية دينية مع العلم بالأحاديث، حتى يستطيع التعاطي مع كافة شرائح المجتمع والدعاة، مبينةً أنه من الصعب أن يوجد من المسؤولين من يتفقه في الدين، لذلك لابد حينما يصدر قرار أن يُبين العلة الشرعية للمسؤولين فيها، حتى يستطيعوا أن يناقشوا الدعاة على علم، كما أنه على الدعا wwة أن يعرفوا الأحكام الدقيقة لبعض الحالات في الشرع، كاختلاط المرأة بالرجل، مشيرةً إلى أنه لم يحرم الإسلام اختلاط المرأة للرجل وهي ملتزمة بحجابها الإسلامي.

وأضافت أن المرأة كانت في عصر الرسول الأمين تختلط وتخرج للحرب وتعالج، وما يدلل على ذلك آية المباهلة في القرآن، التي أشركت المرأة في الدعوة والخروج مع الرجل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الخدمات الصحية وإدمان الإهمال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/21/article_711255.html

كلمة الاقتصادية

قرار وزارة الصحة بإغلاق مستشفى بجدة لتكرار المخالفات، ولوفاة أحد المرضى تعطي مؤشرا حادا على خطورة أوضاع بعض المستشفيات على المجتمع، فالقضية ليست مجرد وفاة، ولكن هناك تعمّد في مواصلة ارتكاب المخالفات حتى أصبحت جزءا من الروتين اليومي للمستشفى، وليته الوحيد الذي يشكّل خطرا على حياة المرضى، بل هناك الكثير من المستشفيات أدمنت الإهمال حتى أصبحت مصابة بمرض تبلد الحس في التعامل مع حياة المرضى والمراجعين للمستشفى، ولأن من أمن العقوبة يسيء التصرف والسلوك، فإن الواقع يؤكد أن بعض تلك المستشفيات لا تأمن العقوبة، ولكنها تستهين بها، لأنها مجرد غرامة مالية يسهل دفعها وتحملها.

لقد عللت وزارة الصحة قرارها بأن المستشفى محل القرار بالإغلاق أصبح وضعه غير آمن للمرضى وأهابت الوزارة بالقطاع الصحي الخاص باعتباره شريكا استراتيجيا في التنمية الصحية بأهمية التزامه، كما هو مأمول منه، بالمعايير العلمية المتعارف عليها للجودة النوعية، لكي تقدم للمستفيدين خدمات صحية ذات جودة عالية والسؤال الذي يطرحه كل مواطن هل يجب أن تصل حجم المخالفات إلى درجة التسبب في وفاة مريض ليتم تأمين المرضى من أخطاء بعض المستشفيات التي لا تعمل دون مخالفات في غاية الخطورة على المرضى.

لقد انتهت اللجنة الطبية التي تم تشكيلها لبحث وضع المستشفى محل قرار وزارة الصحة إلى التوصية بإغلاق المستشفى مع استكمال التحقيقات النظامية من قبل لجنة المخالفات الطبية في الحق العام وفقا لنظام مزاولة المهن الصحية وإبلاغ رئيس الهيئة الصحية الشرعية بقرار اللجنة وفقا لنظام المؤسسات الصحية الخاصة مع استمرار إغلاق المستشفى بالكامل لمدة شهرين إلى أن يتم التأكد من أن جميع الإجراءات في المستشفى تتفق مع معايير الأمن والسلامة، حفاظا على صحة المرضى.

إن القطاع الصحي يعاني من دخول الغرباء وتجول الدخلاء فيه، وقد أصبح نشاطا مباحا يسرح فيه كل من يستطيع الخداع والاحتيال، وإلى أن يتم كشف حالته وانفضاح أمره يكون قد وقع المئات وربما الآلاف في شراكه، والحالات كثيرة والمخالفات متكررة ولن يكون هذا آخر مستشفى أو عيادة تعاقب بالإغلاق، وليس من قبيل المصادفة أن تقرر الجمعية

الوطنية لحقوق الإنسان في جدة أن محافظة جدة يفوق عدد سكانها أربعة ملايين نسمة ولهذا العدد الهائل فقط ألف وخمسمائة سرير في مستشفيات المحافظة، وقد رأت حقوق الإنسان أن هذا الوضع الصحي يجب الرفع عنه إلى الجهات المعنية لضرورة تشكيل لجنة عليا لتقييمه من جميع الجوانب والبحث عن الحلول العملية، فالقضية ذات صلة وثيقة بحق الإنسان في العلاج والحصول على الخدمات الصحية وفق المعايير الطبية التي تحددها المعايير الطبية العالمية.
وفي وقت قريب أشعرت إدارة الشؤون الصحية في جدة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رسميا عن تأخر تسليم ثلاثة مشاريع صحية سعتها السريرية ألف ومائتا سرير وأن معظم نسبة الإنجاز فيها يفوق 75 في المائة فقط مما هو مقرر إنجازه، وهذا حسب تصريح الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومن الطبيعي أن تكون النتيجة تحوّل كثير من المرضى إلى مستشفيات القطاع الخاص نتيجة لما تسفر عنه طول المواعيد مع ارتفاع نسبة كبيرة في أسعار الخدمات الطبية في القطاع الخاص، والبعض يلجأ إلى بعض تلك المستشفيات والعيادات والصيدليات التي تسوق خدماتها على هامش الخدمات الصحية الحكومية والخاصة مستغلة حاجة بعض المرضى والمراجعين، وكان الله في عون المرضى الذين إن سلموا من الأخطاء الطبية وما قد يترتب عليها من أخطار قد تصل إلى الوفاة، فلن يسلموا من الغلاء الفاحش في العلاج وسائر الخدمات الصحية، أو سوء شديد وترد واضح في مستوى تلك الخدمات مقارنة بالمعايير المهنية.

الحياة AL HAYAT

لمى ... غيض من فيض!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/454753

داليا قزاز

سيدة سعودية تختبئ داخل الحرم مع بناتها هرباً من زوجها بسبب الإيذاء والتعذيب، ولعقده قران ابنتهما ذات الـ 16 ربيعاً على «خمسيني» من دون موافقتها. مديرة إحدى مدارس البنات في الرياض اكتشفت تعرض ابنة الصف الخامس للإيذاء من والدها وزوجته، حين حضرت زوجة والدها إلى المدرسة تتهمها بسرقة ملابسها بغرض السحر. فتاة تقدمت ببلاغ إلى مركز الشرطة في عسير متهمة والدها بالتحرش بها، وقالت الأم إن الوالد كان يعنف أبناءه الثمانية بمن فيهم الفتاة المعاقة ويتحرش بابنة 16 عاماً.
وتتربع قضية لمى ابنة الأعوام الخمسة على رأس هذه القصص حيث ودعت الحياة بعد غيبوبة دامت قرابة سبعة أشهر إثر تعرضها لإصابات، وكسور، وحروق، ونزيف في الدماغ بسبب الضرب والتعذيب على يد والدها. ولا يمكن أن تمر قصة لمى من دون أن تُعيد مسلسل موت الأطفال جراء العنف في السنوات الست الماضية. ابتداء من رهف ومروراً بأحلام، وغصون، وبيان، شرعاء، وكلثوم وغيرهن من الأسماء التي سقطت من محرك البحث، أو دُفن سرها معها، أو ربما مازالت تتنفس هواء ملوثاً في بيئة عنيفة، وقد لا نسمع عنهن حتى تُوارى أجسادهن الثرى.
العاملون والباحثون في المجالات الصحية والنفسية والاجتماعية يؤكدون أن ما يظهر على السطح من قضايا العنف ما هو إلا غيض من فيض، وأن أطفال النزاع الأسري هم الأكثر عرضة للعنف، ولا تظهر الأرقام الحقيقية لهذه المشكلة لاختلاف الجهات التي ترصدها وتستقبلها، وأن الكثير من الحالات لا تقوم بالتبليغ لأسباب عدة. لكن سجل برنامج الأمان الأسري خلال عام ونصف حتى شباط/فبراير 2012 ما يقارب 616 حالة إيذاء للأطفال، شكّل العنف الجسدي منها 64.4 في المئة والجنسي 22 في المئة. بينما احتاجت 53 في المئة من الحالات إلى التنويم في المستشفى، وأدخلت قرابة 24 في المئة منها إلى العناية المركزة. وأعلن إحصاء للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة عن ارتفاع حالات العنف ضد الأطفال لهذا العام إلى 23 حالة، وهو ما يزيد عن الأعوام السابقة. كما أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية أخيراً أنها استقبلت خلال شهر رمضان الماضي 17 حالة عنف أسري في مكة فقط. وفي دراسة قديمة لمركز مكافحة الجريمة في وزارة الداخلية، بحسب الصحف المحلية، 45 في المئة من الأطفال في السعودية يتعرضون للعنف والإيذاء، أكثرهم الأيتام ويليهم أطفال النزاع الأسري.

لقد صادف أمس 20 تشرين الثاني(نوفمبر) اليوم العالمي لحقوق الطفل، والذي يحتفل به من أجل تعزيز رفاه الأطفال في العالم، وهو اليوم الذي اعتمد فيه اتفاق حقوق الطفل في عام 1989، والذي وقعت عليه المملكة عام 1996. وبهذه المناسبة، وما تزامن معها من قصص مؤلمة، نتساءل عن ما وصلت إليه التشريعات والأنظمة الخاصة بحماية الأطفال وتوفير بيئة آمنة لهم تمكنهم من النمو في شكل صحي وسليم.

جهود تبذل، لكنها ما زالت تتعامل مع النتائج. أحكام صارمة صدرت في حق أشخاص تسببوا في قتل أطفالهم جراء التعذيب، كان أشهرها الحكم على والد غصون، وبيان، وزوجة أب كلثوم بالقتل تعزيراً، مع حبس والد كلثوم 15 عاماً لأنه سمح بأذى ابنته، لكن هناك أصوات ما زالت تتساءل: هل «لا يقتل الوالد بالولد» في ظل غياب قوانين تجرم العنف؟ قانون حماية الطفل، وقانون الحماية من الإيذاء ما زالا في مجلس الشورى، وتساؤلات عن جدواهما في التعامل مع المشكلة. فهل مازلنا نتلكأ للتصدي لهذه القضية؟

هيئة حقوق الإنسان

هيئة حقوق الإنسان" تنظم دورة تربوية لمنسوبي تعليم" عسير

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 2 محرم 1434 هـ - 16 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/16/583229

أبها – سارة القحطاني
نفذت هيئة حقوق الإنسان في عسير، دورة تدريبية لمنسوبي التعليم حول مهارات التربية على حقوق الإنسان بفندق قصر أبها، وتجاوز الحضور 159 متدربا ومتدربة، في الدورة التي استمرت يومين.
واستمرت الدورة التدريبية التي قدمها الدكتور عبدالله بن محمد السهلي يومين متتاليين اشتملت على مهارات التربية على حقوق الإنسان، بهدف التعرف على مفاهيمها كما اشتملت على حقوق الإنسان في الإسلام وأهداف وأساليب التربية على حقوق الإنسان ووسائط التربية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان بالإضافة لمهارات الاتصال والحوار الفعال.
وقد قُسم المتدربون والمتدربات داخل القاعتين النسائية والرجالية وتم تبادل النقاش المشترك من خلال الدائرة التليفزيونية حول بعض الحقوق من حيث تأصيلها ومعالم تطبيقها للتوصيل إلى أهداف معرفية ووجدانية وأهداف تصب في الممارسة والحماية.
وذكر الدكتور هادي بن علي اليامي المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير وعضو مجلس الهيئة بأن هيئة حقوق الإنسان تعمل جاهدة في ترسيم المفهوم الصحيح لحقوق الإنسان لتطبيقه وممارسته بشكله الشرعي الإنساني بالإضافة لنشر ثقافته من خلال ورش عمل ومحاضرات ودورات تدريبية. وأشار إلى أن هذه الدورة التدريبية من أهم الدورات التي تقدم ضمن الأجندة التثقيفية للمنطقة الجنوبية (عسير ونجران وجازان) والسبب يكمن في أن المرشدة أو المرشد الطلابي هم الفئة المستهدفة التي تواجه مشكلات عدة ويومية من الطلاب والطالبات متمثلة في العنف الأسري. وأوضح اليامي أن المرشد والمرشدة تلزمهما الأدوات الصحية عند التعامل مع مختلف الحالات الأسرية للطلبة والطالبات حتى نتمكن وبتعاون مشترك من نشر ثقافة تُعد لدى المجتمع السعودي ثقافة حديثة يجهلون معالمها وأساليب التعامل بها ومعها ولذلك ومن هنا تنطلق عدة مشاريع تربوية وتثقيفية أقرتها هيئة حقوق الإنسان وتستهدف من خلالها المؤسسات التعليمية ضمن حلقات متصلة من التعاون هذا إلى جانب جهات أخرى لها نفس الأهمية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لتأخر البت في قضاياهن وطول الإجراءات
مسؤولات يستنجدن بـ حقوق الإنسان" لتقليص أعداد السجينات

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 1 محرم 1434 هـ - 15 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/15/article_709841.html

مويضي المطيري من الدمام

كشفت مسؤولات في إدارة السجون النسائية في المنطقة الشرقية عن عدم توفر ميزانية مخصصة لتغطية أغلب الاحتياجات الخاصة بالسجينات، وأنهن يضطررن للاستعانة بجمعيات خيرية لتغطية بعض المتطلبات الموسمية، لافتات في الوقت ذاته إلى تزايد عدد السجينات، بسبب تعليق قضاياهن.

وأوضحن في إدارة السجون خلال دورة متخصصة عقدتها هيئة حقوق الإنسان في الشرقية أمس في مقر الفرع النسوي للهيئة بحضور أكثر من 20 متدربة من قطاعي إدارة السجون ودور الفتيات والملاحظة الاجتماعية بالشؤون الاجتماعية، التي خصصت لتعرف على حقوق السجينات والتعامل معهن، أن السجون النسائية تعاني من تزايد أعداد السجينات، بسبب تأخر البت في قضاياهن أو طول إجراءات إنهاء محكوميتهن، بجانب غياب الميزانية الخاصة بتوفير احتياجات السجينات ما تضطر الإدارة النسوية بالاستعانة بالمعونات الخيرية من الجمعيات.

وأكدن غياب الدور الرقابي لبعض الهيئات الحكومية أبرزها هيئة الرقابة والتحقيق التي لم تقم بأي زيارة للسجون النسائية حتى الآن، لافتات إلى عدم وجود آلية فصل بين السجينات بحسب نوعية القضايا، وبروز مشكلات خاصة بأبناء السجينات الأجنبيات، حيث يحرم أبناؤهن من دخول المدارس، بسبب غياب الإجراءات المتخذة بهذا الخصوص، ما يستدعي تحرك هيئة حقوق الإنسان للتدخل في حل أبرز المشكلات التي تواجهها الإصلاحيات النسائية تعاني من دمج الموقوفات على ذمة التحقيق أو من لديهن قضايا مدنية كالديون وخلافها، مع سجينات القضايا الجزائية الكبرى، ما يتسبب في خلق بيئة غير صحية للموقوفات إثر اختلاطهن بذوات السوابق والجرائم كون السجون خصصت لسجينات محكوم عليهن في قضايا جزائية، منوهات إلى أن ثلثي نزيلات السجون يمثلن فئة النساء الموقوفات مؤقتا على ذمة قضايا ما زالت في طور التحقيقات الأولية.

كما أشرن إلى أهمية تدخل الهيئة في معالجة مشكلة قضايا "ممارسة الطقوس الدينية التي غالبا تصدر ضد العاملات غير المسلمات، مؤكدات أن هذه النوعية من المشكلات لا يوجد بها قانون يجرمها إلا أن هناك حالات تتم إثر دعاوى قضائية من كفلائهن تحت هذا المسمى، ويتم إصدار حكم بحبس هذه الفئة لمدة ستة أشهر.

من جهتها، طالبت دينا الدوسري مديرة إصلاحية الدمام النسائية، بوجود مكاتب للجهات الحقوقية والرقابية بشكل رسمي يخصص للعاملين في تلك الجهات، لتسهيل عملهم عند إجراء زياراتهم التفقدية، كاشفة عن قرب انتقال المقر النسوي إلى مقر حديث بعد تخصيص مبنى جديد لسجون النسائية "الإصلاحيات" إثر تقادم المقر الحالي وعدم صلاحيته.

من جانبها، حثت نوال البواردي الباحثة القانونية بهيئة حقوق الإنسان، ضرورة توجه الإدارات النسوية للهيئة لتقديم خدماتهم للموظفات والنزيلات بتلك المواقع، بهدف رفع الوعي الحقوقي لدى منتسبات ونزيلات هذه المؤسسات الحكومية، مؤكدة على ضرورة أن تتعامل هذه المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بهذه الفئات النسائية بالشفافية عند الزيارات التفقدية التي تقوم بها هيئة حقوق الإنسان.

وأشارت إلى أهمية الاطلاع على الأنظمة والقوانين الإنسانية والحقوقية المفقودة في هذه الإدارات التي سنتها الحكومة ضمن أنظمتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الحقوقية والإنسانية، مؤكدة على ضرورة أن تقوم العاملات في القطاعات المستهدفة في شأن السجينات ونزيلات دور الرعاية الاجتماعية الاطلاع على اللائحة التنفيذية.

وأضافت البواردي التي استعرضت خلال الدورة أبرز وأهم المواد القانونية والحقوقية للتعامل مع نزيلات السجون والمحاذير التي سنتها هذه الأنظمة، أنه لا بد من السماح للجهات الرقابية على السجون والتوقيف بدخول تلك المواقع دون سابق إخطار والتعاون مع هذه الجهات المتمثلة في هيئة الرقابة والتحقيق، هيئة التحقيق والادعاء العام، بجانب هيئة حقوق الإنسان، التي تعمل على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية، للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن، وإبداء الرأي في مشاريع الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقا للإجراءات النظامية. إضافة إلى دورها في متابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة، والتأكد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها، وإبداء الرأي في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فيما يتعلق بانضمام المملكة إليها، أو الأحكام الواردة فيها، ورفع ما يلزم منها من قبل رئيس الهيئة إلى رئيس مجس الوزراء، وزيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، ورفع تقارير عنها إلى رئيس مجلس الوزراء.

كما شددت على فصل المحبوسات احتياطيا عن المسجونات المحكوم عليهن، وفصل المحبوسات لأسباب مدنية، بما في ذلك الديون، عن المسجونات بسبب جريمة جزائية، واتخاذ التدابير الناجعة التي تكفل حماية النساء السجينات واحترامهن أثناء إجراءات التفتيش الجسدي التي لا تُجريها سوى موظفات تلقّيْن التدريب المناسب على إجراءات التفتيش المرعية وإظهار مراعاتهن عند تفتيش الأطفال الذين يرافقون أمهاتهم في السجن والأطفال الذين يزورون أمهاتهم، إضافة إلى إيجاد آليات تعامل مع عمليات التفتيش الخاصة بأطفال السجينات إثر حساسية التعامل مع هذا الإجراء وحرص العاملات على تحقيق الأمن دون المساس بحق الأمهات وأطفالهن في ظل استغلال البعض للأطفال، مقترحة إيجاد ممرضة أثناء عملية التفتيش الأمني كطرف محايد حفاظا على حقوق الإنسان دون أن يتعرض من الأمن.

وأكدت البواردي أن الهيئة تستعد لإجراء زيارات مفاجئة لهذه القطاعات بهدف الوقوف على أبرز المشكلات التي تواجهها النزيلات أو الموظفات ومتابعة آلية تطبيق الأنظمة والقوانين الحقوقية الإنسانية، ورفع أهم التوصيات لمعالجة المشكلات التي يعاني منها هذه القطاعات

كشف عن قرب صدور نظام الحماية من الإيذاء

العيبان: المملكة تجرِّم جميع صور الاتجار بالأشخاص وتعاقب عليه بغض النظر عن رضا الضحية

المصدر: جريدة الشرق الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/18/586290

جدة – نعيم تميم الحكيم

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن قانون مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة يجرم كافة صور الاتجار بالبشر بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في الاستغلال، مبينا أن هذا القانون لا يعتد برضا الضحية؛ فالمسؤولية الجنائية تقوم في حق الفاعل حتى ولو رضيت الضحية بما وقع عليها من استغلال. وأضاف القانون لأغراض الاستغلال التي نص عليها البروتوكول غرضين جديدين لم يردا في البروتوكول: هما إجراء التجارب الطبية والتسول.

واستعرض العيبان جهود المملكة في مكافحة الاتجار بالبشر في كلمة ألقاها في المؤتمر المقام في جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان «العناصر الإجرائية والموضوعية لملاحقة ومقاضاة حالات الاتجار

بالبشر». وأشار إلى أن المملكة تدرك خطورة ظاهرة الاتجار بالأشخاص الإجرامية، وتعمل على مكافحتها، ففي الوقت الذي انضمت فيه لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، فإنها أصدرت أيضاً قانوناً وطنياً لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص يستوفي المعايير الدولية في المكافحة. مشيراً إلى قرب صدور قانون حماية حقوق الطفل ونظام الحماية من الإيذاء لحماية حقوق الطفل والمرأة. وقال إن من أهم تحديات مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ضعف أو قلة الأحكام الصادرة بإدانة المتهمين في هذه الجرائم، ما يتطلب جهوداً أكبر للتدريب والتوعية بخطورة هذا النوع من الجرائم. وقال: نعمل في المملكة على عقد برامج تدريبية خاصة بالقضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة؛ لتعزيز قدراتهم المهنية في مجال اختصاصاتهم المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

أبرز جهود المملكة لمكافحة الاتجار بالأشخاص

- عقوبات نص عليها قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص في المملكة:

السجن بحد أقصى خمس عشرة سنة.

الغرامة بحد أقصى مليون ريال سعودي.

مصادرة الأموال والأدوات المستعملة في الجريمة أو المعدة للاستعمال فيها.

تجريم الشخصيات المعنوية كالشركات وتغريمها بحد أقصى عشرة ملايين ريال وحل أو إغلاق الشخص المعنوي.

تشريعات وآليات طورتها المملكة للإسهام في المكافحة:

دراسة أسباب جريمة الاتجار بالأشخاص، وتوعية الضحايا المحتملين وأفراد المجتمع بها.

إنشاء لجنة وطنية دائمة للمكافحة لمتابعة أوضاع الضحايا وضمان عدم معاودة إيذائهم، والبحث النشط عن الضحايا ووسائل التعرف على الضحايا.

- وسائل حماية الضحايا التي نص عليها القانون:

إيداع الضحية أحد المراكز المتخصصة إذا كان في حاجة إلى مأوى، وتوفير الحماية الأمنية له إذا استلزم الأمر ذلك.

إيداع الضحية أحد مراكز التأهيل الطبية أو النفسية أو الاجتماعية إذا تبين أن حالته الطبية أو النفسية أو العمرية تستدعي ذلك.

منح الضحية الحق في الإقامة في المملكة وتسوية أوضاعها القانونية المتعلقة بذلك.

عرض الضحية على طبيب مختص لحاجته للرعاية الطبية أو النفسية.

إعلام الضحية بحقوقه القانونية بلغة يفهمها لضمان مشاركته الإيجابية في إعطاء معلومات كاملة عن الجريمة تسهم في الوصول للجناة ومعاقبتهم.

- ملامح بيئة العمل وحقوق العمال في المملكة:

حظر العمل الجبري، وحظر بيع التأشيرات، أو احتجاز أجر العامل دون سند قضائي.

إنشاء إدارة لرعاية العمالة الوافدة والمعاقبة على الإخلال بحقوق العامل.

تنظيم علاقة العامل بصاحب العمل، بما في ذلك حظر حجز جواز سفر العامل، وإلغاء عبارة كفيل من نظام الإقامة.

يجري العمل حاليا على إصدار لائحة لتنظيم نشاط العمالة المنزلية، وإنشاء شركات وطنية لاستقدام العمالة بديلا عن استقدام الأفراد.

تدريب معلمين ومعلمات على حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121304&CategoryID=5

أبها: محمد مانع نظم فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير مؤخرا، برنامجا تدريبيا لـ 200 معلم ومعلمة، قدمه الدكتور عبدالله السهلي.

وأوضح المشرف العام على فرع الهيئة بعسير الدكتور هادي اليامي أن البرنامج يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط التربوية والتعليمية، على اعتبار أن شريحة المعلمين والمعلمات يتعاملون بشكل مباشر مع الطلاب والطالبات،

على أن يتولى المتدربون نقل ما اكتسبوه إلى زملائهم، فضلا عن ضرورة تعريفهم بمفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام وما يخصها في المواثيق الدولية.
وأضاف اليامي أن الهيئة تعمل جاهدة لترسيخ المفهوم الصحيح لحقوق الإنسان لتطبيقه وممارسته بشكله الشرعي الإنساني، ونشر ثقافته من خلال ورش العمل والمحاضرات والدورات التدريبية، وبما يعمل على الحد من العنف، لافتا إلى أن البرنامج ستليه برامج أخرى بشراكة مع الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة.

(حقوق الإنسان) تتدخل لإنقاذ عشرينية يعذبها زوجها بالكي وشرب البول

المصدر: جريدة الجزيرة اون لاين الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.al-jazirahonline.com/2012/20121117/ln25287.htm

أبها - محمد موسى
شكلت هيئة حقوق الإنسان في عسير فريقاً نسائيا للوقوف على حالة زوجة في العقد الثاني من عمرها تتعرض لأنواع شتى من التعذيب من زوجها.
وأوضح الدكتور هادي اليامي مدير فرع هيئة حقوق الإنسان في عسير في تصريح خص به (الجزيرة أونلاين)، أن "الهيئة ستتابع موضوع القضية، وأنه تم تسليم طفلتها الوحيدة لها في المستشفى، وأن الهيئة تدرس حالياً وضعها من كل الجوانب"، مؤكداً أن "موضوعها الجنائي ستحقق فيه الجهات المعنية بحكم اختصاصها".
من جهتها ذكرت الزوجة التي ترقد حالياً على السرير الأبيض في مستشفى خميس مشيط المدني، أنها استطاعت الفرار من زوجها على حين غفلة منه، وأكدت أنه كان يحبسها في دورة المياه أياماً عدة، إضافة إلى ضربها وتعذيبها وكيّها بالنار، وأضافت: "عندما أعطش يضع لي البول والبراز، ومما يزيد معاناتي أن أسرتي تقطن في الرياض، ولا أستطيع الوصول إليهم".

اليامي لـ الشرق: معنفة الحفاير مازالت منوّمة والجاني هارب مع ابنته

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/19/587183

أبها – سعيد آل ميلس
كشف رئيس هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن معنفة مركز الحفاير التابع لمحافظة خميس مشيط قد تم زيارتها من قبل وفد الهيئة النسائي وأنها الآن تخضع للعناية الطبية بمستشفى الخميس المدني لحين شفائها وإكمال

بقية الإجراءات النظامية لمثل هذه الحالات. وحول دور الهيئة في حماية المعنفة قال: دورنا بدأ بعد أن بلغنا مساء أمس الأول بالحادثة، وتم توجيه فريق نسائي لزيارتها، وبعد الجلوس معها تم إعداد تقرير بالزيارة أثبت وجود تعنيف أسري من قبل الزوج وآثار كدمات في أنحاء من الجسم، وتسلمنا تقرير الفريق ومازلنا على تواصل مع الجهات الأمنية لمعرفة دوافع الزوج لمثل هذا الأمر المؤسف، وبعد الانتهاء من التحقيق مع المتسبب فمن المؤكد أنه سيكون هناك تفاصيل أوسع ستتضح لاحقا. وأضاف اليامي: دورنا حاليا هو إيصال ابنة المعنفة (3 سنوات) بأمها التي كانت من ضمن أهم مطالباتها هي إحضار ابنتها التي لا تعلم أين هي، وكذلك خوفها عليها من أي عنف تتعرض له من والدها حيث إنها مختفية الآن ولا يعرف مصيرها. وحول سؤال «الشرق» عن إمكانية تسليم المعنفة لذويها قال: للأسف حسب الإفادة التي تلقيناها من الزوجة أن والدها على علم بما تتعرض له من تعذيب وتعنيف على يد زوجها ولم يرفع عنها مثل هذا الضرر ولذلك قد لا يكون مكانا آمنا، وبالتالي سيتم إيداعها لدار الحماية الأسرية حتى يتم أخذ إفادات الزوج ومعرفة ما ستؤول إليه القضية من حكم شرعي على يد القضاء. كما بين اليامي أنه تم إبلاغ إمارة منطقة عسير عن الحادث منذ وقوعه ومازلنا نأخذ التوجيهات المستمرة من أمير المنطقة لحماية الفتاة وتقديم الرعاية الكاملة لها.

من جانبه أوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة عسير المقدم عبدالله شعثان لـ«الشرق» أن زوج الفتاة لايزال هاربا ومتخفيا عن الجهات الأمنية وكذلك ابنته الوحيدة من الزوجة المعنفة، وتم إصدار تعميم عنه وعن سيارته، ومازال البحث جاريا عنه حتى القبض عليه وتسليمه لجهات الاختصاص .وعلمت «الشرق» من مصادر خاصة أن الزوجة المعنفة قد وقعت في شباك زوج ظالم يكبرها بأربعين عاما، حيث يبلغ من العمر 65 عاماً والفتاة عمرها 25 عاماً، ولديها منه ابنة وحيدة عمرها ثلاث سنوات، بالإضافة على أن الزوج لديه نساء سابقات وأبناء في مراحل متقدمة من العمر.

واقع التنظيم والإدارة في الجهاز الحكومي وأهمية تطويره

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/19/article785533.html

تركي خالد السديري

أصبحت الحاجة ماسة للرفع من مستوى كفاءة الأداء في جهازنا الحكومي ومدى فعاليته ليواكب ما يشهده المجتمع في المملكة العربية السعودية من تحولات كبرى على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية.

فمعظم أجهزة الدولة لم يطرأ على أطرها التنظيمية أي تطوير يذكر منذ ثمانينات القرن الماضي حيث حدث وقتها نقلة نوعية كبرى نتيجة لبرنامج الاصلاح الإداري الشامل الذي تبنته الدولة آنذاك، في الوقت الذي نرى أنه قد تحقق في العقود الأخيرة من تاريخ المملكة قفزة كبرى في تحسن مستوى الحياة على كافة الأصعدة، وصاحب ذلك ازدياد أعداد الطبقة المتعلمة والفئات المثقفة وبالتالي فإن من المحتم أن تتحقق طفرة كبرى لمستوى الوعي في المجتمع وخاصة في ضوء ما حدث خلال العقود الأخيرة من اختراقات وتطورات هائلة على وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات ما أدخلنا بحكم طبيعة الأمور في عالم اليوم وما يدور فيه ومكن العالم في الوقت نفسه من التسلل لكافة زوايا وخاصيات محيطنا الاجتماعي والإنساني بما ينطوي عليه من أحداث وقضايا وتحولات فكرية وعلمية وسياسية واجتماعية لا حصر لها، ما ترك بصماته المؤثرة بايجابياتها وسلبياتها في ذهن ونفسية معظم أبناء هذا الوطن.

نخرج من ذلك بحصيلة مهمة هي أن مستوى التنظيم والإدارة في جهازنا الحكومي بحاجة لنقلة نوعية مماثلة في مستوى ما يقدمه من خدمات للمواطنين ليتواءم مع تطلعاتهم وما يرونه مما يحدث حولهم من مؤثرات وتحولات جديرة بالمتابعة والاهتمام وذلك بتبني العناصر التالية:

إعادة تنظيم أجهزة الدولة:

يجب إعطاء أولوية كبرى لمسألة إعادة تنظيم الأجهزة الحكومية ابتداءً بالأجهزة ذات الارتباط المباشر بالمواطنين.

ويمكن أن يتحقق ذلك بمساهمة فريق عمل كفؤ من أستاذة الجامعات ومعهد الإدارة المختصين بالتعاون عند الضرورة مع

خبراء أجانب أسوة بخبراء مؤسسة فورد الأمريكية الذين قاموا بجهود يشكرون عليها بما أجروه من دراسات لواقع الجهاز الحكومي آنذاك ضمن برنامج الإصلاح الإداري المنوه عنه إعلاه.
فالحقيقة التي لا مناص من مواجهتها أن هناك عدداً من أجهزة الدولة التي أصبحت فاعليتها أو الحاجة إليها محدودة ولا يتناسب ذلك مع ما يعتمد لها من ميزانيات، علماً أن هناك أجهزة يمكن أن تدمج بعضها مع بعض ما يوفر موظفين وبمبالغ طائلة على الميزانية العامة، وهناك جهات أخرى مثقلة بالأعباء والمهام مما يؤكد الحاجة للنظر في تقليص أعبائها عن طريق إعادة التنظيم وتنسيق البعض منها أو ربطها بأجهزة أخرى أو إنشاء أجهزة جديدة عند الضرورة.
كما أن هناك أجهزة بحاجة ماسة للدعم كالخدمات الصحية وخاصة المستشفيات والأحوال المدنية والمحاكم والجوازات.
تحريك القيادات الإدارية وتشجيع الكفؤ وإبعاد عديم الكفاءة منها:
يجدر بنا النظر نحو تبني سياسة قائمة على السعي بكل جدية وشمول على تحريك القيادات الإدارية التنفيذية بين أجهزة الدولة بصورة مستمرة. فبينما نجد هناك كفاءات يمكن إتاحة الفرص أمامها لتولي العمل في قطاعات أكثر حساسية بسبب كفاءتها، نجد أن هناك قيادات تنفيذية تراوح لسنوات طويلة في مواقعها من دون أن تثبت أي جدارة أو أن تحقق نتائج محسوسة فيما هو مناط بها من مهام ومسؤوليات جسام من دون أي مراجعة جادة لتحديد الأسباب وراء ضعف أدائها.
وكلنا نعرف أن الماء ذاته إذا ركد في منقعه مددا طويلة لا بد أن تنبعث منه الروائح.
والحصيلة من ذلك كله انعدام الحيوية والتحفز النشط لتأدية المهام المتطلبة لدى العديد من الكوادر الإدارية في بعض القطاعات مما لا بد أن تنعكس آثارها ويجني ثمارها المواطنون ممن تلزمهم متطلبات حياتهم اليومية التعامل معها.
أحاسيس المواطنين وتطلعاتهم:
هناك ضرورة لمضاعفة الاهتمام بما يدور في أذهان المواطنين ويتفاعل في نفوسهم بالرغم مما تعبر عنه كثير من مشاركات المهتمين بالشأن العام في الصحافة، وذلك عن طريق توسيع نطاق الالتقاء بفئات المواطنين على اختلاف مشاربهم من قبل القيادات الإدارية الإشرافية والتنفيذية على حد سواء، كما أن الاهتمام بالتعرف إلى طبيعة القضايا المعروضة عن طريق اللقاءات الشخصية بأصحابها لا بد أن يساعد إلى حد كبير على إيجاد الحلول الأجدى لها وبالتالي التخفيف من أعباء الجانب الورقي وحجم حركة الملفات الخاصة بها بين الدوائر المعنية.
قصور النظرة للمستقبل:
إن مما يجدر ذكره في هذا المضمار أن العديد من القياديين في قطاعات الدولة المختلفة لا يولون للمستقبل وآفاقه البعيدة والقريبة ما يستحقه من اهتمام وتطلعات المواطنين نحو هذه الآفاق.
لذا فإن الاهتمام بهذا الجانب البالغ الحساسية ومتطلبات الأجيال القادمة من خلاله تبعاً لواقع دقات الزمن الأزلية تبقى بحاجة للمزيد من العناية والاهتمام من قبل الجميع. وأن معظمنا يعمل ويتصرف وكأن لا مستقبل من بعد الحاضر الذي نعيشه ولا أجيال قادمة ستأتي بعدنا.
مكافحة الفساد الإداري:
إن هذا الأمر أصبح من الضرورات القصوى فما لمسناه في هيئة حقوق الإنسان أثناء عملي بها من ضمن ما يردنا من شكاوى وما يرد لسمعنا كمواطنين، أن الأمور في هذا المجال أصبحت تتحول من السيئ إلى الأسوأ، وبالتالي فإن إجراءات حازمة لا بد أن تتخذ لمكافحته بدءاً من طريق مراقبة حازمة ومحاسبة من تدور حولهم الشبهات. ومما لا شك فيه أن إنشاء هيئة مكافحة الفساد يعتبر خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح.
كما أن هناك سبباً آخر لهذه الظاهرة المؤلمة هو انعدام الشفافية كاشهار الحالات القليلة التي يجري التحقيق فيها وثبوتها من قبل الأجهزة الحالية كالهيئة الجديدة للفساد، وهيئة الرقابة والتحقيق، والمباحث الإدارية، والمحاكم المعنية. وكم من إداري قيادي ترك العمل الرسمي وفي حسابه المبالغ الطائلة بينما لم يوجه له سؤال واحد عن مصدرها مما يعتبر تشجيعاً لمن يعقبونه وسواهم على اتباع النهج ذاته من دون وجل أو خجل.
مستوى الخدمة المحلية:
من المسائل التي يجب إعطاؤها حيزاً أكبر من الاهتمام من قبل غالبية الإداريين التنفيذيين، وباعتبارها أيضاً خطوة مهمة للأمام تتناسب مع التطلعات نحو المستقبل، إلا وهي مسألة تبني مبدأ انتخاب رؤساء البلديات في كافة مدن المملكة على أن يتم ذلك على مراحل. فكون المسؤول الأول في البلدية يجد نفسه في مواجهة المواطنين في نطاق عمله في مدينته مباشرة سيدفعه إلى تقدير مدى جدية المسؤولية الملقاة عليه، مما سيزيد من حرصه على تحقيق الآمال المعقودة عليه، وأن استمراره في عمله مرهون بمدى ما سيقدمه لتحسين أحوال المدينة التي تولى أحوالها بإرادة أبنائها.

كما سيكون لذلك وقع ملحوظ لدى الجهات والمنظمات الدولية التي تتابع بحرص ما تحققه، أو ما لا تحققه بلادنا من تطور وارتقاء في تسيير شؤونها العامة.

إعادة تنظيم إدارة الميزانية العامة للدولة:

هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في وضع هذه الإدارة لما لها من أهمية قصوى، ليس فقط بالنسبة للجهاز الحكومي، بل بالنسبة للبلاد عموماً فالشخصيات القائمة على تسيير دفة العمل فيها والأساليب المتبعة التي ربما كانت تتفق مع أسلوب واحتياجات العمل إبان فترة مضت عندما كانت ميزانية الدولة لا تتجاوز بضعة ملايين من الريالات، في حين إنها أصبحت تقدر في وقتنا الحاضر بمئات الملايين من الريالات، وأن ما نرجوه أن لا يفهم طرحنا هذا أنه تعريض بوزير المالية الحالي المعروف لدى الجميع بتعامله السليم في مجال اختصاصه واتزانه في تسيير دفة شؤون هذه الوزارة. إلا أن الإرث الثقيل الذي وجد نفسه أمامه يصعب تغييره عن طريق إجراءات على مستوى الوزارة علاوة على ما أشرنا إليه أعلاه بالنسبة للمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق جهاز الميزانية نتيجة للتحول الهائل في حجم الواردات المالية للدولة ما يتطلب تبني إجراءات عاجلة.

فحجم الأعباء يحد من قدرة إدارة الميزانية في تحمل وإدارة كل ما يرتبط بمسؤولياتها في تقييم الاحتياجات الحقيقية في مجال التنمية لمناطق هذه البلاد الشاسعة. فهناك نشاطات حكومية يرصد لها اعتمادات ربما أكثر من الحاجة في الوقت الذي يحرم أبناء بعض المناطق من خدمات وبرامج كما لو أنهم يعيشون في العصور الماضية، خاصة في جهات تهامة والمناطق الواقعة ما بين العلا والمدينة. لذا فإنني أعرض هنا فكرة تبني التنظيم الآتي:

* تشكيل مجلس أعلى للإشراف على شؤون الميزانية العامة للدولة مرتبط بمقام رئيس مجلس الوزراء أو سمو نائبه مباشرة.

* يتشكل المجلس من نخبة مختارة من المسؤولين في حدود عشرة أعضاء من الدولة منهم كل من وزير المالية، ووزير البترول، ومن خارجها وتحدد دورته بأربع سنوات ويجدد للنصف منهم فقط في حالة الضرورة عند انتهاء كل دورة لكسب عناصر جديدة وأفكار وتجارب متطلبة.

* تشكيل لجنة تحضيرية لتولي أعمال السكرتارية للمجلس ولمتابعة تنفيذ ما تتطلبه أعمال المجلس من دراسات واحصاءات وخلافه من قبل أجهزة الدولة المختصة ومن خارجها وإعدادها للعرض على أن يعاد النظر في عضوية المشاركين في هذه اللجنة كل أربع سنوات لضمان استقلاليتهم وعدم انصياعهم لرغبات أصحاب المصالح وذوي التأثيرات الخاصة، سواء من المسؤولين الرسميين أو من سواهم.

* تنحصر مهام المجلس بصورة رئيسية في استعراض احتياجات القطاعات الحكومية المختلفة للاعتمادات المالية في ضوء التقديرات المتوقعة للموارد المالية المقدمة من قبل كل من وزارة المالية ووزارة البترول والمعادن.

* يناقش المجلس كافة الجوانب الخاصة بحجم الاعتمادات المطلوبة في ضوء الأوليات والخطط المطروحة وطبيعة الاحتياجات الحقيقية للأقاليم المختلفة وأوضاع أبنائها المعيشية بعيداً عن تأثير المصالح ذات الطبيعة الاقليمية أو الضغوط الشخصية للمسؤولين في هذه المناطق، للوصول إلى أفضل النتائج في تقرير مدى الاحتياجات القائمة للاعتمادات المالية، فإن الأمر يتطلب إجراء زيارات ودراسات ميدانية جادة ومستمرة على مدار العام، من قبل أعضاء المجلس ومن يعاونهم من رجال موثوقين توكل لهم هذه المهام بالتعاون مع الإمارات المعنية لمعرفة أحوال السكان ومدى احتياجاتهم للخدمات الحكومية خاصة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وفرص العمل وسواها، وإعداد نتائج هذه الأبحاث والدراسات الميدانية ذات الطبيعة الدائمة للعرض على المجلس عن طريق اللجنة التحضيرية، على أن تتم مناقشتها على مدار العام وليس في الأشهر القليلة قبل اعتماد الميزانية كما هو عليه الوضع في الوقت الحاضر.

والله من وراء القصد..

العيبان: مشاعر الفرح عمت ثرى الوطن

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121120/Con20121120549048.htm

عكاظ (الرياض)
أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن مشاعر الفرح والسرور عمت أبناء شعب المملكة الوفي وغيرهم من المقيمين على ثرى هذا الوطن العزيز عندما زف لنا الديوان الملكي البشرى بنجاح العملية الجراحية التي أجريت لقائد مسيرتنا الذي سطر على هذه الأرض الطيبة ما يصعب تدوينه من المآثر والمواقف الجليلة.
وقال في برقية تهنئة رفعها للملك عبدالله أيده الله: «فلقد لا مست رعايتكم الكريمة لأبناء شعبكم ومواقفكم الإنسانية وأياديكم البيضاء القلوب في كل مكان، ورفعت أكف الضراعة إلى المولى جل وعلا أن يحفظكم ويلبسكم ثوب الصحة والعافية».
وسأل الله العلي القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين ويسبغ عليه نعمة الشفاء والعافية، وأن يديم على بلادنا الأمن والاستقرار.

المستشار القانوني لـ حقوق الإنسان":

إغلاق عرفان" ترضية.. ومرضى يرفضون المغادرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/20/article_711036.html

عبد الله القرني من جدة
وصف مستشار قانوني لهيئة حقوق الإنسان السعودية، قرار وزارة الصحة بإغلاق مستشفى عرفان بعد وفاة الطفل صلاح الدين يوسف عبد اللطيف جميل، بالترضية لوالده لأنه شخصية معروفة، مؤكداً أن القرار متسرع وعاطفي من الناحية القانونية، ويتناقض مع مبدأ التدرج في العقوبات المفترض اتباعه في مثل الخطأ الذي ارتكبته إدارة المستشفى.
وأكد الدكتور عمر الخولي مستشار هيئة حقوق الإنسان، أن المستشفى ذاته أزهقت فيه أرواح عديد من الأبرياء، ولم يصدر قرار مشابه من وزارة الصحة حينها، وقال" المستشفيات الحكومية ترتكب فيها أكبر الأخطاء الطبية، فهل تقوم الوزارة بإغلاقها حال اكتشافها، أم تقوم بمحاسبة المتسبّب؟". ورفض عدد من المرضى المنوّمين في المستشفى مغادرته، ووصف بعضهم القرار بغير الرشيد - كما يقول هشام عارف مساعد مدير عام الخطوط السعودية سابقاً - الذي أجرى عملية قلب أخيراً في المستشفى ولا يزال منوّماً هناك لتلقي العلاج والرعاية، رافضاً أن يُنقل لمستشفى آخر، كونه معتادا على تلقي العلاج منذ سنوات من قِبل طبيبه والفريق المعالج فيه. وفي جولة لـ "الاقتصادية" في أقسام مستشفى عرفان، ظهر أن قسم القلب من أكثر المتضرّرين بقرار الإغلاق، حيث تم خروج 26 مريضاً من أصل 52. فيما خرج 20 طفلاً من قسم الأطفال من بين 30 بقرار من ذويهم.

وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:
اعتبرت هيئة حقوق الإنسان السعودية قرار وزارة الصحة القاضي بإغلاق مستشفى عرفان متسرعا وعاطفيا من الناحية القانونية، ويتناقض مع مبدأ التدرج في العقوبات المفترض اتباعه في مثل الخطأ الذي ارتكبته إدارة المستشفى. واعتمد الدكتور عبد الله الربيعة وزير الصحة أمس، قراراً يقضي بإغلاق المستشفى وذلك إثر وفاة الطفل (صلاح الدين يوسف عبد اللطيف جميل) بسبب تكرار مخالفات المستشفى منذ عام 1430هـ، وصدور عديد من قرارات المخالفات على المستشفى، حيث أصبح الوضع غير آمن للمرضى.
وتخوفت الهيئة من الآثار المترتبة على قرار الوزارة من ناحية العاملين فيه والجهات المتعاقدة على المدى الطويل مع المستشفى والمرضى المراجعين لها، فمنهم من ارتبط بجلسات علاجية لبعض الأمراض ويصعب نقل علاجه لدى أطباء معالجين آخرين.
وأكد الدكتور عمر الخولي مستشار هيئة حقوق الإنسان القانوني أن الخطأ الطبي الذي وقع فيه مستشفى عرفان لو لم يكن ضحيته ابن شخصية معروفة لما أقدمت الوزارة على إصدار قرار الإغلاق، فالجميع شهد الأخطاء الطبية المتكررة من المستشفى ذاته وأزهقت فيه أرواح العديد من الأبرياء، ولم نر قرارا مشابها من وزارة الصحة حينها. وأشار إلى أن الوزارة غير مطالبة بإغلاق أي مستشفى تحدث فيه أخطاء فمن الواجب عليه إحكام رقابته الدورية حتى لا نصدم بمثل تلك الحوادث، لا أن تنتظر وقوعها ثم تكتفي بالعقوبات التي يفترض أن تكون متدرجة مع عدم الإضرار بحقوق المرضى.
وقال إن المستشفيات الحكومية ترتكب فيها أكبر الأخطاء الطبية، فهل تقوم الوزارة بإغلاقها حال اكتشافها، أم تقوم بمحاسبة المتسبب؟. وأضاف الدكتور الخولي "قانونيا يحق لمستشفى عرفان رفع قضية عاجلة لدى ديوان المظالم ونقض قرار وزارة الصحة قبل تطبيقه بشكل كامل، والبحث عن عقوبات أخرى لمن ارتكب الخطأ الطبي".
وذكر أن قرار وزارة الصحة هدفه إرضاء والد المتوفى بالدرجة الأولى وامتصاص غضب الرأي العام بعد تكرار الأخطاء الطبية المفجعة على مستوى المملكة من قبل المستشفيات الحكومية والخاصة.
وأوضحت وزارة الصحة في بيان لها أمس، أنه تم تشكيل لجنة طبية تضم في عضويتها استشاريين في العناية المركزة والجودة والتخدير والجراحة، حيث قامت اللجنة بدراسة ملف الطفل المتوفى - جعله الله شفيعاً لأهله - واستمعت إلى أقوال الأطباء والفنيين ذوي العلاقة، كما استمعت اللجنة إلى أقوال ذوي المتوفى، كما اطلعت اللجنة على التقارير المقدمة من اللجنة الهندسية المتخصصة والتي تم تشكيلها لهذا الغرض للوقوف على وضع التجهيزات الطبية في المستشفى. وبعد الاستماع لأقوال الوكيل الشرعي أقر بمخالفات المستشفى.
وقد أتمت اللجنة كل تحقيقاتها، وأوصت باستكمال التحقيقات النظامية من قبل لجنة المخالفات الطبية (الحق العام) وذلك وفقاً لنظام مزاولة المهن الصحية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 40) وتاريخ 1426/11/4هـ، وكذلك إبلاغ رئيس الهيئة الصحية الشرعية بصورة من قرار اللجنة لإحاطته بما تم اتخاذه (للحق الخاص) وفقاً لنظام المؤسسات الصحية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 59) وتاريخ 1423/11/3هـ، كذلك الإغلاق لكامل المستشفى لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ صدور القرار، والاستمرار في الإغلاق إلى أن يتم التأكد من أن جميع الإجراءات في المستشفى تتفق مع معايير الأمن والسلامة حفاظا على صحة المرضى.

معنفة خميس مشيط" لـ«الحياة": تعرضت للتعذيب والكيّ ووالدي يرفض استقبالي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/454545

أبها - يحيى جابر
اختفى مواطن متهم بتعنيف زوجته في محافظة خميس مشيط، وأخذ معه ابنته التي لا يتعدى عمرها ثلاثة أعوام، فيما لا تزال الجهات الأمنية تحقق في قضية المرأة المعنفة التي هربت من بيت زوجها واستنجدت بمركز شرطة الحفاير في المحافظة أول من أمس.
وأكدت المرأة (تحتفظ «الحياة» باسمها) في اتصال هاتفي مع «الحياة» أمس، أنها تعرضت لعنف شديد من زوجها الذي تعيش معه منذ ستة أعوام، مشيرة إلى أن العنف لم يقتصر على الضرب المبرح بلوح من الخشب، بل تعدى ذلك إلى «كيّها» بالنار وحبسها في دورة المياه فترات طويلة.
وأشارت إلى أنها هربت بعد أن استغلت فرصة دخول زوجها إلى دورة المياه التي كان يحبسها فيها لمدة زادت عن ستة أيام.
ولفتت إلى أنها المرة الثالثة التي تشتكي فيها زوجها إلى شرطة الحفاير ويرفض والدها تسلمها ويطلب إعادتها إلى زوجها، مشيرة إلى أن أسرتها تقيم في مدينة الرياض ولا تستطيع الوصول إليهم.
وطالبت الزوجة التي لا يزيد عمرها عن 20 عاماً، بتدخل الجهات المعنية في قضيتها، وإعادة طفلتها إليها، وحمايتها من عنف زوجها بتوفير مأوى لها لتعيش حياة كريمة مع طفلتها.
وأكد رئيس فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير الدكتور هادي اليامي لـ«الحياة» أمس، أن زوج المرأة المتهم بإهانتها وضربها وحبسها غادر منزله برفقة طفلته البالغة من العمر ثلاثة أعوام إلى مكان مجهول، مشيراً إلى أن «المعنفة» تتلقى رعاية صحية في مستشفى النساء والولادة، وتعاني من بعض الكدمات.
وأضاف أن فريقاً كاملاً يتولى متابعة القضية مع الجهات كافة ابتداء من إمارة منطقة عسير والشرطة وفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة عسير من الجوانب الصحية والقانونية والأمنية والأسرية.
وقال اليامي: «شرطة منطقة عسير هي المسؤولة عن إحضار زوج المعنفة والتحقيق معه حول ما نسب إليه من اتهامات من زوجته، وإعادة الطفلة إلى أمها»، لافتاً إلى أن هيئة حقوق الإنسان لم تتواصل حتى الآن مع والدة المعنفة في الرياض وسيتم ذلك عن طريق شرطة منطقة عسير».
إلى ذلك، أكد المتحدث الإعلامي باسم شرطة منطقة عسير المقدم عبدالله بن شعثان صحة لجوء «معنفة» إلى مركز شرطة الحفاير في محافظة خميس مشيط، واتهامها لزوجها بالتسبب في ذلك، مشيراً إلى أن قضيتها أحيلت إلى الجهات المتخصصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

زوجته الأولى تكشف معاناتها مع التعذيب وتهديد ابنتَيْها بـ"نزع الأظافر والتشويه بالأمواس"

"معنَّفة الحفاير" لـ"سبق": زوجي منعني من الصوم والصلاة.. ومطالبي حضانة ابنتي وحمايتي

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/Ibrfde

نادية الفواز- سبق- أبها:
زارت "سبق" أمس "معنفة الحفاير" في مستشفى خميس مشيط، التي أكدت أن زوجها كان يمنعها من الصوم والصلاة، مشيرة إلى أنها رفضت العودة مع والدها، معتبرة أنه أحد أهم أسباب معاناتها، على حد قولها.
وأكدت لـ"سبق" المعنفة "ن.ع" دعم هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير، ومساندتها لها في قضيتها مادياً ومعنوياً؛ حيث كلفت الهيئة محامياً لمتابعة مجريات القضية. وقالت المعنفة: "إنني عاجزة عن شكر الهيئة لهذه المتابعة اليومية لي".
وأفادت المعنفة بأن والدها متزوج من امرأة من جنسية عربية، وطلق والدتها، وكان يضاعف معاناتها بتخليه عنها وعن أخواتها اللاتي تعيش بعضهن ظروفاً صعبة، وكان يحرض زوجها على قمعها، وكلما لجأت إليه كانت تجد الإهانة والتهديد والإساءة وتخويف طفلتها بإيداعها دار الأيتام.
وكشفت المعنفة أنها كلما كانت تتجه للشكوى إلى مركز الحفاير كان أقارب زوجها يتدخلون بالواسطة، ويعيدونها، وفي كل مرة كانت تهرب وتشتكي من ويلات العذاب.
وقال إن زوجها البالغ من العمر (60 عاماً) تزوجها رغماً عنها؛ بسبب إجبار والدها، وقبضه مهرها البالغ 60 ألف ريال!
وتابعت متحدثة عن زوجها: "كان يتفنن في تعذيب زوجاته، فقد تزوج أربع مرات، وطلبت زوجته الأولى الطلاق بسبب العنف والضرب والإهانة، وكذلك زوجاه الثانية والثالثة، والأخيرة حلق شعرها".
وتابعت بأسى: "كان يمنعني من الصوم والصلاة، ولم أكن أطاوعه، وأقبل بالعذاب فيعاقبني بالحبس، وبأن يضع لي البراز لآكله والبول لأشربه أمام ابنتي الصغيرة، وعندما تستنكر الطفلة ما يجري لي كان يقول لها (هذه ليست أمك. أمك ميتة). فكنت أصلي سراً حتى لا يعاقبني ويحبسني في دورة المياه".
ولاحظت "سبق" وجود كدمات في وجه الزوجة ورأسها ويديها، وإصابات في الرقبة، وأوضحت أنها بسبب عنفه ضدها.
وطالبت المعنَّفة في نهاية حديثها بحضانة ابنتها، وتوفير مكان آمن لها؛ لتعيش حياة كريمة تحفظ كرامتها بوصفها إنسانة، وفي ظل حماية مشددة نظراً لخوفها من اقتحام زوجها غرفتها في المستشفى. مضيفة "على الرغم من وجود سجانات من البحث الجنائي إلا أنني خائفة؛ فهو لا يتورع عن فعل أي شيء".
من جهته أكد عضو هيئة حقوق الإنسان المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة عسير، الدكتور هادي اليامي، أن الهيئة تابعت القضية بزيارات يومية للمعنفة، وبمعلومات حول الزوجة الثانية، من خلال القسم النسائي، وبُلِّغت بالقضايا الأخرى التي تتبع القضية مع الزوجة الثانية وبناتها.
وأضاف: "تم التواصل مع إدارة التربية والتعليم لحل مشكلة تسجيل الطالبات في المدارس بشكل نظامي؛ وذلك حتى تعمل الهيئة على توفير حق التعليم للفتيات، ومتابعة القضية المنظورة بين المطلقة الأولى وحضانة بناتها، ومتابعة متعلقات القضية كافة مع الجهات المختصة، والعمل على رفع الضرر عن هذه الأسرة، وضمان توفير حقوق أفرادها كافة، وتمكينهم من حقوقهم".

من ناحية أخرى فتحت قضية "معنفة الحفاير" ملفاً آخر للزوجة الأولى للزوج نفسه، التي تحدثت لـ"سبق" عن تعذيب تعرضت له هي الأخرى، وضرب وإهانات، وقالت لـ"سبق" إنها طلبت الطلاق بعد أن تركت المنزل وهي حامل في ابنتها الثالثة، وعادت إلى أسرتها.

وتابعت الزوجة الأولى قائلة: "تعرضت لكل أنواع الضرب والإهانة في بيته، وطلبت الطلاق، وتركت طفلتين (خلود وحنان)، وأنجبت ابنتي الصغرى عند أهلي، وبعد عامين حصلت على الطلاق؛ ما أدى به إلى حرماني من بنتَيّ لمدة سبع سنوات، ولا أعرف عنهن شيئاً، حتى اتصل أحد معارفه بي، وهو رجل ذو دين، وأخبرني بأن زوجي قد ترك بنتَيّ عنده، وطلب مني أن آخذهما عندي".

وأضافت: "عندما استعدت بنتَيّ شكتا لي من التحرش بهما، وضربهما وتهديدهما، وتعليقهما في نوافذ المنزل؛ فقمت بالشكوى وتصديق اعترافات بنتَيّ في محكمة النماص، وحُوّلت القضية لإمارة منطقة عسير، وزارتنا لجنة الحماية الاجتماعية، وسمعت أقوال الفتاتين، ووافق القاضي على إبقاء بناتي معي، ولم أعرف ما جرى في القضية".

وتابعت: "على الرغم من عدم وجود أوراق ثبوتية لبناتي استطعت أن أسجلهن في المدارس بتنومة؛ حتى لا يضيع مستقبلهن، وسنوات وهو يماطل، ولا يحضر جلسات المحكمة".

وقد حاورت "سبق" ابنة الزوجة الاولى "خلود" (13 سنة)، التي أكدت أقوال والدتها، قائلة: "كان يهددنا ويضربنا بـ(اللي) والعصيان، ويهددنا بنزع أظافرنا، وبتشويهنا بالأمواس".

إيقاف أب تورط في التحرش ببناته منذ8 أعوام ورصد قضية سابقة ضده.. وحقوق الإنسان تتابع القضية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/21/590690

أبها – الحسن آل سيد

في تطور جديد لقضية اتهام أب لبناته بمحاولة قتله وحرقه فيما اتهمته الشقيقات بمحاولة اغتصاب إحداهن أوضحت مصادر خاصة لـ «الشرق» أن التحقيقات في هيئة التحقيق والادعاء العام أسفرت أن الأب دأب منذ ثماني سنوات على التحرش ببناته وهن صغيرات، وقد ضقن ذرعا بوالدهن بعد وعيهن وتقدمهن في العمر وأصبحن يدافعن عن أنفسهن ويغلقن أبواب الغرف عليهن خوفا من تحرش والدهن. وتشير المعلومات أنه حصلت حادثة مماثلة قبل نحو سنة وتقدمت الشقيقات بشكوى للجهات الأمنية إلا أنه تم حل الموضوع وتنازلت الفتيات بعد التعهد على الأب، إلا أنه لم يتوقف عن فعلته وهو في العقد السادس من العمر، حيث استمر في ممارسة شذوذه مع بناته حتى وقعت حادثة الخميس الماضي، حيث تعرض الأب لإصابة بآلة حادة في الجنب الأيمن من (ساطور) ولكنها كانت سطحية، وحاولت الفتيات الشقيقات إحراق الغرفة التي يوجد فيها غير أن فرق الدفاع المدني وصلت في الوقت المناسب وأخمدت الحريق، وتشير المعلومات إلى توقيف والد الفتيات الخمس، فيما سوف تخضع الشقيقات إلى كشف طبي لمعرفة سلامتهن من عدمها جراء أفعال والدهن المتكررة. يذكر أن الشقيقات ثلاث منهن كبيرات، اثنتان منهن أطفال، حيث تبلغ إحداهن أربع سنوات، والأخرى خمس سنوات. من جهته أوضح عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المشرف على فرع الهيئة بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن الفرع يتابع القضية مع الجهات المختصة لتطبيق الأنظمة والقوانين وتحريك الدعوة العامة في حال ثبت إدانة أحد الأطراف، كما أنه يجري متابعة الشؤون الاجتماعية في مدى توفير الحماية للفتيات ونقلهم إلى دار الحماية لحين انتهاء القضية، مشيراً إلى أن وفدا نسائيا من الفرع سوف يقوم بزيارة الفتيات والاطمئنان على وضعهن الصحي والنفسي.

مسؤولات السجون يطالبن بفصل نزيلات المحكومية عن سجينات التحقيق

انطلاق الملتقى الأول لمحو الأمية القانونية لدى النساء في جدة أمس

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=705243&issueno=12412

جدة: نسرين عمران

طالبت مسؤولات بسجون مدينة جدة ومكة المكرمة بضرورة إيجاد دار أو مقر خارج السجون لاستقبال النزيلات اللائي لم تصدر بحقهن محكومية، حتى لا يختلطن بالنزيلات الأخريات صاحبات القضايا الجنائية ويتأثرن بهن سلبا، إضافة إلى أن مجرد دخولهن السجن تظل وصمة عار بالنسبة لهن حتى وإن ثبتت براءتهن.

ووعد عبد الله القرني رئيس دائرة التحقيق والإدعاء العام بمحافظة جدة، بدراسة هذا المقترح بالتعاون مع الجهات المعنية، مشددا على أن ليس كل من دخلت السجن تعتبر مذنبة أو جانية خاصة أن منهن من يدخل السجن بسبب قضايا مالية أو حقوقية. ولفت القرني إلى وجود مشروع ضخم جدا لإنشاء سجون على مساحة واسعة بدل الموجودة الآن، وقد تم الانتهاء من تصاميمها وقد شرعوا في بنائها، مع الأخذ بعين الاعتبار عند تصميمها مراعاة الخصوصية مؤكدا أنها ستكون بكل المقاييس أفضل من الموجود حاليا.

جاء ذلك خلال الملتقى الأول لمحو الأمية القانونية لدى النساء من منطلق الإجراءات الجزائية في الجهات المعنية، والذي نظمته هيئة حقوق الإنسان بالغرفة التجارية الصناعية بجدة يوم أمس، ويستمر لمدة يومين، بمشاركة مسؤولين من هيئة التحقيق والإدعاء العام وشرطة جدة والجهات المعنية.

وشهد اللقاء، استفسارا وجهته فوزية عباس مديرة قسم النساء بسجن بجدة عن السجينات اللاتي يعانين من أمراض معدية كالإيدز والكبد الوبائي والدرن، وأجاب الدكتور محمد الظافري عضو محكمة الاستئناف بمكة أن مثل تلك الحالات لو كانت المصابة بها غير سعودية يتم ترحيلها على الفور لمنع الضرر، بينما لو كانت سعودية تبقى داخل السجن إلى أن تنتهي محكوميتها مع مراعاة حالتها وتقديم العناية الصحية لها.

وحول القاصرات دون سن الثلاثين غير السعوديات واللاتي يقمن في السجون السعودية جنبا إلى جنب مع السعوديات بين العقيد طلال الصيدلاني مدير إدارة الدراسات الجنائية بشرطة جدة أنه وفقا للنظام تتم إحالة السعوديات إلى دور الرعاية بينما غير السعوديات فإن هناك نظاما يقتضي بتبادل المساجين ونطمح إلى تطبيقه قريبا. مبينا أنه مع مشروع السجن الجديد يمكن استحداث مبنى خاص لهؤلاء النزيلات إلى أن يتم تفعيل قرار تبادل السجينات ليتممن محكوميتهن في بلادهم.

واستنكرت الدكتورة فاتن حلواني المستشارة الاجتماعية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة تدني مبالغ النفقة المستحقة للمطلقة وأطفالها إلى 500 ريال، معتقدة أنها لا تكفي خاصة لو قورنت بدخل الزوج الذي يكون عاليا جدا، وردا على سؤالها بين الدكتور الظافري أن هذا الأمر يرجع إلى تقدير القاضي، متمنيا أن يراعي القضاة مثل تلك الأمور، مشيرا إلى انعدام ما يعرف بفقه القضاة لدى قضاة المحاكم، الأمر الذي أساء لكل الجهات - وفقا لقوله.

كما أثارت مديرات السجون بمكة وجدة تأخر إرسال نسخة من وثيقة الحكم للسجن والتي بناء عليها يتم تسريح السجينات، مؤكدات أنه في بعض الأحيان يصدر حكم الإفراج إلا أن الوثيقة تتأخر بالوصول إلى السجن لفترة قد تصل على سبعة أشهر.

وحول ذلك بين عضو محكمة الاستئناف أن هناك تأخيرا في جميع المحاكم وقال: «نأمل أن يتم إصلاح الوضع وتشديد الرقابة عليها من قبل المسؤولين في الدولة، في حين اعتبر العقيد الصيدلاني أنه مع اعتماد النظام الحاسوبي والنظام الإلكتروني لدى بعض المحاكم سهل عملية تبادل الوثائق والمعاملات بينهم وبين السجون، حيث بات بإمكانها أن تحول نسخة إلكترونية مباشرة إلى السجن».

وحول العقوبات الموحدة بين عضو محكمة الاستئناف بمكة أن المصلحة العامة تقتضي أن يكون هناك توحيد للأحكام في القضايا المتشابهة، وقال «هذا الأمر ناقشته في أطروحة الدكتوراه الخاصة بي إلا أنه كان هناك تحفظ عليها من قبل البعض». وبينت جواهر النهاري مديرة القسم النسائي في هيئة حقوق الإنسان النهاري لـ«الشرق الأوسط» أن هذا الملتقى يعد الأول من نوعه ضمن سلسلة دورات تعمل الهيئة على عقدها لتبين للمرأة حقوقها في ما يتعلق بقضاياها بشكل مباشر، لافتة إلى أن هذه الملتقيات موجهة للمسؤولات في القطاعات ذات العلاقة بقضايا المرأة من بينها الشؤون الاجتماعية وجهات تعليمية وحقوقية مختلفة.

وحول ما إذا كانت الهيئة تهدف إلى توجيه الدورات للعموم من سيدات المجتمع بينت النهاري أنهم يستهدفون بالدرجة الأولى العاملين في القطاعات ذات العلاقة بقضايا المرأة الذين سيتولون بدورهم نشر الوعي للحالات التي يستقبلونها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مشرفات وطالبات: توفير النقل المدرسي" يقلل الوقت والمال.. والرفض الاجتماعي يحدّ من الاستفادة

المصدر: جريدة الشرق السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/17/584680

الرياض – محمد الشهري

أكدت مشرفات تربويات أن مشروع النقل المدرسي يعد نقطة مهمة في حل عديد من الأمور والمشكلات التي يعاني منها أولياء أمور الطلاب وكذلك الموظفون من معلمين وإداريين.

وقال عدد من المشرفات الإداريات في التربية والتعليم على هامش المؤتمر الدولي الأول للنقل المدرسي الذي احتضنه مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض واختتم أعماله مؤخراً، إن النقل المدرسي يعد هاجساً لدى كثير من الأسر السعودية، وكذلك ما يسببه الازدحام المروري بسبب عدم توافر النقل الذي يخدم الطلاب والطالبات.

وتقول مديرة خدمات الطالبات حصة حمد العيسى، إن مشروع النقل المدرسي له أهداف كثيرة وتخدم أطرافاً عديدة، أهمها الأسرة والطلاب، حيث يأتي المشروع للقضاء على أهم مشكلة تواجه الطلاب والمدرسة ألا وهي التأخير خلال فترتي الحضور والانصراف، مضيفةً أن المشروع حقق نقلة نوعية في مسألة توفير وسيلة نقل آمنة ومتاحة لجميع الطلاب والطالبات تحت إشراف كامل متكامل، وهذا الأمر بحد ذاته مهم جداً للأسرة والمدرسة ويبعث الطمأنينة.

وترى المشرفة التربوية سعاد علي السويد أن المشروع يوفر وسيلة نقل اقتصادية تخفف على الأهالي العبء المادي من تكلفة استقدام سائق خاص أو اللجوء لسائقي الأجرة واستئجار عدد من السيارات وما يترتب عليه من زيادة نفقات ومصاريف قد تكون الأسرة عاجزة عن تحملها، وبينت السويد أنه من جهة اجتماعية فإن المشروع يحقق مبدأ المساواة الاجتماعية بين الطالبات، بحيث تكون حافلة واحدة مخصصة تنقل الجميع بلا استثناء بعيدة عن الفروقات الطبقية والاجتماعية التي نلاحظ انتشارها كثيراً بين الطالبات والطلاب في المدارس.

كما شددت رئيسة قسم النقل المدرسي في جدة هنية عطاالله بخاري، على ضرورة أن تتكاتف المؤسسات والجهات الحكومية لتحقيق أهداف مشروع النقل المدرسي، وأن يكون هناك تكامل في توزيع المهام وبالخدمة المرجوة، فعلى سبيل المثال تقوم وزارة النقل بتعبيد الطرق وتمهيدها للوصول إلى القرى والهجر والمناطق التي توجد فيها مرافق تعليمية، ويأتي دور الأمانة لتخطيط وتنفيذ المواقع الخاصة بالحافلات المدرسية، وقالت بخاري: أتمنى أن يعم الأمن والسلامة والأخذ بتجربة شركة أرامكو الحاصلة على جائزة الأيزو في الأمن والسلامة، كما أن للمرور دوراً مهماً في هذا المشروع ويكمن في عملية ضبط وكشف الحافلات المخالفة وإيجاد حلول سريعة للمشكلات التي قد تواجه هذا المشروع أو تكون سبباً في تعثره وعدم الاستفادة منه بالشكل المطلوب.

وقالت الطالبة فدوى ماجد العثمان إن المشروع سيوفر لي وقتاً كثيراً لن يوفره لي السائق الخاص وخصوصاً فترة الصباح، لأنه سيكون ضمن مسؤولية النقل ولن أتحمله بشكل خاص، كما أن هذا المشروع يتيح لي التعرف على صديقات وزميلات جدد بعيداً عن محيط الفصل المدرسي، وأضافت أن المشروع يفترض به أن يكون مُقدماً منذ سنين كما سبقتنا الدول المتقدمة إليه فنحن دولة لديها الإمكانات التي توفر لها تحمل تكاليف هذا المشروع، ولكن الرفض الاجتماعي يعيق تقبل المشروع. كما علقت الطالبتان الجامعيتان ريما محمد الرشيد وتغريد السبيعي «حضرنا هذا المؤتمر الدولي الأول للنقل المدرسي لعلمنا بأهميته وضرورته فنحن الطالبات بشكل عام سواء طالبات تعليم عام أو عالٍ، نعاني كثيراً من استغلال وجشع شركات النقل الخاص وسائقي الأجرة الأجانب، لذلك نتمنى كطالبات جامعيات أن تتبنى وزارة التعليم العالي مثل هذا المشروع الناجح ويخصص محطة لحافلات النقل عند كل جامعة وكلية».

تركوا مهمتهم الرسمية وانشغلوا في نظافة مدرسة بنات

المصدر: جريدة الشرق السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/17/584497

الأحساء – عبدالهادي السماعيل

رصدت عدسة «الشرق» عمال نظافة في محافظة الأحساء مؤخرا، ينظفون إحدى مدارس البنات، بينما تركوا عملهم الرسمي المتمثل في نظافة الشوارع والساحات البلدية. وبيّن مصدر مسؤول في الأمانة أن العمل بهذه الطريقة يُعدّ مخالفة من الطرفين (المدرسة والعمال). يُذكر أن مدير النظافة في أمانة الأحساء المهندس راشد المسلمي، اعترف في وقت سابق بتدني مستوى النظافة في الأحياء والقرى، واتهم عمال النظافة بالانشغال في أعمال أخرى.

التأمينات: 20 ٪ من المدارس الأهلية تماطل لحرمان معلميها من الرواتب المحسّنة

المصدر: جريدة الشرق السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/17/584882

الجبيل – محمد الزهراني

كشف مدير عام الإعلام التأميني بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبد الله العبد الجبار التزام 80 % من المدارس الأهلية بتسجيل معلميها ومعلماتها وفق الأجور الجديدة التي وجه القرار السامي بإقرارها عند سقف خمسة آلاف ريال للمعلمين والمعلمات بتلك المدارس. وقال العبد الجبار لـ "الشرق" إن 20% من المدارس الأهلية مازالت تحاول تأخير تنفيذ القرار، الذي استفاد منه حتى الآن أكثر من 19 ألف معلم ومعلمة، ولازال نحو خمسة آلاف معلم ومعلمة محرومون من الرواتب المحسنة بسبب هذه المماطلة.

مأساة عين دار.. عيادة نفسية لعلاج مائة متضرر نفسي من الحادث

المصدر: جريدة الشرق السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/17/584512

بقيق – محمد آل مهري

قررت الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية افتتاح عيادة نفسية لعلاج أكثر من مائة شخص يعانون من آثار نفسية شديدة بعد حادث زواج عين دار، الذي نتج عنه وفاة 25 شخصا وإصابة 32 آخرين، أغلبهم من النساء والأطفال، بعد ازدياد الحالات.

وأوضحت مصادر، أن الحادث تسبب في أعراض نفسية لأكثر من مائة شخص، أكثرهم من النساء والأطفال، خاصة الذين شاهدوا أمهاتهم أو قريباتهم وهن يصعقن بالتيار الكهربائي، ويتوفين أمام أنظارهم في مشهد «مخيف» من الصعب نسيانه مع مرور الوقت.

وبيّن المصدر أن أهالي المصابين يعانون من حالات نفسية في ظل عدم وجود عيادة نفسية في المركز الصحي في عين دار لعلاجهم، ومتابعة حالاتهم، وانتقدوا عدم وجود روضة للأطفال، الأمر الذي زاد من معاناة الأطفال المصابين بحالات نفسية.

ومن جهته أوضح مدير صحة الشرقية الدكتور صالح الصالحي، أن الشؤون الصحية في المنطقة، ممثلة في مستشفى بقيق العام والمراكز الصحي في بقيق، ستقوم بمساعدة أهالي عين دار، وتقديم الخدمات الطبية اللازمة لهم من خلال المركز الصحي في عين دار بشكل مستمر. فيما طالب أهالي عين دار الشؤون الصحية بافتتاح مستشفى بسعة خمسين سريرا، في المركز لخدمتهم، وخدمة المراكز والهجر القريبة، وذلك لتخفيف الضغط عن مستشفى بقيق العام.

وفي سياق متصل، وجّه مدير عام الضمان الاجتماعي في الأحساء عبداللطيف المحارفي، خطابا لمركز عين دار، أكد فيه أن الضمان الاجتماعي سيرسل فريقا اليوم، للوقوف على أوضاع عين دار وذوي ضحايا المأساة، لمدة خمسة أيام.

المسبب الرئيس خلف تكدس القضايا في المحاكم هو الجهل بالحقوق

حقوقيات واختصاصيات: الحاجة لرفع سقف ثقافة الحقوق أكبر من الإمكانات المتوفرة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 محرم 1434 هـ - 15 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/15/article784459.html

استطلاع - أسمهان الغامدي وسلوى العمران

ابدت العديد من الحقوقيات والاختصاصيات مدى الحاجة لوجود محاضرات قضائية وقانونية مستمرة تخص قضايا الأحوال الشخصية، حيث أن السبب الرئيسي خلف هضم الحقوق هو الجهل بها، وحول هذا قامت "الرياض" باستطلاع عدد من اراء الحاضرات للبرنامج التوعوي الذي أقامته جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره تحت عنوان "النزاعات الاسرية"

بداية رأت المستشارة القانونية في مكتب ديوان الاستشارات نوف الشويعر أن المجتمع بحاجة لحملات تثقيفية ضخمة في الحقوق والواجبات، والشاهد على أهمية ذلك تكدس القضايا الأسرية في المحاكم، مستدركة أن أكبر عائق خلف ذلك الجهل هو أن الحاجة أكبر من القدرات المتوفرة في رفع مستوى المعرفة بالحقوق، وأضافت أن المحاكم مازالت تعاني من بطء شديد في التنفيذ لقضايا الأحوال مما يسبب هدرا في الحقوق.

بينما زادت المستشارة القانونية ليلى تطواني أن المجتمع بكلا جنسيه بحاجة ماسة لمعرفة إجراءات قضايا الأحوال الشخصية وما هي الحقوق والواجبات المترتبة على كل نوع من القضايا المندرجة تحت الأحوال الشخصية، مشيرة إلى أنه يجب تكثيف التوعية عن طريق التعليم العام والعالي وفي المسجد وخطب الجمعة وفي كل مناسبة ممكنة، فبداية المشاكل الأسرية تبدأ من جهل الأسرة التي هي نواة المجتمع الأولى، موضحة أن المحاكم بحاجة ماسة لتطوير هذا الجانب من جوانب القضاء.

فيما قالت الاخصائية الاجتماعية المتخصصة في قضايا الإصلاح والتأهيل الهنوف الحقيل: ان المرأة على وجه الاختصاص بحاجة إلى الكثير من التوعية في الجانب القضائي والحقوقي، وذلك لمحدودية الإطار الاجتماعي الذي يحد من دراية المرأة وما لها وما عليها ومما تسبب في فقدان حقوق مشروعة لها في الدين الإسلامي.

مطالبة بضرورة تكاتف مؤسسات المسؤولية الاجتماعية والتعليمية والخيرية والمجتمعية لمساعدة المرأة في النهوض بذاتها، وصنفت القضاء الأسري ضمن ثلاثة محاور الأول يكون حول الشرع وما ينص عليه والثاني يختص بالقاضي ورؤيته وأخيرا المحسوبيات والقوانين ذات الأثر، مما يستدعي وجود امرأة قانونية مختصة في كل قضايا الأسرة لأنها ستكون الأقرب للمرأة المدعية والأكثر قدرة على إيصال ما تعانيه.

حذرت من ضغوطها على الأمن والمجتمع واتخاذها ذريعة لتقارير مجحفة بحق المملكة

لجنة شوريّة : المقيمون المخالفون..ملف يتضخم وعلى الخارجية" الدراسة والعلاج

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 2 محرم 1434 هـ - 16 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/16/article784569.html

الرياض عبدالسلام البلوي :

حذر تقرير يعرض للمناقشة في مجلس الشورى يوم الاثنين المقبل من تكاثر المقيمين غير الشرعيين في عدد من المدن في السعودية، وأوضحت لجنة الشؤون الخارجية بأن هذا التكاثر غالباً مايسبب ضغوطاً داخلية تطال الأمن والمجتمع وغيرها، وأخرى خارجية تُتخذ ذريعة لتقارير مجحفة من قبل المجتمع الدولي أو هيئات حقوق الإنسان، وفي أحيان أخرى تُتخذ هذه الظاهرة كورقة ضاغطة على السياسة السعودية.

وأظهر تقرير أعدته لجنة الشؤون الخارجية في الشورى أن ملف غير الشرعيين يتضخم ولابد من قيام وزارة الخارجية التي يمسها هذا الملف بتداعياته الخارجية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص بدراسة هذا الملف واقتراح حلول لمعالجته قبل أن يتفاقم ويصبح صعب التناول أو الحل، حيث جاءت توصية بهذا المضمون على التقرير السنوي الأخير لوزارة الخارجية المعروض للمناقشة الأحد المقبل.

وأشارت اللجنة في تقريرها حصلت عليه "الرياض" إلى ماشهدته السنوات الأخيرة من أزمات سياسية وكوارث طبيعية في المجتمع الدولي، وما نتج عنها من آثار سلبية مست حياة العاملين في البعثات الدبلوماسية والمواطنين الموجودين في الدول التي حلت بها الكوارث والأزمات، ونظراً للسمة السياسية الهشة للدول النامية، ولتكرار الكوارث الطبيعية فقد أصبحت ظاهرة الكوارث والأزمات متكررة مما يتطلب اهتمام وزارة الخارجية بهذا الأمر، ورصد تداعياته واقتراح آليات لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية على حياة الدبلوماسيين والمواطنين في الخارج.

وترى اللجنة توسع المقترح في إدارة الأزمات السياسية حيث إن المشاكل الأمنية التي تتعرض لها البعثات والمواطنون السعوديون في الخارج، هي نتاج كبير للأزمات السياسية، في حين أن رصد ومتابعة الأزمات السياسية في الدول سيعطي مؤشرات موضوعية لتطور الحالة الأمنية.

وأوصت اللجنة بأن تولي وزارة الخارجية ظاهرة الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية والمشكلات الأمنية التي تحدث في دول عديدة اهتماماً أوسع، وعليها مساندة بعثات المملكة في الخارج للتعامل مع الكوارث الطبيعية والمشاكل الأمنية.

وطالبت لجنة الشؤون الخارجية، الوزارة بالتوسع في مجال الدبلوماسية العامة التي من شأنها مخاطبة الشعوب، للتعريف بوجهة نظر المملكة تجاه القضايا والمستجدات السياسية، كما دعتها عبر توصية رابعة إلى زيادة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة تجاه التحديات السياسية والثقافية التي تواجه المملكة، التي رافقت بعض التطورات السياسية في المجال الإقليمي والدولي، وكذلك لمواجهة التحركات السياسية والثقافية التي تقوم بها بعض القوى الإقليمية المناهضة لسياسة المملكة وتوجهاتها.

مراقبون ل الرياض": العمالة السائبة ترفع أجورها بعد ازدياد الطلب عليها..

قرار العمل تشوبه عيوب قانونية.. وتلويحات برفع دعاوى تعويض على الجهات التعاقدية

المصدر: جريدة الرياض السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/17/article784906.html

الرياض – فهد الثنيان

أبدى عدد من المراقبين تخوفهم بتضرر قطاعات الأعمال المختلفة من صدور قرار وزارة العمل بتحصيل رسم المقابل المادي 2400 ريال سنويا إضافة إلى رسم رخصة العمل 100 ريال عند إصدار او تجديد رخص العمل للعمالة الوافدة، مؤكدين ان القرار تشوبه عيوب قانونية وسيؤثر سلبا على الحركة الاقتصادية.

وقال المهندس منصور الشثري عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بالرياض إن قرار مجلس الوزراء الذي استندت عليه وزارة العمل لتحصيل المقابل المادي تضمن فقط تكليف اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الاعلى بالاشراف على تطوير برنامج اعانة البحث عن عمل وتطبيقه بما فيه من برامج وآليات رفع تكلفة العمالة الوافدة ولم يتضمن اعتماد قيمة للرسوم الاضافية او تحديدها وانما تكليف بتطوير برنامج فقط.

وأضاف من المتعارف علية ان أي نظام لا يتم تطبيقه مباشرة بعد الاعلان عنه، حيث ان نظام العمل تم تطبيقه بعد 180 يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، كما ان قيام وزارة العمل بالاعلان عن ان رسم المقابل المادي مستقلاً عن رسوم إصدار وتجديد رخصة العمل وان المسؤول عن دفعها هو صاحب العمل يتعارض مع المادة رقم 40 من نظام العمل التي حددت الرسوم التي يتحملها صاحب العمل ولم تشمل المقابل المادي وانما رسم رخصة العمل فقط البالغ 100 ريال مما لايلزم صاحب العمل بتحملها، قائلاً: المتبع في دول العالم المتقدم فرض ضرائب على العمالة الوافدة والمملكة هي الدول الوحيدة التي تلزم صاحب العمل بدفع كافة الرسوم عن العمالة الوافدة.

ولفت إلى ان التطبيق الفوري للقرار سيؤدي الى ارتفاع معدل التضخم وزيادة تكاليف المعيشة على المواطنين ولن يؤدي الى زيادة في توظيف السعوديين كما سيعرض العديد من الشركات والمقاولين الى خسائر كبيرة.

نتيجة قيام وزارة العمل بإصدار عدة أنظمة في فترات متقاربة زادت بشكل كبير تكاليف التشغيل لدى الشركات، وكان من الاجدى قيام وزارة العمل بتطبيق المقابل المادي على المهن المقصورة على السعوديين فقط وليس كل المهن.

وقال انه من المؤسف قيام المسؤولين بإدارة سوق العمل من خلف شاشات الحاسب الآلي دون القيام بدورهم ميدانيا حيث تركوا المجال مفتوحا للعمالة السائبة لتسيطر على كافة الاعمال التجارية الصغيرة وازدادت حالات هروب العمالة لتعمل لحسابها بدون تعويض لصاحب العمل نتيجة ضعف الجولات التفتيشية لوزارة العمل.

وأشار إلى أن القطاع الخاص لم يجد أي تصريح او اعلان يحذر العمالة من مخالفة الانظمة والاكتفاء بالضغط على صاحب العمل السعودي بإصدار انظمة وفرض رسوم وايقاع عقوبات مشددة بحقه دون قيام وزارة العمل بدورها في حفظ حقوق صاحب العمل مما سيجعل كثيرا من الشركات تقوم بتخفيض عمالتها النظامية والاستعانة بالعمالة السائبة التي سترفع اجورها بعد ازدياد الطلب عليها حيث اصبحت هي المستفيد الاكبر من قرارات وزرة العمل.

وتوقع الشثري قيام العديد من المقاولين برفع دعاوى تعويض على الجهات المتعاقدين معها حيث تنص المادة رقم 60 من عقد الاشغال العامة انه في حالة تعديل الرسوم والضرائب بالزيادة او النقص بعد تاريخ تقديم العطاء فتزداد قيمة العقد بمقدار الفرق.

وبين ان هناك عدة أحكام صدرت من ديوان المظالم بتعويض المقاول عن كافة الزيادات التي طرأت على أسعار المحروقات والكهرباء والهاتف وتجديد رخص العمل وتجديد الاقامات حيث إن ذلك متفق مع تطبيق نظرية الظروف الطارئة والتي من ضمنها صدور أنظمة أو لوائح تقلب اقتصاديات العقد.
من جهته قال المحلل الاقتصادي نايف العيد إن القرار الأخير سيؤثر على القطاع الخاص تأثيرا مباشرا برفع التكاليف والتي سيتحملها المستهلك النهائي مع التوقعات بخسائر كبيرة للعديد من القطاعات الاقتصادية التي ستتضرر من تبعات القرار الذي من المفترض إن لايكون شاملا لكل القطاعات وتحديده بالقطاعات التي يتركز توظيف السعوديين فيها.
وأوضح بأن إصدار وزارة العمل أنظمة متلاحقة بدون إعطاء السوق المحلي فرصة لترتيب أوضاعة أمر سلبي وكان الأجدى التدرج بالقرار أو تحديد مدد زمنية كافية لتطبيقه، والمستفيد الأكبر من ذلك هو العمالة السائبة والتي ستجد مجالا خصبا لزيادة أسعار الخدمات على المواطنين في ظل ضعف رقابة السوق المحلي.

نزاهة تكشف عن فساد في وحدة الغسيل الكلوي بمستشفى عريعرة

المصدر: جريدة الرياض السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/17/article784981.html

الرياض - أسمهان الغامدي
كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عن توقف وحدة الغسيل الكلوي بمستشفى عريعرة العام المكونة من أربعة كراسي بسبب عدم توفر بطاريات (UPS)، وطبيب أخصائي، كما لوحظ توقف عمل عيادة الأنف والأذن والحنجرة لعدم توفر بديل للطبيب الذي استقال منذ ستة أشهر، ولوحظ عدم وجود مظلة واقية من الشمس امام مدخل الطوارئ، وعدم كفاءة اجهزة التبريد في الصيدلية، مما قد يعرض الأدوية التي بداخلها للتلف.
وأوضح مصدر مسؤول بنزاهة أن الهيئة كلفت أحد منسوبيها بالوقوف على وضع المستشفى، وتبين لها وجود طبيبي أسنان بالمستشفى في حين تم تجهيز العيادة بكرسي أسنان واحد فقط، وقد طلبت الهيئة من وزارة الصحة التحقيق في أسباب توقف وحدة غسيل الكلى، وتحديد المسؤولية في ذلك، والعمل عاجلاً على توفير ما تتطلبه، ومعالجة الملاحظات المشار اليها بما يكفل رفع المعاناة عن المواطنين، وتقديم الخدمة لهم بالشكل المطلوب.

الصحة": التربية" والإعلام" مسؤولان عن سوء تغذية الطلاب

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/453461

جدة - إيمان السالم
حمّل المشرف العام على الإدارة العامة للتغذية في وزارة الصحة مشاري الدخيل وزارة التربية والتعليم ووسائل الإعلام مسؤولية انتشار مرض السمنة في المجتمع السعودي، مطالباً بوجود مراكز متخصصة تُعنى بشؤون التغذية في مناطق المملكة كافة، يتمثّل دورها في الوقاية والتثقيف ورصد الأمراض المنتشرة.
وقال الدخيل في حديث إلى «الحياة»: «إنه حتى الآن لم يبلغ الإعلام دوره المطلوب في مكافحة الأمراض والحد من انتشارها داخل المجتمع، إذ يتغيب في بعض الأحيان التثقيف عن أهمية الفيتامينات الضرورية التي يحتاجها الجسم ومواطن وجودها، والتنويه بخطورة الاعتياد على الوجبات السريعة وغيرها من الأمور التي تسهم في التعرّض لبعض الأمراض التي يأتي أبرزها السمنة».
ويرى أن وزارة التربية والتعليم لم تؤد دورها بالشكل الأمثل، على رغم امتلاكها البذرة الصغيرة المتمثلة في الطلاب والطالبات من مختلف المراحل، مشدداً على ضرورة تكثيف الحملات التثقيفية والتوعوية حول بعض العادات الغذائية التي تشكل نتائجها الإيجابية بشكل كبير، منوهاً بأن دور وزارة الصحة مع المدارس يكمن في التثقيف والتوجيه من خلال التنسيق مع الصحة المدرسية بإلقاء المحاضرات.
وبين أن الدراسات أثبتت بأن أكثر الوفيات في المملكة بعد الحوادث، سببها أمراض القلب والأوعية الدموية، مرجعاً سبب ذلك إلى ازدياد نسبة الكولسترول والدهون في الدم، وعدم الاهتمام بالجسم وإعطائه حقه من العناية الكاملة.
وأكد الدخيل أن الاستمرار في سلوك غذائي غير صحيح قد يسبّب أمراضاً ذات علاقة بالتغذية، منها السكري، السمنة، واختفاء فيتامين «د»، مشيراً إلى أن نقص الوعي على مستوى العادات الغذائية ما زال قائماً، إلى جانب جهلهم بأهمية الفيتامينات.
من جهتها، أكدت استشارية الأطفال في صحة جدة الدكتورة منى الصائغ لـ «الحياة» على عدم اهتمام وزارة التربية والتعليم بالمقاصف المدرسية وتغيبها عن ما يباع داخل المقاصف المدرسية من مواد غذائية قد يكون ضررها أكثر من نفعها.
وقالـــــت: «إن غالبيـــة المقاصف المدرسية تعتمد على المكسب المادي بغض النظر عن النتائج السلبية على صحة الطلاب والطالبات كبيع الدونات، البطاطا المقلية والمشروبات الغازية».
ونوهـــت بأن غالبية الأطفال في مجتمعنا اعتمدوا في تغذيتهم على الحليب الاصطناعي، موضحة أنه في حال الكشف على الطفل خلال مرضه يتبين أنه يعاني من سوء تغذية، مرجعة سبب ذلك إلى عدم تثقيف الأسرة وإهمال المدارس تثقيف طلابها، مطالبة بتفعيل المحاضرات الدورية لمنسوبي المدارس من طلاب ومعلمين، وأن تشرف وزارة التربية والتعليم على ما يباع في المقاصف من وجبات غذائية.

العمل" تعلن عن 452 وظيفة ... بينها وظائف لإنشاء إدارات نسائية"

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/453611

الرياض - «الحياة»
أعلنت وزارة العمل توافر 452 وظيفة شاغرة في مختلف مناطق المملكة بمسميات وظيفية مختلفة على المراتب الرابعة، والخامسة، والسادسة، وترغب في شغلها عن طريق المسابقة الوظيفية بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية. وأوضح المدير العام للإدارة العامة للموارد البشرية في وزارة العمل ماجد باشا في بيان صحافي أمس، أن عدداً من هذه الشواغر وظائف خاصة بالنساء تنفيذاً للأوامر السامية بإنشاء إدارات نسائية في مختلف القطاعات الحكومية، ولحاجة الوزارة إلى الكفاءات النسائية في مختلف الإدارات والتخصصات.
ولفت إلى أن شروط الوزارة للتقدم لهذه الوظائف تشمل أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، ويحمل المؤهل الذي ينطبق على الوظيفة المطلوبة بناء على دليل التصنيف الصادر من وزارة الخدمة المدنية الموجود على موقع وزارة الخدمة المدنية الالكتروني، مشيراً إلى أن استقبال الطلبات سيكون من خلال موقع التوظيف الخاص بوزارة العمل على الرابط jobs.mol.gov.sa ولمدة 30 يوماً من تاريخه، ثم يتم بعدها التواصل مع المرشحين الذين تنطبق عليهم الشروط لتحديد مواعيد الاختبارات والمقابلات اللازمة عبر الرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني.

جدة: ضابطا شرطة" أمام القضاء بتهمة توقيف عاملة منزلية بلا إجراء نظامي"

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/453653

جدة - أحمد الهلالي
تبادل اثنان من ضباط الأمن في شرطة جدة أحدهما برتبة عقيد والآخر نقيب الاتهامات أمام القضاء بتهمة فساد إداري، يتضمن تزوير أوراق رسمية تختص بتوقيف عاملة منزلية سيريلانكية في قسم الشرطة لفترة طويلة من دون إجراء نظامي.
واتهمت هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة الضابطين بتوقيف عاملة لفترة طويلة في قسم الشرطة من دون إجراء نظامي، وتم تزوير محضر لتبرير المخالفة يزعم أن العاملة قبض عليها «في الشارع وهي مجهولة الهوية»، على رغم أن كفيلتها هي من سلّمتها إلى قسم الشرطة لترحيلها. وتمت إحالة العاملة إلى إدارة الترحيل بعد فترة طويلة من التوقيف، فيما كان يتعين القيام بتحويلها في غضون يوم أو يومين إلى إدارة الترحيل لإبعادها من البلاد. جاء ذلك خلال جلسة علنية عقدت بحضور وسائل الإعلام لدى المحكمة الإدارية الأربعاء الماضي. وحضر الجلسة رجال أمن متهمون، بينهم ضابطان أحدهما برتبة عقيد والآخر برتبة نقيب، إضافة إلى شهود.

واكتفى المتهم الأول، ويعمل رئيساً لأحد أقسام الشرط بالمحافظة برتبة عقيد، بما قدمه خلال الجلسات الماضية، وكرّر إنكاره لجميع التهم الموجهة إليه. واستجوب القاضي رجل أمن برتبة عريف، أكد أنه تم احتجاز العاملة في القسم فترة طويلة، على رغم أن كفيلتها هي من سلمتها إلى الشرطة، مضيفاً أنه عمل محضراً بتسلم العاملة، وأحاله إلى النقيب المتهم في القضية.

واستجوب القاضي رجل أمن آخر، أكد بدوره أنه أدخل العاملة إلى غرفة التوقيف فقط، وأن دوره انتهى عند ذلك، وبعرض ذلك على المتهم، وهو ضابط برتبة «نقيب»، أكد صحة ذلك، فيما اكتفى المدعي العام بقرار الاتهام.

وقدّم نائب رئيس مركز الشرطة، وهو برتبة مقدم، شهادته في القضية وقال: «إنه بعد تسلم المسؤولية في قسم الشرطة نيابة عن المتهم رئيس القسم الذي أخذ إجازة خاصة سألت النقيب، وهو متهم في القضية عن وضع العاملة، إذ أكد لي أنه تم القبض عليها مجهولة، وأن أوراق ملفها غير موجودة».

وبمواجهة المتهم الثاني وهو ضابط برتبة نقيب، أكد أن المتهم الأول، وهو رئيس قسم أحد مراكز الشرطة، وجه الأفراد في القسم بإعداد محضر رسمي، بأن العاملة مجهولة الهوية، وأنه سمع بذلك من رجال الأمن، فيما لفت أحد الشهود، وهو رجل أمن، أنه أعد المحضر بتوجيه من العقيد.

إدارة المستشفى تنفي إخفاء مستندات وفاة الطفل صلاح الدين .. ومدير صحة جدة:

تسلمنا أوراق القضية بعد مرور24 ساعة على طلبها

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121117/Con20121117548258.htm

حسين هزازي (جدة)

أفصح مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي بادواد أن مستشفى عرفان سلم جميع ملفات وأوراق قضية الطفل المتوفى صلاح الدين يوسف عبداللطيف جميل 8 سنوات إلى اللجان المختصة في القضية، ولكن بعد مرور 24 ساعة من طلبها، لا فتا إلى أنه لا يريد حاليا الدخول في جدل حول البيان الذي أصدره المستشفى، موضحا أنه تم رفع جميع أوراق القضية إلى وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة للتوجيه حيالها.

وكان مستشفى باقدو والدكتور عرفان أصدر أمس الأول بيانا حول تصريح الدكتور سامي بن محمد باداوود مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة والمتضمن أن المستشفى أخفى الأوراق والمستندات الخاصة بالحالة.

وجاء في بيان المستشفى أنه حضرت للمستشفى يومي 13 و 14 و 2012/11/15 أربع لجان مختلفة وتسلمت جميع الأوراق وملف المريض وكل ما طلب من مستندات.

وأضافت إدارة المستشفى بأن كل من الأطباء محمد بشير من الرخص الطبية ومحمد ناصر وطارق بنجر مدير القطاع الخاص بصحة جدة والفريق المصاحب استلموا المستندات الخاصة بالقضية.

وفي نفس الوقت اعترفت إدارة المستشفى أن وفاة الطفل حدثت نتيجة لخطأ فني خطير متمثل في تغيير الشركة المسؤولة عن صيانة مخارج الغازات الطبية بالمستشفى من خلال فنييها مخرج الأكسجين ووضع بدلا منه مخرج غاز النيتروجين، وقد تم هذا التنفيذ من شهرين، ونظرا لعدم استعمال هذه الغرفة إلا نادرا في مثل هذه الحالات فلم يكتشف هذا الخلل الجسيم إلا بعد حدوث هذا الحادث.

يذكر أن الطفل صلاح الدين توفي نتيجة خطأ طبي في مستشفى باقدو والدكتور عرفان، وفي حينه اتهم والد الطفل رجل الأعمال يوسف عبداللطيف جميل المستشفى بالتسبب في وفاة ابنه والذي راجع المستشفى مع والدته لإجراء كشف طبي عادي بسبب انتفاخ عرضي في الغدة نتيجة التهاب اللوزتين.

خرج مع مجموعة من أصدقائه ووالده أبلغ الجهات المختصة بغيابه مجرشي غاب منذ 8 سنوات وأسرته تخشى وجوده في سجون العراق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121117/Con20121117548259.htm

ثامر قمقوم (عرعر)

في الوقت الذي كشفت فيه مصادر «عكاظ» عن أن مازن مجرشي الذي غادر منزل أسرته في العام 1425هـ شوهد في مقاطع فيديو بالعراق بلقب أبو ريان الشامي، وتخشى أسرته أن يكون نزيلا في أحد السجون العراقية بعد دخوله باسم مزور مع بعض أصدقائه عن طريق إحدى الدول المجاورة.

وقالت ريم (شقيقة مجرشي): «مازن خرج في ليلة من عام 1425 هـ وأبلغنا أنه مدعو لحفل عشاء لدى أحد أصدقائه وبعدها بثلاثة أيام طرق باب منزلنا أحد زملائه وهو يحمل محفظته وملابسه وجهاز هاتفه النقال وعلمنا في ذلك الوقت أنه ذهب إلى العراق، وفي حينه أبلغ والدي الجهات المختصة وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال سفره إلى العراق».

وأضافت بقولها: «كان مازن يتواصل معنا تقريبا لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر وبعدها انقطعت أخباره وفقدنا الاتصال معه وغاب أثره».

وتضيف شقيقته أنهم تلقوا اتصالات تفيد بأنه قتل وأحيانا يقولون لنا إنه على قيد الحياة، وحتى الآن لا نعرف الحقيقة لا سيما بعد ظهور القائمة الخاصة بالسجناء السعوديين في العراق وكذلك ظهور أسماء غير حقيقية لعدد من السجناء كانوا مفقودين وتم التعرف عليهم بعد أن أعلنت القائمة.

وتابعت ريم شقيقة مجرشي قائلة: «والدي يدعو في صلاته أن يطمئنه الله على مازن قبل وفاته وما زلنا في حيرة من أمرنا».

يشار إلى أن مجرشي من مواليد المنطقة الشرقية في العام 1400 هـ وكان يعمل في أحد القطاعات وهو متزوج ولديه بنت وولد.

تفعيل دور المجالس في متابعة إنجاز المشاريع الخدمية

الشؤون البلدية تدعو الأمانات لمراعاة ظروف ذوي الاحتياجات من المراجعين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121117/Con20121117548268.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)، نواف عافت (الرياض)

عممت وزارة الشؤون البلدية والقروية على الأمانات والبلديات بمراعاة ظروف واحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة عند مراجعتهم لتلك الجهات.

وأشار الخطاب الموقع من وكيل الوزارة للشؤون الفنية المهندس عبدالعزيز محمد المزيد إلى أهمية توجيه المختصين في أمانات المدن والبلديات بتنفيذ الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بالمعاقين والتي أرفقت نسخة منها لكل أمانة وبلدية.

ووجه أمين أمانة منطقة المدينة المنورة الدكتور خالد بن عبدالقادر طاهر منسوبي أمانة المدينة والبلديات التابعة لها بضرورة تنفيذ توجيه وزارة الشؤون البلدية بهذا الخصوص.

من جهة أخرى، عممت وزارة الشؤون البلدية على جميع أمانات مدن المملكة بضرورة تنفيذ ضوابط تسويق وترويج منتجات التبغ والتي يشمل أبرزها حظر الإعلان عن جميع منتجات التبغ بمنافذ البيع (محلات السوبر ماركت والبقالات وجميع المحلات التجارية)، عدم عرض وإبراز منتجات التبغ في أماكن بارزة والاكتفاء بعرضها في أماكن غير بارزة أو منزوية، حظر البيع لأقل من علبة مغلفة (عدم فتح علبة السجائر والبيع منها بالسيجارة الواحدة).

كما أكد التعميم على إشعار أصحاب المحلات ومنافذ البيع الخاضعة لمتابعة وإشراف كل أمانة بهذه التعليمات ومطالبتها بالالتزام بها ومعاقبة من يخالف ذلك وفقا للمادة 3 / 9 من لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية.

ويأتي ذلك في إطار توصيات الاجتماع الثالث للجنة الوطنية لمكافحة التبغ. من جهة أخرى، كشفت استراتيجية وزارة الشؤون البلدية والقروية عن خطة لتفعيل دور المجالس البلدية والمواطنين في متابعة إنجاز المشاريع الخدمية وتوحيد بنود تنفيذ أعمال الطرق الحضرية، وتمكين أجهزة الإشراف في الأمانات من سهولة متابعة التنفيذ وتوحيد معايير قبول الأعمال المنفذة وتعزيز قدرة أجهزة الإشراف من تقييم أداء المقاولين ورفع مستوى الجودة.

كما بينت الاستراتيجية الجديدة دمج آلية صرف المستحقات الشهرية ضمن الإدارة الإلكترونية للمشروعات وتحديد احتياجات المواطنين وترتيب الأولويات وطرح البدائل في مرحلة الدراسات، فضلا عن تيسير سرعة إنجاز المهام اليومية لجميع المشاركين بالمشروعات .

عقاريون ينتظرون فرض رسوم على الأراضي البيضاء لحل أزمة الإسكان

نسبتها تجاوزت 40 ٪ في المدن الكبرى

المصدر: جريدة المدينة السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/414389

نايف مطاعن - جدة

يترقب عقاريون ومهتمون بالشأن العقاري فرض رسوم على هذه الاراضي او الاستفادة منها فى التطوير العقاري مؤكدين ان ازمة الاسكان التي تواجه المدن الكبيرة في المملكة مثل الرياض وجدة والدمام ترجع في جزء كبير منها الى الاراضي البيضاء التي تقدر بنسبة كبيرة داخل هذه المدن تتجاوز في بعضها الـ 40 % من مساحة هذه المدن.

وقال الدكتور عبدالله المغلوث عضو اللجنة العقارية بالغرفة التجارية بالرياض ان سبب ازمة الاسكان تعود تفاصيلها الى الاراضي البيضاء والتي تشكل 40 % من مساحات المدن الكبرى وهي الرياض وجدة والدمام والتي تتسبب في زحام لوزارة الاسكان لعدم وجود مساحات كبيرة لبناء المساكن عليها والتي امر بها ولي الامر لصالح المواطنين.

وحقيقة ان وزارة الاسكان قد اوصت بمجلس الشورى فرض رسوم على هذه الاراضي التي ليس لها فائدة للمواطنين.

واوضح المغلوث ان هذه الاراضي تتسبب في عدم التطوير العقاري والتي تضر على الصالح العام وحقيقة يجب التشديد على اصحابها بان يقوموا بتحديدها وبيعها لصالح المواطنين ليتسنى لهم بناء منازل عليه لتخفيض اسعار العقار بالمملكة.

من جهته قال عبدالله الاحمري رئيس لجنة التثمين بالغرفة التجارية الصناعية بجدة ان ما يخص الاراضي البيضاء فيها حقيقة مشكلة عامة وليست خاصة وأنه سبق لوزارتي الإسكان والبلدية ان رفعت مذكرة توصي فيها بفرض رسوم على هذه الاراضي التي ليست عليها منفعة للدولة وانما تكون مضرة على المدن الكبرى.

وحقيقة ان ازمة الاسكان بحاجة ماسة الى هذه الاراضي التي تسيطر على مساحات اغلب المدن الكبرى غير ان هناك ازمة اخرى ايضا بوجود المساكن فكل ذلك من العوائق التي تواجه وزارة الاسكان.

وتطرق الاحمري إلى أزمة الاسكان حيث ذكر ان ازمة الاسكان بالمملكة كبيرة فبعضا من ملاك العقارات طالبوا برفع الاسعار الى 60 % والبعض منهم طالبت برفع الاسعار الى 100% ولكن ننتظر القرارات التي تصدر من عدة جهات منها وزارة الاسكان والمالية والتجارة والداخلية ومؤسسة النقد لتخفيض أسعار الايجارات بالمملكة لتحد من العلاقة بين المؤجر والمستاجر في اسعار الايجارات.

وذكر الاحمري انه يجب ان تفرض رسوم على هذه الاراضي كونها السبب الرئيسي في أزمة المساكن بالمملكة وذلك بتحويلها الى مخططات تبنى عليها مساكن لصالح المواطنين كونها سببًا رئيسيًا في مضرة الدولة من ناحية البنية التحتية بحيث يتم توصيل لها كهرباء وماء وصرف صحي وهذا يعطل الشوارع ويسبب ازدحامًا كبيرًا في معظم المناطق الكبيرة.

محروم من إكمال تعليمه والوظيفة والزواج

الشمري يطارد الهوية الوطنية منذ 12 عاماً

المصدر: جريدة سبق السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/WLqfde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
تسبب خطأ موظف في حرمان المواطن مبارك المسعودي الشمري من هويته الوطنية، التي يبحث عنها منذ 12 عاماً بين أحوال الخفجي ووكالة الأحوال المدنية بالرياض دون جدوى، وترتب على ذلك ضياع فرص كثيرة عليه، منها إكمال تعليمه الجامعي، والوظيفة، والزواج، وأداء مناسك الحج.
وقال الشمري لـ"سبق": "أراد والدي تعديل اسم الفخذ من القبيلة فتم إيقاف سجله المدني من قِبل اللجنة المركزية، وفي تلك الفترة تقدمت لفرع الأحوال المدنية بالخفجي، وتم فصلي من سجل العائلة تمهيداً لإصدار هوية وطنية".
وأضاف: "عند اكتمال الإجراءات؛ حيث لم يتبق إلا التصوير، تم إيقاف المعاملة بحجة أن هناك ملاحظة على سجل والدي، ولن يتم إصدار البطاقة حتى ينتهي التعليق".
وتابع: "تم تحرير سجل والدي، وراجعت أحوال الخفجي إلا أنهم طلبوا مني خطاباً من قِبل اللجنة المركزية في الأحوال، وسافرت للرياض، وهناك رفضت اللجنة منحي خطاباً لحين موافقة وكالة الأحوال، وظللت على هذه الحال سنوات عديدة دون أن أظفر بهويتي".
وكشف الشمري أن حرمانه من الهوية الوطنية ترتب عليه حرمانه من إكمال دراسته الجامعية، وكذلك الوظيفة في القطاعين الحكومي والخاص، والزواج لرفض المحكمة نظامية العقد، كما حُرم من أداء مناسك فريضة الحج، إضافة إلى عراقيل أخرى أمنية واجتماعية وقفت في طريقه.
وناشد الشمري الجهات المختصة منحه هوية وطنية أسوة بوالده وأشقائه.

لا طريق مسفلتاً ولا أبراج اتصالات والتعليم للابتدائية فقط

"دعيكان" الطائف تشكو من عزلتها عن العالم

المصدر: جريدة سبق السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/6Lqfde

سبق- دعيكان "الطائف":
قال سكان قرية دعيكان " 300 كلم في الشمال الشرقي لمحافظة الطائف" إنهم بحاجة إلى طريق مسفلت ومدارس متوسطة وثانوية للبنين والبنات وأبراج لشركات الاتصالات، وشكوا من ندرة الخدمات، التي عزلت القرية عن العالم، وأخرت تطورها في وقت تنعم فيه غالبية قرى وهجر السعودية بالخدمات.
وأوضح بنيدر الغنامي أن القرية يوجد بها مدارس ابتدائي للبنين والبنات فقط، ويتوقف تعليم طلاب وطالبات القرية عند المرحلة الابتدائية في ظل عدم توافر مدارس متوسطة وثانوية.

وأضاف الغنامي: "القرية لا يتوافر بها طريق مسفلت يربطها بالمناطق الأخرى؛ حيث يعاني المعلمون والمعلمات، وتتوقف الدراسة أياماً في أوقات هطول الأمطار لجريان الأودية المحيطة بالقرية التي تعزلها عن العالم، خاصة أن القرية لا تتوافر بها شبكات للاتصالات".

وقال مواطن آخر: "دعيكان رغم كثرة سكانها لا يتوافر بها مركز صحي يخدم الأهالي والأطفال الرضع وكبار السن؛ حيث يضطر السكان للسفر عند أي وعكة صحية أو حالة طارئة؛ ما يؤثر في صحة المرضى، خاصة أن الطرق ترابية، والمسافات طويلة".

وأكد السكان أن النظافة في القرية ذاتية، ولا تتوافر بها أية خدمات، مطالبين بالنظر في وضع قرية دعيكان، واعتماد مدارس متوسطة وثانوية، وافتتاح مركز صحي، وتكثيف الخدمات البلدية، وسفلتة طريق القرية، ودعمها بأبراج لشركات الاتصالات.

حقوق المواطن: بين البدهي والتنموي

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14390

علي سعد الموسى

هناك فارق جوهري، لا يستلزم الخلط، بين ما هو في علم إدارة التنمية؛ حق بدهي فطري طبيعي للمواطن وللمجتمع، وبين ما هو تنموي يعطي ذات الفرد والمجتمع إضافة أو طوبة فوق الحق البدهي. سأضرب المثال لتوضيح رؤيتي للفوارق ما بين البدهي وبين التنموي.

محطة تحلية المياه على ساحل جازان حق بدهي فطري طبيعي لأن أبسط حقوق المواطن أن يشرب. مصفاة جازان على بعد أمتار من محطة التحلية مشروع لفكرة تنموية لأنها من (كماليات) تطوير المكان والإنسان، مدينة ووظيفة واستثمارا إضافيا فوق حقه البدهي الفطري لكي يعيش ويشرب.

هنا مزيد من الأمثلة: مدارس أطفالنا المتناثرة في أركان الحي ليست فكرة تنموية، هي الحق البدهي الفطري الطبيعي كما هم كل أطفال الأرض يذهبون كل صباح للمدرسة. الفكرة التنموية في ذات المسار هي تسهيل التصريح والدعم لجامعة خاصة، بدفتر الشروط وقانون الكفاءة كي تفتح أبوابها على أطراف ذات المدينة.

مستوصف الحي ومشفى المدينة المركزي حق فطري بدهي طبيعي، ولكن التنموي في الطوبة الأعلى أن تبني مدينة طبية متكاملة تكون رديفا لمستقبل الأجيال ووظائف الآلاف، وإعلاء البنيان في المكان المهجور. تدشين الكلية التقنية حق فطري بدهي طبيعي مكتسب للمواطن والمجتمع، ولكن التنموي في (الدور الثاني) من البناء الاجتماعي هو توجيه صناديق الإقراض من المال العام أن تبني المصانع في المناطق الأقل تنمية لفتح مزيد من (التسكين) وتوطين المهن والوظائف.

توصيل الكهرباء للمنازل هو حق المواطن البدهي الفطري الطبيعي، ولكن التنموي في ذات المسار؛ أن تصل طاقة الكهرباء إلى مدينة من (ألف مصنع) عائم في الهواء الطلق كي نمكن ذات المواطن أن يجد على أطراف مدينته فرصة إضافية للحياة وللمستقبل.

بناء المطار على أطراف المدينة حق فطري بدهي طبيعي للمواطن، ولكن (التنموي) أن تفتح أمامه أبواب الخيارات بين الشركات المختلفة للمنافسة على مقعده الطائر إلى المدينة البعيدة.

وبكل الاختصار الواضح: وزارات التعليم والصحة والبلدية والماء والكهرباء لا تفعل شيئا إلا حق المواطن والمجتمع الطبيعي البدهي التلقائي المكتسب. وزارات الصناعة والتخطيط وهيئات الاستثمار والمدن الصناعية ومجالس الاقتصاد، وكل ما كان إضافة فوق حقوق المواطن الأصلية هو من يفعل ما يمكن تسميته وحده بالفعل التنموي.

حقوق الطفل .. مَن يحميها ؟

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 2 محرم 1434 هـ - 16 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121116/Con20121116548146.htm

أميرة كشغري

لفت نظري ما ذكرته الأميرة عادلة بنت عبد الله في كلمتها في افتتاح المؤتمر الدولي للطفولة المبكرة، الذي نظمته جامعة الأميرة نورة يوم الاثنين 12 نوفمبر 2012، من أن المملكة أصدرت 100 نظام قانوني لحماية ورعاية حقوق الطفل الأساسية بالتوافق مع التشريعات الإسلامية والاتفاقيات الدولية.

مع الأسف فنحن وعلى الرغم من وجود هذه القوانين المائة، مازلنا نصعق بين حين وآخر بخبر مقتل الأطفال على أيدي آبائهم بدم بارد أو بسلوك مرضي دافعه الانتقام. إلا أن وقع خبر قتل الطفلة «لمى» بصورة بشعة على يد أبيها بعد أن ظلت في العناية المركزة بالمستشفى لمدة تسعة أشهر كان من أشد هذه الأخبار إيلاما لملابسات هذه القضية الأسرية التي مازالت تتكشف عن علل وفضائح ومفارقات تقشعر لهولها الأبدان. في قضية مقتل لمى هناك عدة أمور لا بد من دراستها وسن القوانين الكفيلة بمنعها حتى لا تتكرر هذه المأساة مرة أخرى. فالضحية طفلة في الخامسة من عمرها عذبت على يد والدها حتى الموت. الأب منفصل عن الأم نظرا لسلوكه العنيف مع الأم من ضرب وتعذيب، الأم تقول إن الأب كان عاطلا عن العمل ومدمن مخدرات. يدعي الأب أنه قتل الطفلة «لشكوكه في سلوكها» كما جاء في لقاء مع الدكتورة سهيلة زين العابدين حول الموضوع. هناك خيط مفقود في القضية حول «اغتصاب» الطفلة لم يؤكده بعد تقرير اللجنة الطبية في المستشفى .

وبغض النظر عن صحة كل هذه المعطيات واحتماليتها، فإن الأمر الواضح في القضية هو أن الأب كما ذكرت طليقته يعاني من مشكلات سلوكية خطيرة تنبئ باحتمال ارتكابه جريمة في حق الطفلة. فالشخص المختل سلوكيا كما يقول علم النفس في أي مجتمع في العالم ومن أي فئة كان ولأي شريحة ينتمي يحمل في داخله الشرارة التي قد تعاود الاشتعال لتحرق ما حولها. ومع الأسف فإن شرارة هذا الأب المختل نفسيا والمنحرف سلوكيا قد اشتعلت لتحرق أقرب الناس إليه وأضعفهم وأقلهم قدرة على الدفاع عن نفسها .

أيضا وبغض النظر عن اختلافنا حول العقوبة التي يستحقها المذنب في هذه الحالات فإن الخطأ في قضية مقتل لمى قد بدأ فعليا منذ أن تغاضينا عن الماضي السلوكي العدواني للأب ومنحناه شهادة حسن السيرة والسلوك بمجرد تحوله من تطرف إلى تطرف مضاد. كانت النتيجة أن أعطي الحق في الانفراد بالطفلة، الأمر الذي مكنه من ممارسة سلوكه العدواني العنيف بهذه الصورة البشعة التي كانت ضحيتها الطفلة البريئة لمى..

لا شك في أن المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني تسعى لتسليط الضوء على رعاية الطفل الصحية ورعايته الاجتماعية، وكذلك تفعل الجمعيات الخيرية والبرامج الوطنية الهادفة لحقوق الطفل وحمايته من العنف. إلا أنه رغم كل الجهود المبذولة من قبل هذه المؤسسات، مازالت حماية الطفولة في مجتمعنا حبرا على ورق أشبه بريشة في مهب الريح والسبب هو تلك القوانين الفضفاضة والعقوبات المترهلة التي لا تضمن حق الأطفال الأساسي في الحياة بعيدا عن آباء معروفين بسلوكياتهم العدوانية وممارستهم للعنف على أفراد أسرتهم. إن العقوبات الرادعة وحدها لن تقف حائلا دون ارتكاب مثل هذه الجرائم من قبل الآباء المختلين سلوكيا والمرضى نفسيا فهم عاجلا أو آجلا سوف يمارسون سلوكهم العدواني ضد أطفالهم. لذلك لابد من نزع الولاية والحضانة عن مثل هؤلاء الآباء ووضعهم في المصحات النفسية للمراقبة والعلاج حماية للمجتمع والأطفال منهم. رحم الله لمى والعزاء لوالدة لمى وللمجتمع بأكمله.

مصابو الأردن: المستشفى رفض علاجنا بعد واقعة الاعتداء

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121343&CategoryID=5

تبوك: محمد زامل

كشف الطلاب السعوديون المعتدى عليهم في الأردن مساء الأربعاء الماضي، أن الأشخاص الذين اعتدوا عليهم كانوا في حالة غير طبيعية.

وقالوا خلال حديثهم إلى "الوطن"، إن المستشفى الذي قام بعلاجهم بعد الحادثة رفض علاجهم بحجة أن التأمين لا يشمل مثل هذه الإصابات.

وذكر الطالب "بدر الحيدري"، أنه وزملاءه خرجوا من إحدى الدروس الخصوصية بهدف شراء بعض المستلزمات الدراسية، وفي أحد الشوارع وجدوا بعض الشباب الأردنيين وهم في حالة غير طبيعية – على حد قوله، مشيراً إلى أنهم تعرضوا لهم بالقذف والتلفظ عليهم ومهاجمتهم بالحصى.

وقال "عندها بدأ الاشتباك وتم طعننا بالسكاكين والأمواس"، وزاد "بعد نهاية الحدث توجهنا للمستشفى بسيارة أجرة ورفض المستشفى إدخالنا إلا بعد دفع مبلغ 800 دينار، لأن التأمين لا يشمل هذه الإصابات"، وأضاف" تحدثنا إلى السفارة التي توجهت إلى أربد، وأدخلنا إلى غرفة العمليات وتم إسعافنا".

وأبان الحيدري أنهم وجدوا التجاوب الكامل من قبل السفارة السعودية أثناء وجودهم بالمستشفى وحتى خروجهم، وقال "زيارة السفير لنا باليوم التالي خير دليل على الاهتمام".

من جانبه ذكر أحد الطلاب المعتدى عليهم – فضل عدم نشر اسمه - أنه عند بداية الحدث حاول الطلاب السعوديون إنهاء الموضوع، إلا أن نحو 9 أشخاص أردنيين اعتدوا عليهم بالأيادي، إضافة لمحاولتهم سلب ما يحملونه من أجهزة إلكترونية، مما اضطر الطلاب إلى الدفاع عن أنفسهم.

وأشار إلى أنه لم يسعفهم أحد ممن كان بالموقع، وقال" أسعفنا أنفسنا إلى مستشفى خاص، والحمد لله أدخلونا غرفة العمليات، ولطف الله فينا وخرجنا باليوم التالي".

وأبان الطالب أنه أثناء المشاجرة لم يستطع هو وزملاؤه الوصول لمركز الأمن وتقديم البلاغ بسبب المظاهرات، وأضاف "تم إرسال رجال الأمن في تمام الساعة الرابعة صباحا، وفي اليوم التالي ذهبنا لتقديم أقوالنا بالمركز، وأثناء وجودنا في المركز تم اقتحامه من قبل المتظاهرين"، مشيراً إلى أنه تم حمايتهم من قبل رجال الشرطة، وقاموا بإيصالهم إلى منازلهم.

وأبدى الطالب قلقه إزاء مستقبله الدراسي والعلمي، إزاء الأحداث الجارية في الأردن، حيث قال "نحن مضطرون للخروج للجامعة يومي السبت والأحد بسبب الامتحانات، لأن الجامعات الأردنية لم تعلق الدراسة"، وزاد "ننتظر رداً من الملحقية بشأن الدراسة هذا الأسبوع".

وقدم الطالب شكره للإعلام السعودي ولسفارة خادم الحرمين الشريفين والملحقية الثقافية في الأردن لما وجدوه من اهتمام ومتابعة.

"نزاهة" ترفض "عرقلة" جهات حكومية لمراقبيها

أكدت أن موظفيها غير ملزمين بخطابات وبطاقاتهم التعريفية كافية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121281&CategoryID=5

الرياض: أحمد عامر

أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أنها لن ترضخ لجهات حكومية تسعى لعرقلة عملها عبر اشتراطات تتنافى مع الثقة الممنوحة للهيئة، إذ سعت عدة جهات حكومية لوضع عقبات أمام مراقبي "نزاهة"، وفرض إجراءات منها: تقديم خطابات تعرف بالمهام الموكلة إليهم في الجهات المستهدفة من عمليات التفتيش. الأمر الذي دفع بـ"نزاهة" إلى تأكيد موقفها الرافض للرضوخ لمثل هذه الطريقة في التعامل، مؤكدة أن مراقبيها غير ملزمين إلا ببطاقات التعريف التي تثبت هويتهم فقط، بحسب توجيهات رئيسها محمد الشريف.

وأبلغت مصادر مطلعة "الوطن" أن "نزاهة" رفضت بشكل قاطع مطالب بعض الجهات الحكومية في هذا الجانب، لافتة إلى أن مراقبي هيئة مكافحة الفساد وجدوا أنفسهم أمام محاولة عرقلة من قبل بعض الجهات الحكومية، إذ تبدي هذه الأخيرة عدم قناعة ببطاقة العمل الخاصة بالمراقبين.

فرضت جهات حكومية اشتراطات أمام مراقبي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في أداء أعمالهم، منها: تقديم خطابات تعرف بالمهام الموكلة إليهم في الجهات المستهدفة من عمليات التفتيش، وهو الإجراء الذي اعتبرته "نزاهة" محاولة عرقلة من قبل تلك الجهات لعمل المراقبين.

هذا الأمر، دفع بهيئة مكافحة الفساد إلى إعلانها رفض الرضوخ لمثل هذه الطريقة في التعامل. وقالت مصادر مطلعة لـ"الوطن" إن "نزاهة" رفضت بشكل قاطع مطالب بعض الجهات الحكومية بإلزام مراقبيها أثناء تأدية مهامهم بتقديم وثائق أو خطابات تعريف بالمهام المكلفين بها.

ولفتت المصادر إلى أن مراقبي هيئة مكافحة الفساد وجدوا أنفسهم أمام محاولة عرقلة من قبل بعض الجهات الحكومية؛ إذ تبدي هذه الأخيرة عدم قناعة ببطاقة العمل الخاصة بالمراقبين.

وكشفت المصادر أن المادة الخامسة من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تشير إلى "أن على الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة تمكين منسوبيها من تأدية مهامهم، وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق أو نسخ منها"، مشيرة إلى أن الهيئة لاحظت أن بعض الجهات المشمولة باختصاصاتها، أو فروعها تستفسر عن نوعية الإثبات الذي يحمله ممثلو الهيئة، أو تطالب ممثليها بإحضار وثائق أو خطابات تعريف بالمهمات المكلفين بها.

واضافت المصادر أن ممثلي الهيئة يحملون بطاقات تعريف وإثبات انتسابهم وتبعيتهم للهيئة، وأنهم ليسوا ملزمين بإحضار ما سواها، مؤكدة صدور توجيهات من رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" محمد الشريف مؤخرا تدعو الجهات الحكومية إلى اعتماد بطاقات العمل للهيئة للتعريف بموظفيها، وتسهيل مهامهم، وتمكينهم من أدائها، وتزويدهم بما يطلبونه من معلومات ووثائق وأوراق أو نسخ منها.

"الصحة" تتوعد بإغلاق "عرفان" في حال ثبوت الخطأ الطبي

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=121221&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

كشف المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني لـ"الوطن" عن قرب صدور قرارات صارمة بحق المستشفى الخاص المتسبب في وفاة الطفل صلاح الدين يوسف عبداللطيف جميل (8 أعوام)، مؤكدا أن هذه العقوبات من المحتمل أن تصل إلى "إغلاق المستشفى"، وأن القضية منظورة لدى الجهات المختصة بالوزارة وتدرس كافة الحيثيات وستطبق الأنظمة وأشد العقوبات نظرا لرصد مخالفات عدة بها.

من جهته، أكد مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود لـ"الوطن" أنه سيتم تحديد اتخاذ الإجراءات التي تنص عليها وزارة الصحة بعد صدور القرار الرسمي من وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، مشيرا إلى أن وزارة الصحة هدفها الحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين ولن تتهاون في حال ثبت أن هناك خطأ طبيا ارتكب بحق الطفل صلاح الدين في غرفة العمليات نتيجة قصور من قبل المستشفى في عدم توفير الأجهزة الطبية اللازمة.

وكشف باداود بعد حدوث الخطأ الطبي قام فريق من المهندسين بقرار من الشؤون الصحية بزيارة المستشفي والاطلاع على الأجهزة الطبية، واتضح للفريق أنه تم توصيل أنبوب النيتروجين إلي الطفل بالخطأ بدلا من الأوكسجين أثناء إجراء العملية، واصفا ذلك بأنه من الأمور المخالفة لأخلاقيات المهنة ولابد أن يعاقب عليها كل من له صلة في حدوث ذلك .

وأكد باداود أن الشؤون الصحية منذ أن علمت بالخطأ الطبي أرسلت خطابا إلى المستشفي توجهه فيه بمنع سفر المتسببين في الخطأ، لكن المستشفي لم ينفذ ذلك، وتم تمكين الطبيب المتسبب في الخطأ من الهروب خارج البلاد، وشدد أن العقوبات ستطال كل من يخفي معلومات عن المديرية خاصة فيما يتعلق بالأخطاء الطبية، فالمديرية وضعت لجنتين إحداهما تعنى بالمنشآت الطبية والأخرى تعنى بالمزاولين تقوم بتحويل ما يتعلق بالواقعة إلى الجهات المعنية لاتخاذ العقوبة اللازمة.

وكشفت مصادر لـ" الوطن" أن نفس المستشفي سبق أن أغلق بسبب قضايا الأخطاء الطبية، لكن سرعان ما تم افتتاحه بقرار من وزير الصحة بعد أن أمر بإغلاقه.

إلى ذلك، أكدت مصادر مقربة من يوسف عبداللطيف جميل لـ"الوطن" أنه رغم عدة محاولات للوصول إلى حلول تضمن تسوية القضية، وتعويض والد الطفل إلا أن أسرة الطفل رفضت قبول أية محاولات للصلح، وأنها لن تتنازل عن حق طفلها.

"التصنيف" يحرم "قضاة المستقبل" من التوظيف

لم تعترف بهم "الخدمة المدنية" رغم تأهيلهم للعمل في المحاكم

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121339&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

أدى عدم تصنيف وزارة الخدمة المدينة لـ"كلية الدراسات القضائية والأنظمة" في تعطيل توظيف 15 خريجا من أصل 100 طالب سيتخرجون نهاية العام كقضاة ومستشارين في وزارة العدل. وأكدت مصادر مطلعة في ديوان المظالم ووزارة العدل لـ"الوطن" أن سبب عدم قبول خريجي كلية الدراسات القضائية ممن يحملون شهادات من كلية الدراسات القضائية والأنظمة، يرجع إلى أن الكلية غير معتمدة لدى وزارة الخدمة المدنية، لذلك لا تسمح الأنظمة بقبولهم كقضاة أو مستشارين قانونيين داخل الوزارة.

وكانت الكلية قد قامت ضمن مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، وحظيت بموافقة مجلس جامعة أم القرى، والمجلس الأعلى للتعليم العالي، ومصادقة المقام السامي، لتصبح الكلية الوحيدة المنفردة بهذا المسمى في السعودية.

من جهته، أوضح رئيس المجلس الطلابي بالكلية عبدالعزيز باتل العنزي لـ"الوطن" أن الكلية يتلقى فيها الطلاب مواد الشريعة بكثافة أكبر، والمواد التخصصية القضائية، كالمرافعات الشرعية، والإجراءات الجنائية، والجريمة والعقوبة، والمحاماة في الشريعة الإسلامية، والتمرينات والتطبيقات القضائية، وطرق ووسائل الإثبات الشرعي، ونظرية الملكية، ونظرية الضمان، والتنظيم القضائي، ونظام الحكم والإدارة، وعلم التوثيق القضائي، والدين وطرق توثيقه، والعقد وعقود الغرر، والمقاصد الشرعية، وعوارض الأهلية، وفقه النوازل، وأحكام الحسبة، والقواعد الفقهية، إضافة إلى ثلاثة مستويات من علم الفرائض وقوفاً على جميع أبواب المواريث. ويدرس ويحاضر ويشرف على هذه المناهج نخبة من العلماء المعروفين على المستوى الإسلامي، ويخضع طلابها للتدريب العملي في المحاكم العامة والمحاكم الإدارية.

وأبدى العنزي استياءه من عدم قبول خريجي الكلية في وزارة العدل وديوان المظالم وكذلك وزارة الخدمة المدنية المنوط بها إشغال الوظائف في جميع مرافق الدولة والتعيينات في الوظائف الحكومية.

وذكر 15 خريجا، معظمهم بمرتبة الشرف من كلية الدراسات القضائية والأنظمة بجامعة أم القرى في مكة المكرمة – رفضوا ذكر أسمائهم- أنهم يمثلون الدفعة الأولى منذ إنشاء الكلية، وأنهم صدموا لعدم وجود جهة حكومية تعترف بشهاداتهم وتقبل توظيفهم، مشيرين إلى أنهم مؤهلون شرعيا وقانونيا، إلا أن عدم الاعتراف بشهادتهم من قبل الوزارتين يأتي بحجة أن وزارة الخدمة المدنية لم تقم بتصنيف الكلية، رغم وجود نقص في عدد القضاة بمحاكم المملكة، وأضافوا لـ"الوطن" أن القطاع القضائي بحاجة إلى ضخ عدد إضافي من القضاة، لتقليص مدة النظر في القضايا المنظورة بالمحاكم المحلية، مشيرين إلى أن الأمر لم يقتصر على ذلك فقط، بل أدى "غياب التصنيف" إلى حرمانهم من الاعتماد في برنامج الملك عبدالله للابتعاث الخارجي في مجال القانون. وقالوا إنه في نهاية العام الجاري 1434هـ سيقابل 100 خريج من الكلية مصيرا مجهولا بالرفض من قبل القطاعات الحكومية لعدم توفر فرص وظيفية لهم في القطاع القضائي.

.. وتجمع أمام مبنى "عمل" أبها لوقف القرار

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=121233&CategoryID=2

أبها: محمد آل عطيف، محمد مانع

تجمع أمس نحو 300 شخص من أصحاب المؤسسات في منطقة عسير أمام مكتب العمل في أبها، لمطالبة وزارة العمل بالعدول عن قرارها برفع تكلفة العمالة الوافدة لتحصيل مبلغ 200 ريال شهرياً بواقع 2400 ريال سنوياً من جميع منشآت القطاع الخاص التي يزيد فيها عدد العمالة الوافدة على العمالة الوطنية، معتبرين أن القرار سينعكس سلبا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل السواد الأعظم في السوق، وأكدوا أن تجمعاتهم ستسمر خلال الأيام القادمة حتى يتم وضع حل لمعاناتهم.

وأوضح رجل الأعمال عبدالله القحطاني، أن تجديد الإقامة حاليا لعامل واحد يكلف نحو أربعة آلاف ريال، وإذ كان صاحب المؤسسة الصغيرة لديه نحو خمسة عمال فإنه سيضطر إلى دفع أكثر من 20 ألف ريال سنويا، وذلك مبلغ ضخم، لا يستطيع دفعه، مناشدا المسؤولين في وزارة العمل ضرورة إعادة النظر في القرار، وبما يتفق مع المصلحة العامة، ولفت إلى أن هناك اتفاقا بين المتضررين لتواصل التجمعات حتى يتم النظر في وضعهم.

فيما قال رجل الأعمال ناصر بن سعي القضيعي إنهم على استعداد لتصعيد القضية إلى أعلى مستوى، واصفاً القرار بأنه تخبط، ولا يدعو للتفاؤل وهو مؤشر خطير وستكون له آثار سلبية على النمو وسيزيد من معاناة الدولة من ناحية تعثر المشاريع التي هي في الواقع تعاني من مشاكل كثيرة وجاء هذا القرار المفاجئ ليقضي على أي بادرة أمل قد تنعش هذه المشاريع أو تعالج أوضاعها، بل ستزيد من تراكمها مع مرور الوقت "على حد وصفه".

وقال القضيعي: القرار لا يصب في مصلحة المواطن ولكن ما تعمل عليه الوزارة من مشاريع متلاحقة لم يقدم حتى الآن ما يشفع لها على كافة المستويات فرجال الأعمال يعانون من الكثير من قرارات الوزارة وحتما سيكون له أثره السلبي على الاقتصاد بشكل عام وعلى قطاع المقاولات بشكل خاص، مبيناً أن المتستر أو المتستر عليه لا يهمه أن يدفع أضعاف هذا المبلغ لأن عائدات الأجنبي أكبر، وأن المتضرر قطاع المقاولات ومن كان جاداً في عمله ملتزماً دوما بأنظمة العمل.

وأشار محمد آل سالم "صاحب مؤسسة"، إلى أن قرار زيادة رسوم كروت العمل مبالغ فيه وله انعكاساته الخطيرة على السوق، ومنها هروب العمالة، وزيادة أجور اليد العاملة، وارتفاع أسعار مواد البناء، وضحية ذلك المواطن، الذي يجب أن توجه القرارات لصالحة لا العكس. والتقت "الوطن"مع أحد العمال رفض ذكر اسمه، وقال إن معاناته ازدادت فالكفيل بات يأخذ 200 ريال شهرياً يتم تحصيلها مع إصدار الإقامة والوزارة أصبحت مثل الكفيل تأخذ هي الأخرى 200 ريال.

من جهته أكد مدير مكتب العمل في منطقة عسير حسين بن محمد المري لـ"الوطن" أمس أنه التقى المتضررين، واستمع إلى مطالبهم، إلا أن إدارته تظل جهة تنفيذية لما يردها من تنظيمات وتعليمات، مشيراً إلى أن من لديه تظلم أو مطالبة فعليه تقديمه في خطاب ليرفع للوزارة.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن المنشآت مُلزمة بدفع ذلك المقابل المالي عن كل عاملٍ وافد يزيد على متوسط عدد العمالة الوطنية في هذه المنشآت لآخر 13 أسبوعاً، واستثنى القرار أبناء المواطنة السعودية والعمالة الخليجية والعمالة المنزلية. وأضافت الوزارة في بيانها: نصّ قرار مجلس الوزراء رقم 353 الصادر بتاريخ 25-12-1432 على أن تكون وزارة العمل الجهة المنفذة للقرار، حيث تقوم بتحصيل المقابل المالي عند إصدار أو تجديد رخص العمل للعمالة الوافدة، على أن يكون تحصيل المقابل المالي مقدماً وبشكل سنوي لمصلحة صندوق تنمية الموارد البشرية.

قالت إن الصرف من الفوائض" يعني عدم الوفاء بالرواتب مستقبلاً

التأمينات تؤيد رفع المعاشات ولكن دون المساس بحقوق المشتركين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121118/Con20121118548493.htm

محمد الغامدي (الرياض)

أيدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية زيادة الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين والمستفيدين من نظام التأمينات الاجتماعية لمواجهة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة أسوة بالزيادة التي تمت لمتقاعدي الدولة.

جاء ذلك إثر توصية طرحها مجلس الشورى للتصويت عليها خلال مناقشة تقرير المؤسسة.

وبينت المؤسسة أنها لم تردها أي مطالبات لرفع الحد الأدنى للمعاشات بسبب تدني القوة الشرائية لمعاشات المتقاعدين إثر التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، لافتة إلى أن الحاجة تدعو لرفع الحد للمعاشات لتتواكب مع ارتفاع تكاليف المعيشة لتحقيق الأهداف المبتغاة من ذلك ولتخفيف الأعباء المعيشية على المواطنين من متقاعدي المؤسسة وأسرهم ومراعاة دعوات المتقاعدين لرفع الحد الأدنى من معاشاتهم.

ومضت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مؤكدة أنه من الأهمية إيضاح حقيقة أن الأموال المتوفرة لدى المؤسسة حاليا ليست فوائض مالية حتى يمكن تقديمها على شكل مميزات جديدة، بل هي حقوق مؤجلة للمشتركين، إذ توضح الدراسات أن أي مساس بهذه الأموال يؤدي إلى حدوث عجز مالي في النظام وبالتالي عدم قدرة المؤسسة على دفع المعاشات في المستقبل.

إلى ذلك أوصى مجلس الشورى عبر لجنة الإدارة والموارد البشرية بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على جميع العاملين في الوزارات والجهات الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني كما أوصى بإلزام الجهات الحكومية بطلب شهادة تسديد التأمينات الاجتماعية.

تطوير النظم الصحية ورعاية المسنين وفحص العمالة الوافدة

وزراء الصحة الخليجيون يناقشون إنشاء مركز للوقاية من السرطان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121118/Con20121118548503.htm

نواف عافت (الرياض)

ناقشت الهيئة التنفيذية لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي عددا من الموضوعات الفنية، منها مكافحة الأمراض غير المعدية، جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى، الطب البديل والتكاملي، إنشاء مركز خليجي وقائي وعلاجي متقدم لمرضى السرطان، إنشاء مراكز خليجية متخصصة بالدول الأعضاء، مكافحة التدخين.

كما ناقشت الهيئة في اجتماعها الدوري 77 أمس برئاسة مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي البروفيسور توفيق خوجة، أولويات البحوث الصحية المشتركة في ما يتعلق بعدد من المقترحات، تضمنت دراسة بحثية خليجية في ثقافة سلامة المرضى بالمرافق والمؤسسات الصحية، دراسة لتقييم الوضع الحالي لفيروس HPV في دول المجلس، إضافة إلى موضوع تطوير النظم الصحية، تعزيز الصحة، صحة اليافعين والشباب، مبادرة جعل شبه الجزيرة العربية خالية من الملاريا، العمالة الوافدة، رعاية المسنين، وطلب الاعتراف بمستشفى قطر لطب العظام والطب الرياضي.

كما استعرض أعضاء الهيئة التنفيذية عددا من الموضوعات الخاصة بالجانب التنظيمي، منها الربط الإلكتروني بين مراكز المعلومات في دول المجلس وتعزيز نظم المعلومات الصحية، البطاقة الذكية، اللجان الفنية المنبثقة عن المكتب التنفيذي، تطوير وتحسين العمل بالمكتب التنفيذي، علاوة على مناقشة الشراء الموحد وما يتضمنه من مناقصات للمستحضرات الصيدلانية، ولوازم تجهيز المستشفيات، الكلية الصناعية ومناقصة الملبوسات والكساوي، رعاية الفم والأسنان، المختبرات الطبية، خدمات نقل الدم، جراحة القلب والأوعية الدموية والأشعة التداخلية، جراحة العظام والعمود الفقري، والتأهيل الطبي، بالإضافة إلى موضوع التسجيل الدوائي المركزي، تسعيرة الدواء، التعليم الطبي المستمر والتدريب التخصصي، معاملة مواطني دول المجلس المقيمين والزائرين لأي دولة عضو معاملة مواطني الدولة نفسها في الاستفادة من المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، التغذية والمغذيات الدقيقة ونقص فيتامين د، صندوق الائتمان المودع والبحوث، توسعة مبنى المكتب التنفيذي، وغيرها من الموضوعات الإدارية والمالية والتنظيمية الأخرى.

مائة من أمهاتهن توجهن لمكتب الإشراف التربوي

550 طالبة ابتدائية يتغيبن عن الدراسة بسبب تهالك مدرستهن في عوامية القطيف

المصدر: جريدة الشرق الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/18/585942

القطيف – ماجد الشبركة

تغيبت نحو 550 طالبة من طالبات مدرسة الابتدائية الأولى في بلدة العوامية في محافظة القطيف، عن مقاعدهن الدراسية صباح يوم أمس، وذلك نتيجة تهالك مبنى المدرسة الحكومي الذي ظهرت عليه بعض التصدعات التي تهدد حياة الطالبات، بحسب ما ذكرته أمهاتهن اللاتي تجمعن في مبنى التربية والتعليم للبنات في القطيف صباح أمس، للمطالبة بإيجاد حلول عاجلة تنهي معاناة الطالبات مع المدرسة. وتقدمت قرابة المائة من أمهات الطالبات لمديرة مكتب التربية والتعليم في القطيف سعاد الصبحي، بشكوى طالبن فيها بإيجاد حل عاجل للمدرسة التي باتت تهدد حياة الطالبات، بسبب تهالك مبناها وقِدمه، فيما أكدت الصبحي لـ»الشرق»، أن لجنة خاصة ستكشف على المدرسة ميدانياً للتأكد من سلامتها وصلاحيتها للدراسة من عدمه، وإلى ما إذا كانت بحاجة لصيانة أو إخلاء. وأشارت الصبحي إلى أن الحلول الحالية محدودة جداً لعدم توفر مكان لنقل الطالبات إليه في الأحياء المجاورة للمدرسة الابتدائية التي يتجاوز عدد طالباتها الـ500، وصعوبة تحويلهن أيضاً للدراسة المسائية لقِصر فترة النهار، مبينة أن نتائج الكشف على المدرسة هي ما سيحدد الخيار الذي سيتم اتخاذه.

وذكرت غالية علي المناسف، ولية أمر إحدى الطالبات المنتظمات في الابتدائية الأولى في العوامية، أنها زارت ومع عدد من الأمهات المدرسة ولاحظت أنها متهالكة ومهددة بالسقوط، مع انعدام وسائل السلامة، مشيرة إلى أنهن التقين بمديرة المدرسة التي كانت متعاونة جداً، وأخبرتهن بأنها رفعت عدداً من الشكاوى الموثقة لديها لوزارة التعليم بخصوص وضع المدرسة ولم تحصل على أي رد على هذه الشكاوى.

وشكت اشتياق عيسى صويمل، ولية أمر الطالبة رناد حسين الشيخ أحمد، من غياب الصيانة التام عن المدرسة، الذي طال مرافقها الصحية، مبينة أنها لاحظت على ابنتها عند عودتها من المدرسة دخولها السريع لدورة المياه، فاستغربت ذلك بعد تكرره إلى أن أصيبت ابنتها التهاب في البول لعدم تمكنها من استخدام الحمام في المدرسة، مبينة أنها استغلت الفرصة في مجلس الأمهات وذهبت لتفقد دورات مياه المدرسة، وصُدمت مما رأت، حيث لاحظت وجود قطة حديثة الولادة هناك، وفضلات بعض الحيوانات المتراكمة، ووجود ثماني دورات مياه في المدرسة جميعها لا تعمل ماعدا واحدة بابها مكسور. وأكدت صويمل أن زوجها تقدم السنة الماضية بشكوى لوزارة التربية والتعليم فرع الدمام بخصوص وضع المدرسة المتهالك وانعدام وسائل السلامة فيها، ووعد بالنظر في الأمر وإرسال وفد مختص للتحقق من وضع المدرسة. وأوضحت فاطمة علي النمر، ولية أمر الطالبة دجى النمر، بأنها ذهبت مع الأمهات من المدرسة إلى مكتب تعليم القطيف، وهناك أخبرونا بأنهم قاموا بإرسال خطاب للوزارة يوضح وضع المدرسة وأنها مهددة بالسقوط مع انعدام وسائل السلامة الأولية فيها، وتم اقتراح تحويل الطالبات إلى الدراسة المسائية ورفض الأمهات هذا الاقتراح، ثم ذهبنا إلى توجيه الدمام وهناك وعدونا بأنه سيتم إرسال إحدى المسؤولات لتفقد المدرسة. وأكدت النمر أن زوجها تقدم بشكوى لوزارة التربية والتعليم فرع الدمام، وتلقى المدير الشكوى بخصوص تهالك المدرسة وصيانة المرافق الصحية، وأخذ المدير رقم زوجها وقال له انتظر اتصالي في اليوم الثاني، ولم يحضر أحد، وتابع مع الوزارة لمدة ثلاثة أيام ولم يستفِد أي شيء. إلى ذلك أكد مدير إدارة الإعلام التربوي في المنطقة الشرقية خالد الحماد، أمس، أنه تم تشكيل لجنة للوقوف على المشكلة واتخاذ الإجراء اللازم والحل الجذري السريع، وستقوم الإدارة بالإجراءات كافة لعلاج المشكلة، حيث تم التنسيق مع الإدارات والجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل ضمان دراسة بناتنا الطالبات في بيئة آمنة مستقرة.

يُذكر أن عدد الطالبات 568 طالبة، والمعلمات 45، والإداريات والمستخدمات تسعٌ، أما الفصول فتبلغ عشرين فصلاً عدا واحداً غير مستخدم.
تسلسل أحداث المدرسة
الابتدائية الأولى للبنات تأسست عام 1381هـ.
غياب الصيانة التام عن المدرسة.
ظهور تشققات وتصدعات في المبنى.
الأهالي تقدموا بشكاوى لتعليم الشرقية ولم يلتفت إليها أحد.
550 طالبة يقررن الغياب.
أكثر من مائة من أمهات الطالبات يتوجهن بشكل جماعي لمكتب تعليم القطيف.

التحقيق مع شاب سدد عدة طعنات لزوجته

المصدر: جريدة الشرق الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/18/586261

القصيم – أحمد الحصين
تحقق شرطة مدينة بريدة مع شاب سدد عدة طعنات لزوجته . وتعرضت السيدة وهي في العقد الثالث من العمر في مركز ضيدة شمال القصيم إلى عدة طعنات متفرقة على يد زوجها الشاب أدت إلى دخولها العناية المركزة في مستشفى الملك فهد التخصصي أثر خلاف نشب بينهما بعد أن عاد الزوج إلى المنزل وهو بحالة غير طبيعية ودار نقاش تطور إلى تهور الزوج والاعتداء على الزوجة.وأكد الناطق الإعلامي للشرطة العقيد فهد الهبدان أن التحقيقات مازالت جارية مع الجاني لمعرفة الأسباب والدوافع.

التربية":فرق طبية لمراقبة المقاصف المدرسية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/453910

جدة - إيمان السالم
أكدت المشرفة الصحية بإدارة الصحة المدرسية في وزارة التربية والتعليم جميلة الصطامي في حديثها إلى «الحياة» أن المقاصف الموجودة في المدارس، بجميع مراحلها الابتدائية، المتوسطة، الثانوية، المعاهد، والتربية الخاصة الحكومية والأهلية منها تخضع للإشراف المباشر من جانب إدارة التربية والتعليم.
وأوضحت أن إدارة الصحة المدرسية والوحدات الصحية كلفت فرقاً طبية مهمة للقيام بجولات ميدانية تفقدية، لمتابعة مطابقة المقاصف للتعليمات الواردة في لائحتها والتي تم إصدارها من الإدارة العامة للصحة المدرسية. مشيرة إلى أن

إدارة الصحة المدرسية تصدر تعميماً سنوياً لجميع المدارس الحكومية والأهلية تلزمهم بتطبيق اللائحة، وتزويدها للمدارس، مع متابعة جميع المستجدات بها.
وأفادت بأن برامج التثقيف الغذائي من البرامج المعتمدة لدى الإدارة العامة للصحة المدرسية، وقد أصدرت العديد من الكتيبات المطبوعة والنشرات التثقيفية، مثل برنامج الحليب والتمر، وبرنامج صحتي في غذائي، وقد اعتمدت هذه البرامج في الخطة التنفيذية لإدارة الصحة المدرسية.
ولفتت الصطامي إلى أن العديد من الدورات تستهدف المرشدين والمرشدات الصحيين في المدارس مع بداية كل عام، وتبصرهم بآلية تنفيذ البرامج التوعوية، وخصوصاً الغذائية، مما يسهم في رفع مستوى المعرفة الصحية لدى منسوبي المدارس وطلابها.
وحول برنامج المدارس المعززة للصحة، لفتت إلى أنه برنامج عالمي، حظيت بتطبيقه العديد من مدارس البنين والبنات بجدة، ويهدف إلى التوعية الصحية بما فيها الغذائية، وبعد دراسة قياس الأثر لهذا البرنامج والذي أقامته إدارة الصحة المدرسية لوحظ تحسن الكثير من السلوكيات الخاطئة التي كان يمارسها الطلاب والطالبات.
وأفادت الصطامي بأن تموين الأصناف الغذائية في مقاصف المدارس الحكومية تتولاه إحدى الشركات المعتمدة من وزارة التربية والتعليم، ضمن عقد محدد بفترة زمنية، وبمواصفات معينة، لافتة إلى أن جميع المشروبات المتوافرة في المقاصف هي عصائر وليست مشروبات، ولا تقل نسبة العصير الطبيعي فيها عن 30 في المئة، إضافة إلى توفير الحليب بنكهات مختلفة.

الحياة
AL HAYAT

مراجعون يشكون نقص الأدوية ومسؤولان في "الصحة" ينفيان

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/453920

جدة - عثمان هادي
شكا عدد من المرضى في محافظة جدة، من نقص في الأدوية المهمة، إضافة إلى عدم توافرها في المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، إذ تعاني صيدلياتها نقصاً حاداً في الكثير من الأدوية، الأمر الذي دفعهم للإستعانة بالصيدليات الأهلية.
ويشير مرضى في حديث إلى «الحياة» إلى أن سيناريو المرضى المراجعين يتكرر داخل المستشفيات الحكومية عند توجههم إلى الصيدلية بعد إنهاء الكشف الطبي متفاجئين بأن الأدوية الموصوفة لهم لا توجد داخل المستشفى وإنما يتم شراؤها من الصيدليات الأهلية.
وقال عبدالكريم محمد (مراجع): «سئمت من وعود وزارة الصحة بتأمين الدواء، خصوصاً أدوية أمراض ضغط الدم، السكري، والأمراض الموسمية، ففي كل مراجعة لي أصطدم بإجابة واحدة وهي أن الدواء غير متوافر في الوقت الحالي».
وتشكو خديجة المحمد (مراجعة) من عدم قدرتها على شراء بعض الأدوية، نظراً لارتفاع أسعارها لدى الصيدليات الأهلية، «أتكبد الانتظار الطويل في المستشفى الحكومي، بيد أنني بعد كل هذه المعاناة أتفاجأ بعدم توافر الدواء الخاص بي، إذ يكتفي الصيدلي بقصاصة صغيرة متضمنة لاسم الدواء بغرض شرائها من خارج المستشفى».
وأكد أحد الصيادلة (فضل عدم ذكر اسمه) لـ «الحياة» أن مشكلات نقص الأدوية لدى المستشفيات الحكومية، يتحمل جزءاً منها المواطن كونه لا يرفع بالشكوى لدى مسؤولي وزارة الصحة لمعالجة هذا النقص.
من جهته، أكد مساعد مدير الشؤون الصحية للتموين الطبي بمحافظة جدة الدكتور عبدالله الزهراني لـ «الحياة» أن تأمين الدواء للمريض هو مسؤولية المستشفى أو المركز الصحي، وفي حال لم يكن متوافراً فإن إدارة التموين ستعمد إلى شراء الدواء للمريض.
وقال: «على المرضى إبلاغ مدير الصيدلية أو المشرف عند عدم توافر الدواء اللازم، ومن ثم التوجه إلى مدير المستشفى أو الاتصال على الرقم الموضح أمام كل صيدلية، فحتماً سيجد المريض حلاً لمشكلته في اللحظة ذاتها».

وزاد: «إذا كان الدواء غير مسجل في دليل الوزارة ويحتاج إليه المريض، فإننا نقوم بتأمينه له، ومثل هذه الحالات نادرة جداً وغالباً ما يكون المريض قادماً من خارج المملكة، مع العلم أن إدارة التموين الطبي تعمل على تأمين المناطق والمستشفيات بالأدوية كافة». من جانبه نفى مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور سامي باداود ما يتداوله بعض المرضى أن المستشفيات الحكومية لا توفر لهم حاجاتهم من الأدوية، مؤكداً وجود شبكة حاسوبية مرتبطة بصيدليات المستشفيات والمراكز الصحية كافة، لتوضيح مدى الحاجة لبعض الأدوية. وقال: «عند حدوث النقص تظهر لنا علامة حمراء في الشبكة الحاسوبية وهي تدل على النقص، مما يجعلنا نقوم على الفور بتأمين الدواء المطلوب، ونحن نادراً ما نرى هذه العلامة».

وأشار إلى أن إدارة «مراقبة المخزون» هي مختصة بهذا الشأن، وهي جهة تعنى بمراجعة طريقة صرف الأدوية ونظاميتها، والتأكد من تأمين كميات الدواء في المستشفيات والمراكز الصحية، مشدداً على محاسبة المقصرين في تسلم المستشفيات حاجاتهم من الأدوية.

وعمدت «الحياة» إلى إرسال «وصفة» دوائية تتعلق بعلاج أمراض «التهابات الشعب الهوائية» لم تكن موجودة في المستشفيات الحكومية، إلى مدير صحة المحافظة الذي قال بدوره: «إن نقص مثل هذه الأدوية يعتبر سوء تقدير من المستشفى، مع العلم أن كمية الأدوية التي أعطيت للمستشفيات خلال الإجازة كانت أقل من المأمول».

غياب حزم المرور والإهمال وراء ارتكاب البعض للمخالفة .. عفواً.. موقف خاص للمعوقين!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/18/article785302.html

الاحساء، تحقيق- صالح المحيسن

رغم وضوح لوحة "موقف خاص للمعوقين"، والأهداف التي وضعت لأجلها، إلاّ أنّها لم تعد تعني للبعض شيئاً يذكر، فما إن يرى موقفاً فارغاً حتى يسارع لإيقاف سيارته، مع علمه عدم قانونية تصرفه؛ مما يدل على إهمال مرتكب هذا التصرف، أو غياب الوعي حول أهمية الالتزام بقوانين وأنظمة المرور، وقد يكون غياب الصرامة من قبل الجهة المخوّلة لمعاقبة هؤلاء سبباً رئيساً لتعديهم على المواقف المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

شعور

يتشكل إحساس بالراحة والإنسانية الكاملة داخل المعوق وهو يرى احترام الأصحاء له، حيث يشعر بمعنى اندماج المعوقين مع غيرهم بتنسيق متساوٍ وحر، دون تمييز؛ مما يحقق في ذاته التكافؤ مع بقية المجتمع، وهذا الشعور مطلبٌ يحتاج إليه كل معوق، والعكس من ذلك سيشعر بأضرارٍ عدّه أولها الألم النفسي الذي ينتابه، والإحساس بالتهميش ورفض قبوله من المجتمع، بالإضافة إلى الأضرار الجسدية التي قد تصيبه جراء عدم تجهيز الأماكن بما يتناسب مع وضعه الصحي.

غرامات صارمة

وأبدى "سعود العواد" أسفه من عدم صرامة رجال المرور مع المخالفين الذين يوقفون سياراتهم في المواقف المخصصة للمعوقين، داعياً إلى تطبيق غرامات صارمة كما هو معمول به في الكثير من الدول، مشيراً إلى أنّ وقوف الأصحاء في مواقف للمعوقين سواء في المجمعات التجارية أو الجهات الحكومية زاد عن حده؛ مما يدل على غياب ثقافة البعض وتساهله أو اللامبالاة وعدم احترام المعوق.

زيارة وتجربة

وبيّن "محمد العرب" أنّه زار الكثير من دول العالم، ورأى كيف يكون احترام مواقف المعوقين، حيث يحضر الحزم في معاقبة المخالف، مضيفاً أنّ ثمة مخاطر يتعرض لها المعوق في حال لم يجد موقفاً خاصاً به قريباً من المكان الذي يريد الذهاب إليه، إذ كادت أن تدهسه سيارة مسرعة، والسبب أنّه اضطر لإيقاف سيارته بعيداً لأنّ أحدهم استولى على المواقف المخصصة لأمثاله.

جهد مضاعف

ولفت "عبدالرحمن الخميس" إلى أنّ الجهد يتضاعف بالنسبة للمعوق حينما يتنقل بين الطريق والرصيف صعوداً ونزولاً، ويزداد الضرر في حال كان يحمل بعض الحاجيات كأوراق وملفات المراجعة للدوائر الحكومية أو حتى مشترياته من الأسواق.

ملصق على السيارة

ونوّه "سلطان العمير" بأهمية أن تحمل سيارة ذوي الاحتياجات الخاصة ملصقاً يدل على كون صاحبها من هذه الفئة، وذلك حتى يسهل على رجال المرور سحب أو رصد المخالفات لكل من تسول له نفسه إيقاف سيارته في الأماكن المخصصة لذوي الإحتياجات الخاصة.

مخاطر وأضرار

وشدد "صالح الملحم" على ضرورة أن تكون هناك حملات توعوية لكافة شرائح المجتمع، تهدف إلى رفع مستوى الوعي حول حقوق المعوق واهمية احترامها، مبيناً أنّ من لا يحترم مواقف المعوقين يضاعف الجهد الذي يبذلونه أثناء نقل ما يحملونه، وربما يتعرضون لمخاطر أثناء عبور الطريق أو المشي بين مسارات مواقف السيارات، إذ قد يصطدم بهم من لم يستطع رؤية الكرسي المتحرك.

عوائق وحواجز

وقال "عبداللطيف الجعفري" -رئيس جمعية المعوقين بالأحساء- "من حقوق المعوق الأساسية هي توفير المناخ الذي يساعدهم على تذليل المصاعب، وتسهيل المواصلات وتبني مشروعات تمكنهم من المرور إلى الأماكن المراد الوصول إليها، والجهة التي لا توفر مواقف لهذه الفئة هي تبني حاجزا ليعيق ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول إليها، وبما أنّ ذوي الإعاقة الجسدية أكبر أقلّية في العالم فهم بحاجة إلى إزالة الحواجز التي تقابلهم أثناء مراجعة الدوائر الحكومية، والقطاعات الخاصة، والتسوق، والتنزه، والسياحة، حتى يشعروا أنّهم ضمن أفراد المجتمع".

احترام المعوق

وأضاف "الجعفري" أنّ المملكة أولت ذوي الاحتياجات الخاصة عناية بالغة، من خلال نظام متكامل صدر بمرسوم ملكي لرعاية المعوقين، وتوّج بجهود رائدة عن طريق جهات مختصة، معتبراً أنّ إغفال هذا الجانب من بعض الجهات يُعدُّ قصوراً فيما تتطلبه الحكومة الرشيدة، إضافة إلى أنّ مثل هذه التهيئة من حقوق المعوق على تلك الجهة المقصرة، إذ تعد قضية مجتمع، داعياً من سلم من الإعاقة لتذكر أنّه قد يُبتلى بها، وقد يعاقب بعدم إحترامه للمعوق في دنياه وآخرته، لأنّه ألحق الضرر وضيّق وسلب حقاً من حقوق الغير.

تسجيل المخالفات المرورية

وأشار "الجعفري" إلى أهمية أن تحث الإدارة العامة للمرور منسوبيها على التشدد في تسجيل المخالفات على من يقف في المواقف الخاصة للمعوقين، معتبراً وقوف بعض الأصحاء في المواقف المخصصة للمعوقين قلّة وعي وانعداماً في الثقافة، وذلك ما دفعهم إلى هذا السلوك، بالإضافة إلى عدم وجود عقوبة تحد من تصرفهم، حيث ينظر بعض الأصحاء إلى هذه المواقف أنّها متاحة للجميع وقريبة من الجهة المقصودة.

تعاون مجتمعي

وتمنى "الجعفري" أن يكون هناك تعاون من جميع أفراد المجتمع في تنفيذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويؤدي الجميع واجبه في العمل للوصول إلى المجتمع الشامل للجميع، دون حواجز، حيث نمد يد العون لإخوة لنا ابتلاهم الله -عز وجل- بإعاقة، منعتهم من تأدية بعض الأعمال بالطريقة التي يؤديها غيرهم، وأن نساهم في تحطيم القيود، وإزالة الحواجز التي تقف عقبةً أمام كل معوق يتطلع إلى العيش مع مجتمعه، ليستشعر معنى المساواة مع غيره من الأصحاء.

ساوت الأفراد والضباط بالمدنيين .. ورفع مكافأة نهاية الخدمة إلى راتب 6 أشهر

زيادات للعسكريين تشمل بدل النقل والخطر والعدوى وتعويض العجز والتقاعد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/18/article785192.html

الرياض عبدالسلام البلوي

أيَّدت اللجنة الأمنية بمجلس الشورى التعديلات التي أقرها مجلس الخدمة العسكرية في شعبان الماضي على نظامي خدمة الضباط والأفراد، وخلصت في تقريرها المعروض للمناقشة في مستهل جلسة الشورى التي ستعقد غداً الاثنين، إلى التوصية بالموافقة على التعديلات والزيادات الواردة في 6 بنود على النظامين.

وعلمت "الرياض" من مصادرها أن التعديلات تخص زيادة بدلات النقل والخطر والعدوى والتعويض بسبب العجز أو التقاعد للضباط والأفراد، وهي تصب في مصلحة الضباط والأفراد في القطاعات العسكرية، كما أنها ساوتهم بزملائهم موظفي الخدمة المدنية.

ودرست اللجنة الأمنية زيادة بدل النقل ورفعه لجميع الرتب العسكرية ومساواتهم بالمراتب المدنية، وزيادة بدل العدوى والضرر للضباط من 300 إلى 750 ريالاً وبدل الخطر من 300 إلى 600 ريال للضباط الذين قد يتعرضون للخطر نتيجة طبيعة عملهم، وتم تحديد هذه الفئات، ومنهم أطقم الطائرات ماعدا الضابط الطيار، ومشغل الأسلحة لحصول كلٍ منهما على علاوة 35%، واحتساب كل سنة في الطيران بسنة ونصف في التقاعد، وإعطائهما أقدمية سنة لرتبة ملازم أول ، وسنة لرتبة نقيب، كما أن النظام لا يجيز الجمع بين علاوتين لنفس العمل.

وأوصت اللجنة الأمنية كذلك بالموافقة على زيادة بدل العدوى للأفراد من 200 إلى 750 ريالاً ومساواتهم بزملائهم الضباط والمدنيين، وزيادة بدل الخطر لهم لتصبح 600 ريال بدلاً من 400 ليتساووا مع الضباط والمدنيين.

ومن الزيادات التي أقرها مجلس الخدمة العسكرية وأوصت بها أيضاً اللجنة الأمنية، زيادة تعويضات الضباط والأفراد في حالة التقاعد بسبب العجز عن العمل أو بلوغ السن النظامي أو الوفاة من ثلاثة أشهر إلى 6 أشهر.

ومن التعديلات النص على معاملة الفريق أول معاملة مرتبة الوزير، ويعامل الفريق معاملة المرتبة الممتازة، ومعاملة اللواء معاملة المرتبة الخامسة عشرة، كما يصرف للعميد كبدل نقل شهري 1200 ريال وللعقيد والمقدم والرائد 900 ريال، وللنقيب وحتى الملازم 700 ريال .

وترى اللجنة الأمنية أن التعديلات المشار إليها تُعد نقلة نوعية فيما يُمنح للضباط والأفراد من علاوات، وان هذه العلاوات جاءت لمساواة الرتب العسكرية فتمت مساواة الأفراد مع الضباط فيما يتعلق بعلاوة الضرر والعدوى وبدل الخطر مما يرفع من مرتبات الأفراد ويُحفزهم على العمل ويحقق العدالة في هذا المجال الهام للقطاعات العسكرية.

وأكدت اللجنة على أهمية هذه الزيادات للضباط والأفراد نظراً لطبيعة العمل في المجالات العسكرية وهي مهمة للأفراد بشكل خاص لما ستضيفه في زيادة رواتبهم أثناء الخدمة العسكرية، كما أن زيادة مكافآت نهاية الخدمة من ثلاثة رواتب فعلية إلى كامل الراتب بما فيه من علاوات وبدلات إلى 6 رواتب ستكون عامل مساعد على الاستقرار المالي للمتقاعد ومساعدته على أعباء الحياة بعد تقاعده.

ولم تجر اللجنة أي تعديل على المواد لكونها درست دراسة باستفاضة من قبل المجلس العسكري وهيئة الخبراء وقد رأت اللجنة أنه من غير المناسب التعديل عليها لكونها جاءت في الأساس لتساوي وضع العسكريين مع بعضهم، ومساواتهم بالمدنيين في كثير من العلاوات.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

مليون حالة انتحار كل عام

الاكتئاب أزمة عالمية.. و450 مليون مضطرب نفسي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/18/article_710602.html

"الاقتصادية" من جدة

أوضحت سميرة الغامدي رئيس مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة الخيرية، أن الإحصاءات الدولية بينت أن أكثر من 450 مليون شخص في العالم يعانون اضطرابات نفسية وهناك الكثير ممن يعانون مشكلات نفسية، مؤكدة أن الصحة النفسية جزء أساسي من الصحة العامة وتمثل الأساس اللازم لضمان العافية للفرد وتمكين المجتمع من تأدية وظائفه بشكل فعال.

جاء ذلك على خلفية مشاركة السعودية العالم أجمع من أجل رفع مستوى الوعي العام حول قضايا الصحة العقلية وتعزيز المناقشات المفتوحة حول الاضطرابات العقلية وتشجيع الاستثمارات المستمرة في توفير متطلبات الوقاية منها ودعم خدمات العلاج.

وذكرت أن شعار اليوم العالمي للصحة النفسية هذا العام "الاكتئاب أزمة عالمية" يأتي لما يمثله الاكتئاب من مرض شائع في مختلف أنحاء العالم، حيث إن هناك 350 مليون شخص يعانون آثاره ويختلف عن التقلبات المزاجية المعتادة والاستجابات الانفعالية قصيرة الأمد للتحديات التي تواجه المرء في حياته اليومية، مشيرة إلى أنه قد يصبح حالة صحية خطيرة ولاسيما عندما يستمر لفترة طويلة، وتراوح شدته بين معتدلة وحادة.

وتحتفي السعودية باليوم العالمي للصحة النفسية تحت شعار "الاكتئاب أزمة عالمية" بعدد من الفعاليات خلال الفترة من 3 حتى1434/1/10هـ في محافظة جدة برعاية وزارة الصحة ممثلة في إدارة الصحة النفسية والاجتماعية، بالتعاون مع مستشفى الصحة النفسية، وبرنامج مستشفى الأمل في جدة، وجمعية حماية الأسرة الخيرية بإشراف منظمة الصحة العالمية.WHO

ونوهت الغامدي إلى أن الاكتئاب قد يتسبب في معاناة الشخص المصاب به معاناة كبيرة إلى جانب سوء أدائه في العمل والمدرسة وبين أفراد أسرته، وقد يؤدي في أسوأ مراحله إلى إقدام الشخص المصاب على الانتحار. وتؤدي محاولات الانتحار إلى ما يُقدّر بمليون حالة وفاة كل عام، ويرتبط ما يزيد على نصف هذه الحالات بوجود اضطرابات نفسية سابقة لدى مرتكب الانتحار، ويتزايد عبء الاكتئاب وغيره من الحالات الصحية النفسية على مستوى العالم.

وقالت رئيس مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة الخيرية إن الاحتفاء بهذا اليوم العالمي يشمل محاضرات وندوات حوارية يقدمها عدد من الاستشاريين في مجال الطب النفسي وتعقد في مستشفى الصحة النفسية ومستشفى الأمل في جدة. وتختتم الفعاليات في الغرفة التجارية الصناعية في جدة السبت الموافق 1433/1/10هـ، مشيرة إلى أن هذا اليوم يعيش الذكرى الـ 20 حيث كان أول احتفاء به في عام 1992م بناء على مبادرة من الاتحاد العالمي للصحة النفسية وهو منظمة دولية للصحة النفسية مع أعضاء وشركاء في أكثر من 150 بلداً.

"صحة" عسير: ننسِّق مع الوزارة لنقله إلى مستشفى متقدِّم خارج المنطقة

4 مستشفيات ترفض استقبال شاب مفصول الرقبة عن العمود الفقري

المصدر: جريدة سبق الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/UOqfde

نادية الفواز- سبق- أبها:
ناشد المواطن محمد بن يحيى مشلوي عسيري وزير الصحة التحقيق في رفض أربعة مستشفيات، منها اثنان حكوميان، استقبال شقيقه المصاب، القابع حالياً بمستشفى محايل عسير العام، الذي تعرَّض لحادث مروري مساء الثلاثاء الماضي على الطريق الدولي الرابط بين محافظتَيْ رجال ألمع ومحايل عسير، بالقرب من بلدة الحيلة.
وقال المواطن إن شقيقه علي (27 عاماً) من منسوبي الجيش العربي السعودي بوزارة الدفاع "اللواء الثامن عشر بمدينة خميس مشيط"، وأُصيب بإصابات بالغة في الرأس والرقبة، ورفضت المستشفيات استقباله بحجة عدم وجود "سرير شاغر".
وطالب عسيري، الذي يسكن برجال ألمع، وزارة الصحة مساعدته على نقل شقيقه من مستشفى محايل العام؛ لضَعْف الإمكانات الطبية والعلاجية فيه.
وأوضح عسيري أن شقيقه تعرَّض لحادث مروري بمحايل عسير إثر انحراف مركبته عن المسار الصحيح، وسقوطها مباشرة في عبَّارة لتصريف مياه الأمطار، وكان برفقته اثنان تعرضا لإصابات متوسطة، عبارة عن سجحات وكدمات في أنحاء متفرقة من الجسم، في حين أُصيب شقيقه بإصابات بالغة، عبارة عن تهشم في الجمجمة من الأمام والخلف، إضافة إلى أن الرقبة أصبحت مفصولة عن العمود الفقري.
ولفت إلى أن أطباء مستشفى محايل العام لم يتمكنوا من اكتشاف إصابته في الرقبة إلا بعد ثلاثة أيام من دخوله، موضحاً أن شقيقه في غيبوبة تامة.
وقال: إن الطبيب أبلغهم بأن حالة شقيقه الصحية ستكون مستقرة بعد 72 ساعة؛ ما أدى إلى مطالبة إدارة مستشفى محايل العام بسرعة مخاطبة أربعة مستشفيات، اثنان منها حكوميان، هما "عسير المركزي ـ المستشفى العسكري بخميس مشيط"، إضافة إلى مستشفيَيْن خاصَّيْن، هما "أبها الخاص ـ مستشفى السعودي الألماني"، إلا أن جميع هذه المستشفيات اعتذرت عن عدم قبول حالته بحجة أنه لا يوجد لديها "سرير شاغر".
وطالب شقيق المصاب وزارة الصحة والشؤون الصحية بعسير بسرعة التدخل، ونقل شقيقه لأي مستشفى به إمكانات عالية نظراً لحالته الصحية الحرجة. لافتاً إلى أن أطباء مستشفى محايل العام أشاروا إلى إمكانية نقله في الوقت الحالي لأي مستشفى.
من جانبه أوضح الناطق الإعلامي بـ"صحة" عسير، سعيد بن النقير، أن إصابة المريض علي عسيري صعبة جدًّا؛ حيث يوجد لديه إصابة غائرة بالدماغ، ودرجة الوعي لديه " 5 على 15"، وقد عُمل له الإسعافات الأولية من قِبل طبيب المخ والأعصاب بمستشفى محايل العام، حسب الأصول الطبية، ويحتاج إلى عملية ترقيع، وجارٍ العمل على التنسيق مع الإدارة العامة للطوارئ بالوزارة؛ لنقله إلى أحد المستشفيات المتقدمة خارج المنطقة، وفق ما تتطلبه حالته الصحية.

تم إدراج الأسماء بخط اليد بلا حضورٍ للمقابلة الشخصية

قبول طلابٍ لم يجتازوا الاختبار التحريري في الجامعة الإسلامية

المصدر: جريدة سبق الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/gQqfde

يوسف سفر- سبق- المدينة المنوّرة:
علمت "سبق" أن عدداً من الطلاب المرشحين للدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، تقدّموا بشكوى حول ترشيح عددٍ من الطلاب غير الأسماء المعلنة، وبمتابعةٍ من قِبل المشرف التنفيذي على البرنامج تم الحصول على الكشف المرسل للدراسات بموجب خطاب عميد كلية الدعوة وأصول الدين رقم 1787 / 33 وتاريخ 1433 / 11 / 16، حيث لوحظ وجود اسمين بخط اليد ضمن الأسماء المرسلة أحدهما لم يدخل الاختبار والآخر لم يجتز الاختبار التحريري، وقد أضيف هذان الاسمان من قِبل رئيس القسم (تحتفظ "سبق" باسم الطالبيْن).
كما تم تدقيق الأسماء المرسلة من الدراسات العليا والذين صدرت لهم قرارات القيد وبمقارنتها بأسماء المرشحين وجد أن هناك مجموعة من الطلاب أرسلت ملفاتهم للدراسات العليا بطريقةٍ غير نظامية وصدرت لهم قرارات قيد، مع أنهم ليسوا من ضمن الطلاب المرشحين ولم يجتازوا اختبار القبول الذي أجرته اللجنة ولم يدخلوا المقابلة الشخصية وهم 13 طالباً (تحتفظ "سبق" بأسمائهم)، وتم رفع خطاب بالتجاوز إلى مدير الجامعة الإسلامية بتاريخ 1433 / 11 / 28.

العثور على الفتاة السعودية المختفية ببريطانيا

المصدر: جريدة اليوم الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/63293.html

خالد سجاف – الدمام
اكدت مصادر مطلعة في سفارة خادم الحرمين في بريطانيا لـ"اليوم" انه تم العثور على الفتاة المفقودة اسماء السبيعي البالغة من العمر (16) عاما في احد مراكز الرعاية الاجتماعية في وسط لندن ، مشيرة الى ان الفتاة بصحة جيدة ولا تزال التحقيقات جارية لمعرفة اسباب اختفائها.
وكانت الفتاة قد اختفت ظهر الخميس الماضي خلال توجهها إلى مدرستها الخاصة ببريطانيا في ظروف غامضة وقامت شرطة (كينغيستون) البريطانية يالبحث عن الفتاة المفقودة أسماء السبيعي (16 عاماً) حيث قامت بإطلاق نداءات عاجلة لمساعدتها في البحث عن الفتاة وتقديم أي معلومات عنها وإبلاغ الشرطة فوراً ، كما نشرت الصحف البريطانية خبر اختفاء الفتاة السعودية وتناقلت وسائل التواصل الاجتماعي تويتر وفيس بوك صورها، وكانت صحيفة (يور لوكل جاردين) البريطانية قد نشرت مواصفات الفتاة كاملة حيث بينت أن الفتاة أسماء طالبة تبلغ من العمر 16 عاماً وطولها خمس أقدام ونصف ومتوسطة الجسم وكانت ترتدي قبل اختفائها حجابا بني اللون وعليه زهور خضراء اللون ، وسترة جلدية وحذاء باللون الابيض وتحمل حقيبة سوداء.

تساؤل عن تقنين الأحكام

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121118/Con20121118548592.htm

صالح إبراهيم الطريقي

في الأسبوع الماضي، فصلت المحكمة الجزائية في العاصمة المقدسة بقضية عائلة «شتمت» موظفي دولة «رجال هيئة الأمر بالمعروف» وهم يؤدون عملهم، وجاءت العقوبة: «الأب 35 يوم سجن و 45 جلدة»، «الأم 60 يوم سجن و 60 جلدة»، «البنت الكبرى 30 يوم سجن و30 جلدة»، «البنت الصغرى 150 يوما و120 جلدة.«

في نفس الأسبوع، قضت المحكمة الجزائية في مكة المكرمة بسجن فتاة يوما و 30 جلدة تلفظت ورمت حذاءها على موظفي دولة «رجال هيئة الأمر بالمعروف» وهم يؤدون عملهم.

من المؤكد أن التعدي لفظيا أو جسديا على موظف دولة يؤدي عمله يستحق من قام بهذا الجرم عقوبة أعلى من التعدي على مواطن عادي، ليس لفروقات فردية بين البشر، بل لأن الموظف ممثل لهيبة الدولة، ويجب أن تصان هذه الهيبة، فهي الكفيلة أو صمام الأمان لأمن المجتمع.

ولكن ما لفت انتباهي تلك الفروقات في الأحكام، ففي قضية العائلة جاءت عقوبة القدوة «الأب والأم» مجتمعة أقل من عقوبة الفتاة الصغرى، رغم أن التعدي ـ كما يقول نص الحكم ـ لفظي من الجميع، ومن الطبيعي حين يرى الصغير قدوته يقوم بعمل ما، أن يقلده أو يمارس عنفا لفظيا أكبر؛ لأن «القدوة» كرادع أخلاقي لهذا الصغير لم يعد موجودا أو أصبح مشاركا بالجريمة، فكيف حكم على الصغرى بعقوبة أعلى من القدوة «الأب والأم»، فيما المنطق يقول إنها تستحق العقوبة الأقل؟

الملفت أكثر تلك الفروقات بين قضية العائلة وقضية الفتاة، ومن المؤكد أن كل قضية ذهبت إلى قاض في نفس المحكمة، فاختلفت الأحكام فيما بين القاضيين.

فهل لو ذهبت قضية العائلة لنفس القاضي الذي حكم على تلك الفتاة سيختلف الحكم، خصوصا أن الجريمة واحدة، وإن بدا أن الفتاة رمت حذاءها، إلا أن العائلة «قامت بالبصق»؟

وهذا ما يجعلني أتساءل: أما آن الأوان لتقنين الأحكام في هذه القضايا، حتى لا تبدو متناقضة، فيأخذ الصغير أعلى عقوبة فيما قدوته أقل، وتأخذ الأسرة عقوبة تختلف تماما عن عقوبة الفتاة رغم أن الجريمة واحدة؟

والأهم: أما آن الأوان لإيجاد عقوبة بديلة في قضايا التعزير، التي يمكن للقضاء التعديل فيها لعدم وجود نص يوقف الاجتهاد؟

وهنا أنا أتساءل، أما الرأي فعند أهل الاختصاص.

خطة زمنية لتحويل فروع المحافظات" إلى جامعات مستقلة

الشورى يوافق على تحمل الدولة رسوم اختبار القدرات لأول مرة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121119/Con20121119548764.htm

فارس القحطاني (الرياض)

وافق مجلس الشورى أمس على أن تتحمل الدولة المقابل المالي لامتحان القدرات العامة للطلاب والطالبات المتقدمين لأول مرة وتضمين التكاليف المالية في ميزانية وزارة التعليم العالي.

كما وافق المجلس على وضع خطة زمنية لتحويل فروع الجامعات في المحافظات إلى جامعات مستقلة، كما وافق على ضبط وتوجيه عقود برامج التعاون العلمي والبحثي في الجامعات السعودية.

كذلك وافق المجلس على المصادقة على تعديل مونتريال 1997م وتعديل بكين 1999م في ما يخص بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

كما وافق المجلس على مشروع لائحة دور الرعاية الاجتماعية بالصيغة المرفقة، فيما أقر توصية إضافية قدمها عضو المجلس الدكتور عبدالملك الخيال نصها «على العاملين في الدور الاجتماعية الإلمام بطرق الإنعاش القلبية للمسنين، وبذلك تدخل هذه التوصية ضمن لوائح النظام».

إلى ذلك وافق المجلس على مشروع نظام مركز التقويم والاعتماد الأكاديمي العسكري.

فيما أسقط المجلس عددا من التوصيات الإضافية على تقرير وزارة التعليم العالي والجامعات، ومنها توصية عضو المجلس الدكتور عبدالله الدوسري، والداعية إلى دراسة إلغاء أو دمج كليات المجتمع وتحويلها إلى كليات علمية أو طبية متخصصة تمنح شهادة البكالوريوس، فيما سقطت توصيتان لعضو المجلس الدكتور عبدالرحمن العطوي وكانت الأولى تدعو إلى إحداث وحدة إرشاد ديني واجتماعي وأسري في الملحقيات الثقافية لرعاية المبتعثين وأسرهم في هذه الجوانب، والثانية دارسة إمكانية إنشاء جامعة مستقلة لعلوم التربية والتعليم.

كما سقطت توصية قدمها عضو المجلس الدكتور خالد السيف تنص على أن تقوم وزارة التعليم العالي بإعداد آلية يتم من خلالها إيجاد تصنيف وطني لتصنيف الجامعات السعودية فيما بينهما وفيما بين الكليات المتماثلة فيها.

وسقطت توصية للواء الطيار عبدالله السعدون تنص على تعاقد وتعاون الجامعات والكليات الناشئة مع جامعات عالمية عريقة من دول مقترحة للاستفادة مما لديها من مناهج وأعضاء هيئة تدريس ونظم.

مؤكدة وجود أخطاء فادحة وإهمال كبير .. الصحة:

إغلاق مستشفى باقدو والدكتور عرفان بالكامل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121119/Con20121119548782.htm

حسين هزازي (جدة)

اعتمد وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، أمس، قرارا يقضي بإغلاق مستشفى باقدو والدكتور عرفان العام بالكامل، على إثر وفاة الطفل صلاح الدين يوسف عبداللطيف جميل، وتكرار مخالفات المستشفى منذ عام 1430هـ، وصدور عدة قرارات بالمخالفات المرصودة ضد المستشفى الذي أصبح وضعه غير آمن للمرضى.

وأوضحت وزارة الصحة، أنه تم تشكيل لجنة طبية ضمت في عضويتها استشاريين في العناية المركزة والجودة والتخدير والجراحة، قامت بدراسة ملف الطفل المتوفى صلاح الدين واستمعت إلى أقوال الأطباء والفنيين ذوي العلاقة، إضافة إلى أقوال ذوي المتوفى، كما اطلعت على التقارير المقدمة من اللجنة الهندسية المتخصصة، والتي شكلت لهذا الغرض للوقوف على وضع التجهيزات الطبية في المستشفى، بعد الاستماع لأقوال الوكيل الشرعي الذي أكد وجود مخالفات بالمستشفى.

وأتمت اللجنة كافة تحقيقاتها وأوصت باستكمال التحقيقات النظامية من قبل لجنة المخالفات الطبية في الحق العام وفقا لنظام مزاولة المهن الصحية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 40) وتاريخ 1426/11/4هـ، وكذلك إبلاغ فضيلة رئيس الهيئة الصحية الشرعية بصورة من قرار اللجنة لإحاطة فضيلته بما تم اتخاذه (للحق الخاص) وفقا لنظام المؤسسات الصحية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/59) وتاريخ 1423/11/3هـ.

وتضمن القرار إغلاق المستشفى بالكامل لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ صدور القرار والاستمرار في الإغلاق إلى أن يتم التأكد من أن جميع الإجراءات في المستشفى تتفق مع معايير الأمن والسلامة حفاظا على صحة المرضى.

وأوضحت الوزارة، أن لجنة النظر في مخالفات المؤسسات الصحية الخاصة قد استندت في قراراتها على عديد من الوقائع منها: أن فريق الإنعاش القلبي الرئوي بالمستشفى لم يتعامل بالطريقة العلمية الصحيحة مع الحالة، إضافة إلى عدم توفر عوامل السلامة لإجراء العمليات بقسم الأشعة، حيث إن الغرفة كانت غير مجهزة للتخدير الكامل والإنعاش القلبي الرئوي، كذلك لوجود قصور في الإشراف من قبل إدارة المستشفى والمختصين بالمستشفى عند استلام الموقع بعد الصيانة واختبار المخارج بالطرق العلمية المعروفة، (حيث تم فحص مصدر الأكسجين من قبل الجهة المختصة بالمستشفى وتبين أن الغاز المؤمن من قبل المورد هو أكسيد النيتروجين وليس الأكسجين).

وأبانت الوزارة أن هذا القرار يأتي انطلاقا من حرص الوزارة في الحفاظ على صحة وسلامة المرضى والاهتمام بتجويد الخدمات الصحية المقدمة من القطاع الصحي الخاص، وأكدت «أنها لن تتهاون مع أي قصور يمس صحة وسلامة المواطنين والمقيمين وأنها ستستمر في اتخاذ أقصى العقوبات والإجراءات النظامية تجاه أي مؤسسة صحية لا تلتزم بمعايير الجودة المطلوبة للخدمات الصحية وذلك بهدف إلزامها بتحسين أوضاعها وإزالة كل الملاحظات وفق ما تنص عليه الإجراءات النظامية».

وأهابت الوزارة بالقطاع الصحي الخاص باعتباره شريكا استراتيجيا في التنمية الصحية بأهمية التزامه كما هو مأمول منه بالمعايير العلمية المتعارف عليها للجودة النوعية لكي تقدم للمستفيدين خدمات صحية ذات جودة عالية، وقدمت عزاءها وصادق مواساتها لذوي الطفل المتوفى، تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته وألهم ذويه الصبر والسلوان.

عكاظ" تفتح ملف مشاريع جدة وتكشف تعطل تنفيذ الجسور والأنفاق بسبب شبكات الصرف والمياه والكهرباء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121119/Con20121119548786.htm

إبراهيم شهاب (جدة)

شكا لـ «عكاظ» أهالي جدة تعثر تنفيذ العديد من المشاريع والجسور التي نفذتها أمانة محافظة جدة، كما تذمروا من رداءة الطبقة الأسفلتية وكثرة التعرجات إضافة لعدم تناسق قنوات الصرف الصحي وموازاتها بالطبقة الأسفلتية.. فلماذا تأخر تنفيذ تلك المشاريع عن المواعيد المحددة لها حتى الآن.

بداية تحدث عيضة عبيد المالكي من سكان جدة فقال : أستغرب وجود مطبات في بعض المشاريع المنفذة والمهمة، منها بداية تقاطع شارع ولي العهد مع شارع الستين ما يسبب إرباكا لحركة السير وتزاحما شديدا بسبب تمهل السائقين طويلا قبل عبور النفق بسببها.

فيما ذكر وجدي محمد المطيري أن هناك تعرجات في جسر تقاطع التحلية مع شارع الأربعين، مع عيوب فنية ظاهرة لا يمكن إنكارها، وأضاف : هناك بعض التصاميم المنفذة لا تساعد السائق على السير بشكل سليم بسبب ضيق التقاطعات تحت الجسور، إلى جانب عدم احترام بعض قائدي المركبات لآلية تنظيم السير ما يستوجب رقابة مرورية في ظل عدم قيام الأمانة بالمشاركة مع المرور في حملة توعية لطريقة الانعطاف وتغيير المسار أسفل معظم الجسور الحالية.

واستطرد المطيري : فرحنا كثيرا بتنفيذ المشاريع المهمة والحيوية إلا أن ما يحزننا ويزعجنا هو الأخطاء الواضحة في معظمها، إذ لا تكاد تمر بنفق أو جسر إلا وتصطدم بخلل يتسبب في إرباك السائقين ويؤدي إلى تباطؤ حركة السير.

الزحام في التحلية

عبدالعزيز محمد الزراع ذكر من جهته أن تنفيذ جسر شارع الأمير ماجد مع تقاطع شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز «التحلية» يعد من أضخم المشاريع التي قامت بها الأمانة ومن أهمها، حيث سهل وبشكل ملحوظ حركة السير اليومية ذهابا وإيابا إلا أن الإنجاز تأخر في بعض أجزاء المشروع والأمر يحتاج إلى تسريع أكثر.

أما بندر عيضة المالكي فتساءل عن سبب تأخر مشروع تنفيذ نفق تقاطع طريق المدينة مع شارع صاري، وهو الأمر الذي تسبب في ازدحام شديد وشبه تعطل لحركة السير بشكل يومي، إذ أن مدة التنقل التي تستغرق ربع ساعة أصبح التوقف المتكرر يضاعف الوقت لثلاث مرات.

وتحدث أنس عبدالله عن قنوات الصرف الصحي وعدم تناسقها مع الطبقة الأسفلتية فقال : من الملاحظ أنه في بعض الشوارع توجد قنوات للصرف الصحي، حيث أغطيتها مفتوحة في بعض الشوارع وفي بعضها مكسورة وبعضها يتم التحذير من العيوب التي تعتريها بوسائل بدائية مثل وضع الأخشاب أو القطع الحديدية أو «براميل» بعيدا عن محاسبة المقصرين أو التحذير بطرق علمية ومنظمة، وأشار إلى أن من أهم العيوب التي صاحبت المشاريع المنجزة عدم وجود إضاءات تحذيرية «عيون القطط»، خصوصا في الأرصفة التي تشكل بدايات تفرع الطرق الرئيسية والفرعية.

مخاوف الفاجعة

حسام سمير الحربي، رضا محمد القثامي، مهند صالح الغريبي وأحمد عبدالعالي المالكي تساءلوا : بعد تنفيذ الأنفاق والجسور هل ما حدث في الأمطار السابقة من كوارث سيتكرر أم أن الأمر مأخوذ به في حسبان أمانة جدة ومقاولي مشاريعها ؟.

الناطق الإعلامي : لا داعي للقلق

وللإجابة عن كثير من هذه الأسئلة والملاحظات سألت «عكاظ» المتحدث الإعلامي في أمانة جدة الدكتور عبدالعزيز النهاري فقال: كل المشاريع التي تم إنجازها والتي ما زالت تحت الإنشاء بها مضخات لشفط المياه وتحويلها إلى الأماكن المخصصة لها، وهناك مشاريع تمت إعادة تجهيزها من جديد تمهيدا لوضع مضخات تستوعب أكبر كمية من المياه تحسبا لأي طارئ.

الناطق الإعلامي في أمانة جدة أضاف : لا يوجد ما يبعث على القلق عند هطول الأمطار، فقد عالجت الأمانة جميع مشاكل الأنفاق والجسور وهي مجهزة فنيا لتصريف كميات المياه مهما كان حجمها.

وفي ما يخص تعرجات الطبقة الأسفلتية وكثرة المطبات في بداية الأنفاق أو في بعض الجسور قال إن ذلك لا يعني رداءة التنفيذ بل ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، وذلك لأنه يوجد بداخلها فلاتر المضخات التي تشفط المياه وتمنع تسريبها، وأكد أنه لا توجد هناك أخطاء فنية لأن الأمانة سعت جاهدة لاختيار الشركات التي لديها مهندسون يملكون خبرات عالية لتنفيذ المشاريع بدقة متناهية.

واستطرد أما المشاريع التي لم يتم إنجازها الآن فهي لم تكن جميعها مشاريع متعثرة، وإنما لأن وقت الانتهاء منها لم يحن بعد وستنتهي في وقتها باذن الله.

يشار إلى أن المركز الإعلامي التابع للأمانة كشف عن نحو 38 مشروعا تتضمن ما يزيد على 40 نفقا وجسرا، انتهى منها 21 مشروعا وهناك 4 تحت الإنشاء و 5 في طور الترسية و 10 أخرى تخضع للدراسة، وكل هذه المشاريع سيتم إنشاء عدادات إلكترونية في مواقع إنشائها، تتضمن بيانات تفصيلية عنها، ومن بينها مشروع تقاطع شارع الأمير ماجد مع شارع الروضة، الذي انتهى تنفيذه في وقته المحدد، وهو عبارة عن تنفيذ نفق أسفل طريق الأمير ماجد «شمال، جنوب»، بثلاث حارات في كل اتجاه، حيث بلغت قيمة عقده 85.5 مليون ريال.

وأعلن الناطق الإعلامي في أمانة جدة الدكتور النهاري عن انتهاء مشروع تقاطع طريق الأمير ماجد مع شارع ابن باز، الذي يحتوي على جسر على طريق الأمير ماجد باتجاه «شمال، جنوب»، بثلاث حارات مرورية في كل اتجاه، بقيمة 45309622 ريالا، وأوضح أن من بين المشاريع التي تم تنفيذها في وقتها المحدد، مشروع تقاطع طريق الأمير ماجد مع شارع صاري، الذي يتكون من تنفيذ جسر أعلى شارع الأمير ماجد باتجاه شمال، جنوب، بثلاث حارات مرورية في كل اتجاه، إضافة إلى المداخل والمخارج الدائرية بقيمة 78981340 ريالا.

إعادة التصميم يؤخر تنفيذ أكبر مشروع

طبقا للنهاري تم الانتهاء من تنفيذ مشروع جسر ونفق تقاطع طريق الأمير ماجد مع شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز «التحلية»، وهو عبارة عن جسر أعلى طريق الأمير ماجد بثلاث حارات مرورية في كل اتجاه، ونفق أسفل شارع محمد بن عبدالعزيز باتجاه شرق، غرب، وتبلغ قيمته 137820094 ريالا، واعترف النهاري بأن تنفيذ المشروع تأخر قليلا بسبب تعارض مسار تنفيذه مع أحد خطوط البترول ما أسفر عن إجراء بعض التعديلات على التصميم.

خطوط وقود تعطل مشروعاً

وقال إن العمل بمشروع جسر أعلى شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز بثلاث حارات مرورية في كل اتجاه انتهى وتبلغ قيمته 22844575 ريالا، وأفاد بأن المشروع تأخر قليلا بسبب وجود أربعة خطوط وقود تتعارض مع إنشاء الجسر.

وأفاد النهاري أن مشروع شارع الأمير ماجد مع شارعي عبدالله السليمان وباخشب أنجز بنسبة 100 %، حيث يتألف المشروع من نفق شمال، جنوب وهو يمر أسفل شارعي عبدالله السليمان وباخشب بالإضافة إلى جسر شرق، غرب على امتداد شارع عبدالله السليمان ويمر أعلى شارع الأمير ماجد.

وتأخر المشروع نوعا ما بسبب إجراء بعض التعديلات على التصاميم الخاصة بكل من النفق والجسر وبلغت تكلفة المشروع 113 مليون ريال.

وأوضح مدير المركز الإعلامي أن المشروع يتألف من نفق أسفل طريق الملك عبدالعزيز شمال، جنوب في كل اتجاه ثلاثة مسارات، وواجه المشروع عائق اتصال شبكة تصريف مياه الأمطار والسيول وغرفة المضخة بالبحر، ولكن تم الانتهاء منه بعد تأخير بسبب إجراء بعض التعديلات على التصميم الخاص بالمشروع بالإضافة إلى تعارض مسار تنفيذ المشروع مع كابلات الألياف البصرية وبلغت قيمة هذا المشروع 123 مليون ريال.

مشاريع متعثرة

أما المشاريع غير المنجزة فأفاد المركز الإعلامي بأنها أربعة مشاريع فقط وجار العمل عليها ومتوقع تنفيذها في وقتها المحدد، وذكر الدكتور النهاري أن مشروع تقاطع طريق المدينة مع شارع صاري يعد من أهم المشاريع التي لم تنجز بعد، حيث يتضمن المشروع تنفيذ نفق على شارع صاري، بحارتين مرورية في كل اتجاه، ومن المتوقع الانتهاء منه

قريبا، وتبلغ قيمته 104359926.75 ريال، وتصل نسبة الإنجاز فيه إلى 50 %، ويواجه بعض المعوقات المتمثلة في ظهور زيادة في كمية ترحيل خطوط الهاتف وأيضا ترحيل خطوط تصريف مياه الأمطار والسيول وخطوط تصريفها، وقال إنها تتعارض مع أعمال النفق ويجب تحويلها.

إيقاف تنفيذ مشروع

وأفاد المركز الإعلامي أن أعمال الصيانة في البيعة وبقشان وسقالة الصيد وجسر المشاة تم إيقافها حاليا بسبب تباطؤ المقاول في تنفيذ المشروع، حيث أنجز فقط 14 % من العمل، وحتى الآن لم يتضح بعد موعد الانتهاء من هذا المشروع الذي بلغت قيمته 3596550 ريالا.

أما بالنسبة لتقاطع طريق المدينة مع الأمل فإنه يعتمد على تنفيذ جسر أعلى طريق المدينة المنورة، ولم يتم الانتهاء منه حتى الآن وإن كان المتوقع أن ينتهي في التاسع عشر من شهر شعبان 1434هـ وقيمة العقد لهذا المشروع 94299180 ريالا، وقال النهاري إن تقاطع طريق التحلية مع شارع المكرونة يتكون من نفق على شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز بثلاث حارات مرورية في كل اتجاه، ومن المتوقع الانتهاء منه في العشرين من شهر شعبان 1434هـ، وتبلغ قيمة المشروع 73810112 ريالا.

أسئلة حائرة

من المسؤول عن هذه المشاريع المتوقفة والمتعطلة والمتعثرة؟!.

لماذا لم يتم التنسيق مسبقا بين أمانة جدة صاحبة هذه المشاريع الهامة والقطاعات المتسببة في التعطيل لمصلحة الصرف الصحي وشؤون المياه والكهرباء، وكيف وضعت دراسات هندسية بهذا الحجم دون أن تراعي وجود تمديدات بمثل هذه الخطورة؟.

هذه الأسئلة وغيرها ستحاول «عكاظ» أن تبحث لها عن إجابات واضحة بالحوار الشفاف مع جميع الأطراف المختصة لتضع الحقيقة كاملة أمامكم في نهاية المطاف.

لجنة لنقل المعلمين والمعلمات ذوي الظروف الخاصة بالرياض

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121119/Con20121119548779.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)

اعتمد مدير عام التربية والتعليم بمنطقة الرياض الدكتور إبراهيم عبدالله المسند التشكيل الجديد للجنة لنقل المعلمين والمعلمات من ذوي الظروف الخاصة حسب الإجراءات والضوابط والتي اعتمدها مؤخرا صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم تحت مسمى اللجنة الفرعية لنقل المعلمين والمعلمات من ذوي الظروف الخاصة ويرأسها مساعد المدير العام للتربية والتعليم للشؤون المدرسية.

وأوضح مساعد المدير العام للتربية والتعليم للشؤون المدرسية رئيس اللجنة سليمان علي المقوشي أن اللجنة تضم في عضويتها كلا من مدير الإشراف التربوي الدكتور محمد السمان، ومديرة الإشراف التربوي جواهر الشثري، ومدير شؤون المعلمين خالد علي القحطاني، ومدير إدارة التربية الخاصة عبدالرحيم عبدالرحمن آل الشيخ، ومديرة التربية الخاصة للبنات، ومدير إدارة الوحدة الصحية الدكتور وحيد الخميس، وأمينا للجنة ومهمتها النظر في الحالات التي يسمح فيها بنقل المعلم أو المعلمة حسب الضوابط، ومنها إصابة المعلم أو المعلمة أو أحد أبنائهما أو زوج المعلمة أو زوجة المعلم بمرض لا يمكن علاجه في مكان عمله فإنه ينقل إلى المكان الذي يرغب النقل إليه، ويتطلب لذلك توفر التقارير الطبية اللازمة، كذلك من يكون وحيد والديه من المعلمين والمعلمات فإن الضوابط تسمح بنقله حسب الشروط المحددة لذلك ومنها أن تكون والدته مطلقة أو أرملة.

8 معلمات يعترضن على الندب للخبر والدمام ومدرستهن تؤكد الحاجة لهن

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/454193

الدمام – «الحياة»
تقدمت 8 معلمات بشكوى إلى وزير التربية والتعليم، معترضات على قرار نقلهن الذي وصفنه بـ «التعسفي». ونقلت المعلمات الثماني اللاتي يدرسن التربية الفكرية في مدارس الدمج، من منطقتي المدينة المنورة وتبوك، إلى محافظة القطيف، قبل نحو شهرين، بعد نحو 8 سنوات من المطالبة بالنقل، إلا أنهن لم يهنئن بالنقل، الذي أتاح لهن أن يكن بجوار منازلهن، بعد سنوات من «معانات التشتت»، إذ صدر قرار بتكليفهن بالعمل في مدارس أخرى، في الدمام والخبر.
ورفضت المعلمات، الدوام في مدارس الدمام والخبر، بحسب ما أكدن لـ «الحياة»، وقلن: «لن نتوجه إلى هذه المدارس، لأن قرار الندب إليها تعسفي، إذ لم يمض على نقلنا سوى شهرين. ولم تكتمل فرحتنا»، معتبرات الندب «تصرفاً غير مُحق، لاسيما أن المدارس التي تم نقلنا إليها لا تعاني نقصاً في معلمات التربية الفكرية. فيما إدارة مدرستنا التي كنا نعمل بها أكدت احتياجها لنا، ولم تتجاوب الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة الشرقية مع طلبها»، وطالبن المدير العام للتربية والتعليم في الشرقية، بـ «إعادة النظر في المشكلة وحلها».
وأبدت مديرة المدرسة الابتدائية الثانية في القطيف، التي كانت تعمل فيها المعلمات، اعتراضها على نقلهن إلى مدارس أخرى، مؤكدة «حاجة المدرسة لهن». فيما أوضحت المعلمات اللاتي رفعن خطاباً إلى وزير التربية والتعليم (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن «قرار الندب إلى مدارس في الدمام والخبر، لم يكن عادلاً، ولا يمت إلى الحس الإنساني بصلة، فنحن أمضينا 8 أعوام ننتظر الحصول على المكرمة السامية، في التثبيت والنقل إلى مكان قريب من منطقة سكنانا في القطيف، وحصلنا على ذلك بعد عناء طويل، وغربة عن الأهل والأطفال».
وأوضحت المعلمات أنه تم نقلهن، من قبل مكتب التربية والتعليم في الدمام، إلى مدارس الدمام والخبر، «بسبب الاحتياج هناك»، مستدركات «أن هذا غير صحيح، فالمدارس التي تم ندبنا إليها، ليست بحاجة إلى معلمات، فنصاب المعلمات اللاتي يُدرسن يتراوح بين 15 إلى 17 حصة، وهو النصاب الطبيعي للمعلمة. فيما كان نصابنا في الابتدائية الثانية في القطيف، التي نقلنا منها يتراوح بين 18 إلى 20 حصة. والأولى بقاؤنا فيها، وبخاصة بعد المعاناة الطويلة من طلب النقل والتثبيت».
فيمـــا حصلـــت إحدى المعلمات المنتدبات، على رد من الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة الشرقية، يفيد بأن «الندب جاء بناءً على النقص في معلمات التربية الفكرية، في الدمام والخبر، ولاسيما الأخيرة، إذ تواجه نقصاً في مدارس الدمج، فتم ندب المعلمات من المدرسة إلى مدارس أخرى بحاجة لهن».
وقالت إحدى المعلمات الثماني، لـ «الحياة»: «إن مديرة المدرسة التي نعمل فيها، أرسلت خطاباً إلى مكتب التربية والتعليم في محافظة القطيف، نفت فيه وجود تكدس لمعلمات التربية الفكرية في المدرسة أو وجود زيادة. وأكدت أن عدد المعلمات يتوافق مع احتياج الطالبات. كما أكدت في الخطاب أن طلب الندب جاء من مدرسة واحدة فقط، وليس مدارس عدة. ما أدى إلى نقص وإرباك في المدرسة التي تم سحب المعلمات منها، وإحداث عجز في عدد المعلمات»، لافتة إلى أن «نصاب المعلمات المكلفات هو 18 حصة، وحاجة المدرسة لهن ضرورية. وهن لا يشكلن أي زيادة في عدد معلمات التربية الفكرية».

الضغوط تتزايد لوقف رسوم العمالة" والمهندسون" يعتبرون تطبيقها مستحيلاً"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/454266

الرياض، الدمام - «الحياة»
كثّف رجال الأعمال الضغوط أمس على وزير العمل عادل فقيه، بعد يوم فقط من إعلانه موافقته على إعادة درس قرار وزارته المتعلق بفرض رسوم تبلغ 200 ريال شهرياً عن كل عامل وافد يزيد على عدد السعوديين في المنشأة. إذ انتقدت الهيئة السعودية للمهندسين القرار، واعتبرت أن تطبيقه «مستحيل». واتهمت وزارة العمل بالتسرع في اتخاذه، فيما دعت الغرفة التجارية في المنطقة الشرقية إلى وقف تطبيقه حتى الانتهاء من إعادة درسه.
وذكر رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمهندسين المهندس حمد الشقاوي أن القرار يمثل «عبئاً ثقيلاً» على المنشآت في قطاعي الاستشارات الهندسية والبناء والتشييد. وقال إنه يفترض أن تكون هناك استثناءات لمثل تلك المنشآت التي يكون تحقيق متوسط العمالة الوطنية على الوافدة شبه مستحيل فيها.
وأضاف أن قرار وزارة العمل لامس نواحي إيجابية عدّة في سوق العمل المحلية، ولكنه تجاهل نقاطاً مهمة كان من الأجدر التنبّه لها، وعلى رأسها مهنة الهندسة التي لا يشكل فيها السعوديون نسبة كافية، إذ إن نسبتهم لا تتعدى 25 في المئة من عدد المهندسين العاملين في السعودية. ولفت إلى أنها ليست المرة الأولى التي تقوم وزارة العمل بفرض قوانين من دون درسها بشكل كافٍ.
وترأس رئيس «غرفة الشرقية» عبدالرحمن الراشد اجتماعاً لرجال الأعمال في المنطقة أمس خصص لمناقشة القرار. وأكد المجتمعون أن له آثاراً سلبية تنطوي على الإضرار بمسيرة قطاعات حيوية على نحو لا يخدم تنمية قطاع الأعمال ودعمه، ليكون رافداً رئيساً في التنمية الوطنية. وطالب المجتمعون بوقف تنفيذه ريثما تتضح نتائج دراسته.

العدل: 58٪ من وظائف القضاة "شاغرة"

الميزانية تشمل 4 آلاف وظيفة.. لم يشغل منها سوى 1600

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121476&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد
كشفت وزارة العدل لـ"الوطن" عن بلوغ عدد وظائف القضاة التي لم يتم شغلها في الوزارة خلال ميزانية العام الحالي الـ58%. وقال مصدر قضائي رفيع- فضل عدم كشف اسمه لـ"الوطن"- إن الأعداد الحقيقية للوظائف التي تم شغلها بلغت 1600 وظيفة خلال ميزانية العام الحالي، مشيرا إلى أن نسبة المشغول وصلت إلى 42% خلال العام الحالي.
وأكد المصدر القضائي أن ميزانية العام الحالي منحت 4 آلاف وظيفة، فيما لا تزال هناك 2400 وظيفة على مرتبة قاض لم يتم شغلها بعد.

وكان قد دار جدل واسع في الأوساط القضائية حول أعداد القضاة المعينين في الوزارة ما بين مؤكد على وجود أعداد شاغرة، ومستبعد لتلك الفكرة والتأكيد على أن أعداد القضاة في الوقت الراهن كافية.
وتشير المعدلات العالمية إلى أن كل 100 ألف نسمة يخصص لهم 7 قضاة، إلا أن الواقع في السعودية يشير إلى أنه تم تخصيص 22 قاضيا لكل 100 ألف نسمة. وتدافع وزارة العدل عن نفسها في مسألة تأخر البت في القضايا، حيث تؤكد أن مسؤولية التأخير تأتي من المتخاصمين، أو وجود دعاوى كيدية تعوق عمل المحاكم.
يذكر أن تقريرا إحصائيا لوزارة العدل ذكر أن عدد القضاة في المملكة بلغ نحو 1450 قاضيا، فيما أظهر تقرير للوزارة نوقش في مجلس الشورى – نشرته "الوطن" في 2012/6/13- أنها بحاجة إلى نحو 2000 قاض، مع توجيه مجلس الشورى انتقادات للوزارة لطلبها هذا العدد من القضاة، على الرغم من وجود خريجين متخصصين في الشريعة، وانتهاء بما تدفعه من ملايين مقابل إيجار سنوي للمقار، بينما يمكنها أن تشتريها.

"الصحة": لا تأمين على المواطنين قبل 5 سنوات

مصادر لـ الوطن: المشروع عاد إلى نقطة البداية لتصحيح مساره

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121409&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي
جددت وزارة الصحة رفضها تطبيق التأمين الصحي على المواطنين، مؤكدة أن ذلك لن يتم قبل خمس سنوات، داعية إلى التريث إلى حين انتهاء اللجان التي تدرس الأمر من جميع جوانبه وإعلان نتائجها.
أكدت ذلك مصادر مطلعة بالوزارة، مشيرة إلى أن المقام السامي الكريم وجه بدراسة تطبيق التأمين الطبي على المواطنين، فيما وجه وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة مجلس الخدمات الصحية بالتنسيق مع مجلس الضمان الصحي التعاوني حول تطبيق التأمين الصحي على موظفي الدولة، ومن المقرر الانتهاء منه في غضون خمس سنوات.
وأضافت المصادر لـ"الوطن" أن التوجيهات السامية جاءت في مسعى لحماية المواطن وضمان عدم تحميله أي أعباء مادية كركن وقاعدة أساسية في تطبيق التأمين الصحي، وأن تطبيق أي شكل من أشكال التأمين الصحي يجب أن يدرس بشكل مستفيض قبل تطبيقه على المواطنين السعوديين بهدف تجويد الخدمة الصحية.
وأشارت إلى أن مشروع نظام التأمين الصحي على المواطنين عاد إلى نقطة البداية في خطوة لتصحيح مساره، ليعتمد حاليا على منظومة علمية ودراسات وتجارب دول سبق لها تطبيق كثير من الأنظمة، مؤكدة أن مشروع التأمين الصحي سيدرس بتأنٍ للوصول إلى توصيات يمكن تحقيقها على أرض الواقع من خلال تطبيق أنظمة وبرامج تؤدي إلى رعاية صحية متكاملة وشاملة ذات جودة عالية ومردود اقتصادي جيد.
وبينت المصادر أن الهدف الأساس من الأخذ بفكرة التأمين الصحي التعاوني في المملكة هو تطوير وتنمية القطاع الصحي ورفع جودته، والحد من الهدر والازدواجية، بشرط أن يتم ذلك بطريقة تكافلية تستمد من ديننا الحنيف ومجتمعنا.
وكان الربيعة أكد في وقت سابق أن التأمين الطبي يعد مصدر تمويل، ولا يشكل نوعاً من أنواع تطور الخدمات الطبية، كما أنه يحتاج إلى دراسة واسعة تقوم بها الوزارة حالياً من خلال أربع ورش عمل، إحداها مع مجلس الشورى. وأشار إلى أن تطبيق أي شكل من أشكال التأمين الصحي التعاوني يجب أن يدرس بشكل مستفيض قبل تطبيقه على المواطنين، وأن الهدف من التأمين الصحي تجويد الخدمة الصحية للمواطن.
من جهة أخرى، استقبل وزير الصحة أمس في مكتبه بديوان الوزارة السفير النيجيري لدى المملكة أبو بكر شيهو بونو. وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مجال الصحة.

تعطُّل المصاعد وتعقيد الإجراءات صعوبات تواجه كبيرات السن في مكتب ضمان مكة المكرمة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/19/587199

جدة – تهاني البقمي

شهد المكتب الرئيسي للضمان الاجتماعي في منطقة مكة المكرمة "نساء" أمس الأول، ازدحاماً وتدافعاً بين المراجعات، بعد ربط التقاعد بالضمان الاجتماعي.

"الشرق" التقت عدداً من كبيرات السن، اللاتي اشتكين من تعقيد الإجراءات، وافتقاد المبنى لوسائل المساعدة والراحة، وتعطل دورة المياه الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك المصاعد، ما يسبب لهن مشقة في الصعود عن طريق الدرج الجانبي، كما اشتكين من أسلاك الكهرباء، وعدادات السنترال، والكاميرات المفتوحة أمام المارة، وغياب المرشدات والاكتفاء بلوحات ورقية إرشادية.

وقالت أم مبارك، التي لم تجد كرسيا تنتظر عليه، وجلست في مقدمة الباب الرئيس للمدخل: "أنا أرملة مسؤولة عن ستة أبناء، لا يصلني من الضمان الاجتماعي إلا 500 ريال، وراتب زوجي المتوفى يبلغ 1985 ريالا، والمبالغ متوقفة منذ شهرين، وحضرت لمراجعة المكتب منذ السابعة، ولم يتم الانتهاء من أوراقي، إضافة إلى سوء معاملة الموظفات.

واشتكت أم ليان، من عدم تهيئة المبنى، وتعطل دورات المياه التي تحتاجها كبيرات السن دوماً، وتساءلت ما فائدة المصاعد إن كانت معطلة ولا تستخدم ؟.

وأوضح مدير عام الضمان الاجتماعي في مكتب جدة محمد مصلح اللحيان، أن الازدحام الحاصل صباحاً كان بسبب تحويل نظام التقاعد إلى العمل الآلي، وحضور المواطنين للاستفسار، على الرغم من إمكانية الاستفسار من المنزل على رقم السجل المدني.

من جانبها قالت مديرة القسم النسوي تغريد الجزائري لـ"الشرق": بالنسبة لتعطل المصعد فإن المكتب نسائي ولا نستطيع إدخال عمال الصيانة إلا بعد انتهاء الدوام،

وبالنسبة للأسلاك فهي لأجهزة سنترال وكاميرا، وقمنا برفع طلب لنقلها بالكامل إلى قسم الرجال، وقريباً ستحل المشكلة.

وعن أسباب الازدحام أوضحت الجزائري، أنها بسبب حضور حالات للاستفسار عن سبب نقص الضمان، وإسقاط بعضها منه لربطه بالتقاعد.

أعيدوا النظر في نظام تعويض براءة المُتهمين.. المبالغ ضعيفة"!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/19/article785519.html

إن معاناة من تضرر من بقائه في دائرة التوقيف يتطلب إيجاد نظام تعويضات جديد، بآلية وملامح محددة، بل وبمعايير ومبادئ، حتى يكون قوياً ومتكاملاً ومنصفاً، سواء فيما يتعلق بالمواطن المتضرر، أو المؤسسة التي قد يلحقها الضرر، أو أي جهة أخرى، بحيث يكون هناك تعويض مجزٍ وجيد، كما أنه من المُهم سد الفجوة القضائية من حيث التنسيق بين ديوان المظالم والجهات المُتخصصة الأخرى، مع إيجاد حلول لبعض القضايا التي تأخذ وقتاً طويلاً جداً في إجراءات عقيمة وغير مجدية.

ولو تمعنا في الأحكام الصادرة؛ فإنها تُعد ضعيفة جداً مقارنةً بما نسمع ونقرأ عن ما يصدر من تعويضات عن المسجون في دول عربية وعالمية، وهو ما يُحتم تحمل المسؤولية في ذلك وتسريع الإجراءات، وعدم التهاون في الموضوع نهائياً.

حق التعويض

وقال الشيخ "خالد الداود" -قاضٍ في محكمة الاستئناف الإدارية بديوان المظالم-: أنه إذا كان السجن بغير حق وثبت عدم إدانة المسجون بما نسب إليه، فله الحق بالتعويض، ولو كان الآمر بالسجن شخصاً له قيمة معنوية كبيرة وثبت أن السجن على غير حق، مضيفاً أن التعويض عن السجن يختلف باختلاف الناس والأحوال؛ فسجن الوزير ليس كالموظف العادي، وسجن الضابط ليس كالفرد، وسجن المتزوج ليس كالأعزب في حال عدم إدانتهم، لافتاً إلى أن الأحوال تختلف في المسجون فقد يكون السجن دعوة كيدية للشخص، وربما يكون تجاوز مدة الإيقاف في نظام الإجراءات الجزائية، أو في الحكم الصادر ضده، كإبقاء السجين أكثر من المدة المحكوم فيها، فهذه أحوال التعويض فيها تختلف.

أحكام ضعيفة

وأضاف أن ديوان المظالم يختص بقضايا التعويض على السجين، لكن مع الأسف فإن الأحكام الصادرة ضعيفة جداً مقارنة بما نسمع ونقرأ عن ما يصدر من تعويضات عن المسجون في دول عربية وعالمية، مُشدداً على أهمية إيجاد نظام يضع معايير ومبادئ للتعويض عن السجن، حتى يكون قوياً ومتكاملاً ومنصفاً؛ لأن الأحوال تختلف، فقد يسجن تاجر صاحب عقارات وأملاك بغير وجه حق، فيترتب على سجنه تعطيل وخسارة في الكثير من الأعمال، متسائلاً: من يتحمل ذلك؟، ذاكراً أنه لابد من نظام ينصف التاجر وينصف الفرد العادي، مُقترحاً أن يشارك فيه عدد من المختصين.

التعويض يختلف بحسب حال الشخص (مسؤول، موظف، متزوج، أعزب، ضابط، فرد،..) أو تجاوز مدة «الجزائية»

أهل الخبرة

وأشار إلى أنه يسمع عن صدور أنظمة، إلاّ أن من شارك بها أُناس ليسوا من أهل الخبرة، مُشدداً على أهمية الاستعانة بأهل الاختصاص، وأن لا يقلوا عن عشرين شخصاً، ناصحاً أن يكون منهم خمسة من القضاة الذين يحكمون في قضايا التعويض عن السجن؛ لأنهم قريبون من الواقع ولديهم خبرة.

وعن دمج قضية التعويض بالقضية الأساسية بدلاً من رفع قضية تعويض جديدة، مما يؤدي إلى صعوبة الإجراء المتبع فيها، أوضح الشيخ "الداود" أن التوجه لديوان المظالم في قضايا التعويض عن السجن من الأمور التي ترتبط بالقضية الأساسية، فإذا كانت القضية في المحاكم العامة وثبت عدم إدانة المحكوم، فإنه يُنظر في القضية عن التعويض من يقف عليها في المحكمة العامة، مؤكداً على أن مسألة التنازع لها اختصاصها وتتدرج حتى تُحل.

فجوة كبيرة

وقال:"يوجد فجوة كبيرة ليس فقط على مستوى التعويضات، بل حتى على مستوى القرارات"، متأسفاً على أن هناك لجاناً مختصة، لكنها قد تطول وتستمر أشهر، وربما سنوات، فيتضرر الكثير من المواطنين، مُشدداً على أهمية تحمل المسؤولية

في ذلك وتسريع الإجراءات في إنهاء أي تنازع اختصاص، أو ما يتعلق بأي نوع من أنواع القضايا، موضحاً أن تقدير التعويض يعود إلى القاضي، لافتاً إلى أنه في الوقت الحاضر الأحكام في ذلك ضعيفة، فحينما يسجن موظف فإن التعويض الذي يقدر في الأيام التي أوقف فيها يتم عن طريق النظر إلى راتبه، فيُقسم ويضرب في ثلاثة على اعتبار أنه حبس (24) ساعة، ثم تعويضه بتلك الطريقة!.

مراعاة البريء

وعن أهم القضايا التي يرى أن يكون عليها تعويض، أكد على أن أي قضية يوجد فيها متهم تثبت عدم إدانته يحق له التعويض، مضيفاً أن الكثير من القضايا تبين أنهم أبرياء وسجنوا دون وجه حق، بل إن منهم من وصل سجنه إلى ستة أشهر، وهناك سنة، ثم ثبت عدم إدانته، ذاكراً أنه حتى من يوقف ليوم واحد فقط له الحق في التعويض، موضحاً أن هناك من يسجن ثم تثبت براءته، فيخرج ولا يطالب بتعويض؛ لأنه لا يعلم بذلك الحق، مُشدداً على أهمية أن يطالب الشخص بالتعويض ولو بعد سنوات من خروجه، داعياً إلى ضرورة مراعاة وضع المسجون البرئ، من حيث الوضع الاجتماعي والنفسي، مشيراً إلى أن المادة المنصوص عليها في ديوان المظالم مقرة، إلاّ أنه لابد من التشديد على تطوير النظام؛ لحفظ حقوق المسجونين الذين ثبتت براءتهم.

وأضاف: لابد أن يمنح من يمنع من السفر التعويض؛ لأن المنع من السفر هو في حكم السجين، خاصة أن من يُمنع من السفر قد يكون مرتبطاً بأمور هامة مثل العلاج، أو توجد لديه تجارة تضررت بمنعه من مغادرة البلاد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إخصائية نفسية تطالب بتحرك جماعي لتغيير السلوكيات

فقدان الحنان الأسري يعرّض 45 ٪ من أطفال السعودية للعنف

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/19/article_710772.html

«الاقتصادية» من جدة

حذرت إخصائية نفسية سعودية من تنامي ظاهرة العنف ضد الأطفال، مشيرة إلى أن الإحصاءات الصادرة عن الشؤون الاجتماعية والتي تؤكد تعرض 45 في المائة من أطفالنا للعنف تحمل مؤشراً خطيراً وتلزمنا بضرورة التحرك بشكل جماعي من أجل إطلاق حملة توعوية تستهدف شريحة كبيرة من المجتمع لمعالجة الوضع الحالي، ولا سيما من قبل القائمين على وزارة التربية والتعليم لوجود شريحة كبيرة من الطلاب يتعرضون لألوان من التعنيف اللفظي والجسدي سواء داخل المدارس أو في المنازل.

وقالت سناء سمير الهويلي الإخصائية النفسية صاحبة مركز الذكاءات المتعددة للتوزيع والنشر، أن الحالات التي رصدها برنامج الأمان الأسري الوطني والذي رصد بوجود أكثر من 500 حالة عنف ضد الأطفال في العام الماضي 2011 بزيادة كبيرة عن الحالات المسجلة في العام الذي سبقه والتي بلغت 292 حالة، تؤكد أن هناك حالات إساءة في المعاملة وإهمالا للأطفال الأمر الذي يحتاج إلى تعديل جذري في السلوكيات بالنسبة للأم والأب، وضرورة التعرف بشكل كبير على كيفية التعامل مع الابن سواء كان مزعجا أو مبدعا.

وأضافت: هناك صفات لابد أن تتعرف الأسرة عليها للطفل لتحدد طريقة التعامل من خلالها، فالطفل المزاجي كثير الحركة أو قد تكون لديه صعوبة نطق أو تأخر نطق، لا يلتزم بالوعود والعهود، لا يستمع للأوامر ويطبقها، يحاول إثارة انتباه من حوله بالصراخ ودفع الأشياء لإثارة غضب من حوله، فهو طفل عنيد يقوم بأمور يرفضها الوالدان لإثارة غضبهم، يحاول لفت الانتباه بشتى الطرق، التمسك بالأشياء والتعلق بها، أحيانا لديه سلوكيات لفظية بذيئة، لكن ينبغي عدم مقابلة العنف بالعنف من الأهل والإخوة، وعدم التفرقة بين الأبناء لفترة طويلة، ويجب أن يكون العقاب بالإهمال أو

بالعزل، ويجب أن تتفق الأم والأب وأن يكونوا حازمين سويا ليزيدا إحساسه بالخطأ، وفي نفس الوقت في حال استجابته يُعطى مكافأة فردية لفظية وهدية واستخدام عبارات المدح، مع عدم المبالغة حسب حجم المشكلة أو الموضوع.
وتطالب الهويلي بأن يكون هناك حوار مستمر مع الطفل من الأم بالذات، ويجب توضيح الخطأ من دون غموض، ولتهدئة الطفل المزعج يتم وضع اليد حول الكتفين بالنسبة للفتاة، واليدين حول الفخذين بالنسبة للأولاد، مع تغيير نبرة الصوت عند الخطأ والصواب، مشددة على ضرورة التعامل بالحب والحنان فقد قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - (ما كان اللين في شيء إلا زانه وما نزع من شيء إلا شانه)، فكوني لينة أيتها الأم وأيها الأب، وما أجمل أن يتم التعامل بحب.

صادقت على اعترافاتها والقتيل وصل متوفّى للمستشفى
معلِّمة تقتل زوجها طعناً في خميس مشيط

المصدر: جريدة سبق الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/iUqfde

نادية الفواز –سبق- أبها:
قتلت معلّمة زوجها في محافظة خميس مشيط أمس الأول، وأقرت بذلك، وصدقت على اعترافاتها.
وعلمت "سبق" من زميلات المعلّمة في منطقة عسير أن لديها طفلة واحدة من زوجها.
وقال الناطق الإعلامي لشرطة منطقة عسير، المقدم عبدالله آل شعثان، إنه ورد بلاغ من المستشفى السعودي الألماني بوجود مواطن سعودي مصاب بطعنات، ووصل إلى المستشفى متوفّى، ونُقلت زوجته إلى المستشفى وهي في حالة انهيار عصبي.
وأضاف بأنه على الفور انتقلت فِرق الأدلة الجنائية وفِرق التحري لمعاينة الموقع واتباع الإجراءات المعتادة في مثل هذه القضايا، وتم تحويل القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

مقهى الموارد البشرية يناقش آليات الحد من تسرب الموظفين بالقطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/414964

سالي جاد الله ـ جدة
ضمن فعاليات منتدى جدة للموارد البشرية 2012م في دورته الرابعة والذي ينطلق السبت المقبل بفندق جدة هيلتون تحت شعار «نحو تنمية بشرية مستدامة» برعاية وحضور وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه، يشارك نادي جدة

للموارد البشرية بمقهى الموارد البشرية لطرح ومناقشة تحديات القطاع الخاص في الاحتفاظ بالموظفين فضلًا عن الخروج بنموذج عملي يمّكن الشركات من استخدامه للحد من التسرب الوظيفي إلى جانب توحيد المفاهيم المستخدمة في استبقاء الموظفين.وبيّن الدكتور سمير بن محمد حسين رئيس منتدى جدة للموارد البشرية 2012م رئيس لجنة الموارد البشرية بغرفة جدة أن المنتدى سيركز هذا العام على التطبيقات الحديثة لدى قطاعات الأعمال المختلفة، حيث يتناول عرضًا لأفضل ممارسات الموارد البشرية من حيث آليات التوظيف والتأهيل الوظيفي والحفاظ وتطوير المواهب السعودية في مجالات قطاعات الأعمال التي تضم مجالات التصنيع والبناء والتشييد والتجزئة والخدمات.

وأضاف د. حسين أن منتدى جدة للموارد البشرية الذي ينظمه مكتب الدكتور إيهاب بن حسن أبوركبة بشراكة استراتيجية مع وزارة العمل ولجنة الموارد البشرية بالغرفة التجارية الصناعية بجدة يُعد أكبر تجمع لمدراء وخبراء الموارد البشرية في سعي من غرفة جدة لزيادة حجم شبكة المعارف وأن يكون فرصة لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة للشركات.

وأبان د. سمير حسين أن المنتدى عزز في نسخه الثلاثة الماضية لبناء الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، والتركيز على العنصر البشري وخاصة الكفاءات الوطنية كأداة أساسية لمواجهة تطورات وتحديات عصر الأعمال الحديث، وتطوير بيئة العمل لمواكبة التغيرات الجديدة ورفع التنافسية وزيادة الإنتاجية.

وأوضح د. حسين أن منتدى جدة للموارد البشرية سيركز على التطبيقات الحديثة لدى قطاعات الأعمال المختلفة، موضحًا أن المنتدى الذي يحظى برعاية شركة موارد الإعمار القابضة (CPC) والبنك الأهلي رعاة ماسيين، ومجموعة شركات الزاهد ومجموعة فقيه وشركة بيبسي بقشان رعاة بلاتينيين، والشركة السعودية للكهرباء وشركة المُثلى لخدمات البرمجيات MenaITech رعاة ذهبيين، وشركة ندية للتمور راعيا داعما، وشركة الإكسير للحلول الاستراتيجية شريكا استراتيجيا، سيعرض أفضل ممارسات الموارد البشرية من حيث آليات التوظيف والتأهيل الوظيفي والحفاظ وتطوير المواهب السعودية في مجالات قطاعات الأعمال الأكبر والأسرع نموا في المملكة والتي تضم مجالات التصنيع والبناء والتشييد والتجزئة والخدمات.

وكشف د. حسين أن المنتدى يهدف لاستيعاب التوجهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية ودعم تطبيق أفضل ممارسات الموارد البشرية في القطاعات الأكبر والأسرع نموا في سوق العمل السعودي، والاستفادة من التطبيقات الحديثة فيما يخص أنشطة ومهام الموارد البشرية والتعريف بمفاهيم جديدة لتطوير بيئة عمل محفزة للكوادر الشابة إلى جانب معرفة أساليب تقنين نقل المعرفة للكفاءات الوطنية.ويشارك في إدارة المقهى أعضاء نادي جدة للموارد البشرية وهم كلٌ من الأستاذ طارق العمودي مدير الموارد البشرية للمملكة العربية السعودية بشركة بروكتل اند جامبل، والمهندس عمر نجار نائب الرئيس للموارد البشرية بشركة كريستل، والدكتور خالد الكريمي المدير العام التنفيذي للخدمات المساندة بشركة عبداللطيف جميل المحدودة، والأستاذة مجدولين بخاري مدير أول المواهب العالمية والتطوير التنظيمي بشركة كريستل.

يُشار إلى أن منتدى جدة للموارد البشرية يستهدف أصحاب ورجال الأعمال ومدراء العموم والتنفيذيين وأصحاب القرار ورؤساء ومدراء الموارد البشرية في المنظمات وأخصائيي الموارد البشرية ومدراء التخطيط والتطوير والتدريب ومدراء التوظيف ومدراء إدارة المواهب ومدراء شؤون الموظفين وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وطلاب الجامعات والمعاهد ومكاتب التوظيف ومستشاري الموارد البشرية ومنسوبي بيوت ودور الخبرة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لا .. للتسعير

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/19/article_710757.html

عبد الله باجبير

أنا مواطن مثل غيري من المواطنين أرجو أن أجد سلعة رخيصة .. "لحم .. خضار .. أرز .. خبز .. لبن"، لكن هذه أمنية لن تتحقق ولا في الأحلام .. ولكن لا بد من الإشادة في الوقت نفسه بتوجه شركة المراعي بإيضاح مباشر للرأي العام، وعبر الإعلان في الصحف المحلية عن خلفيات الأسباب وراء رفع أسعار بعض منتجاتها، وكيف أن شركة المراعي دأبت على إحاطة وزارة التجارة بكل المستجدات فيما يخص التحديات التي تواجه صناعة الألبان من خلال اجتماعات وخطابات مباشرة، أو عن طريق مجلس الغرف التجارية، وكان آخرها خطابها لوزير التجارة بتاريخ 19 تشرين الأول (أكتوبر) 2012، هذا يعني أن وزارة التجارة لم تفاجأ بزيادة شركة المراعي سعر الحليب "المنكه"، وهي الزيادة الأولى منذ بداية إنتاجه قبل أكثر من 20 عاما، هل جاء تدخل وزارة التجارة إذن استجابة لضغط الرأي العام؟ أرجو مخلصا ألا يكون هذا هو السبب أو حتى أحد الأسباب، ذلك أن دور وزارة التجارة هو التأكد من عدم قيام شركة أو فرد أو أي جهة بممارسة الاحتكار، وطالما أنه لا يوجد هناك احتكار من قبل شركة المراعي، بل هناك منتجات مشابهة بسعر أقل وأخرى بسعر أعلى فلم يكن هناك أي مبرر لتدخل وزارة التجارة في التسعير .. لما لهذا التدخل من تداعيات سلبية ليست في مصلحة المستهلك ولا في مصلحة صناعة الغذاء في المملكة على المدى الطويل، وسيؤدي مثل هذا التدخل إذا استمر إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والمهم، بل الاستراتيجي، لما يشهده العالم من تقلبات وصعوبات في توفير المواد الخام ومشتقاتها، وكل أنواع المواد الأولية شهدت ارتفاعات ملحوظة على مستوى العالم كله، فكان طبيعيا أن ينعكس ذلك على أسواق المملكة، خاصة في المواد الغذائية، فقد ارتفعت أسعار الخضراوات واللحوم والأرز والبقية تأتي، وهذه حقيقة لا مفر منها، الأسعار دائما وأبدا سترتفع في كل شيء ولا تعود الأسعار أبدا إلى الوراء، والتدخل في التسعير لا يكون ضمن الحلول، بل يفاقم المشاكل، عن طريق انعدام المعروض في الأسواق، وانظر ما حدث في الدول الاشتراكية التي تبنت سياسة التسعير، لا الأسعار انخفضت ولا الأشياء توافرت في الأسواق .. نعم لا بد من مساعدة الطبقات الفقيرة، لكن ليس عن طريق التسعير، لكن عن طريق الجمعيات التعاونية، وقد طرح هذا الموضوع من سنوات طويلة وما زال حبيس الأدراج .. بقيت نقطة أخيرة في موضوع تدخل وزارة التجارة في التسعير ومحاولتها توحيد الأسعار، كيف والحال هذه "التميز بين المنتجات" مع تفاوت الجودة من منتج إلى آخر. وتطول قائمة سلبيات التدخل في التسعير وقد حرصت على ألا أخوض في أن المملكة تنتهج سياسة السوق الحرة، بمعنى أن السوق تحدد الأسعار وركزت على أن واجب وزارة التجارة ــ من وجهة نظري ــ حماية الجميع من الاحتكار، الذي هو مرفوض شرعا وقانونا ونظاما وعرفا، أما التسعير فهو ليس من مصلحة الجميع على المدى الطويل، بل يحمل مخاطر شح أو اختفاء المنتجات الغذائية .

التنمية هي القضية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121119/Con20121119548879.htm

عبدالله ابو السمح

نحن يجب أن نؤمن وأن نعلم أبناءنا في المدارس أن قضيتنا الأولى التي يجب أن نبذل كل جهد لتحقيقها هي التنمية الشاملة.. الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، بالتنمية والتركيز عليها سوف نحقق وجودنا وتقدمنا ونتحول إلى مجتمع متطور حضاري، وبالتنمية يمكننا حماية بلادنا وتحقيق الأمن بكل أنواعه الغذائي والصناعي والعلمي، الآخرون وكثيرون منهم في البلاد العربية ينصرفون عن هذه الحقيقة الواضحة وضوح الشمس وما زالوا تحت تأثيرات الفكر القومي الغوغائي الذي لم يصبنا منه كعرب إلا الهزيمة والقمع والاستبداد، لقد أورثنا ذلك الفكر الخطابي الحماس الأهوج عقيدة أن قضية العرب الأولى الوحيدة هي فلسطين دون التفات إلى التنمية الشاملة، وأي فلسطين يقصدون، التي اتفق العالم بما فيهم بعض العرب على تقسيمها ولو ارتضوا بما قرره العالم - ولو مؤقتا - لما خاضوا تلك الحروب الخاسرة وخسروا معها حياتهم وتطورهم وكل مواردهم، واعتمدوا على غيرهم في التسلح فوقعوا في خدع ومكائد وصاروا تبعا لهذا الجانب وذاك، على مدى أكثر من نصف قرن أضاع العرب فرص التنمية الشاملة التي كان مفترضا لو تمت أن تحقق لهم اكتفاءات في الصناعة ومستويات عالية في التطوير والنماء، وقارنهم في نفس المدة مع نمور آسيا، فهم تقدموا لأنهم ركزوا على التنمية ونحن انكفأنا على مأتمنا الدائم الوطن السليب دون أن نقدم له شيئاً، وفي كل انتفاضة غوغائية انفعالية نفقد الكثير من الأرض ومن العمران ومن المال.. ومزيدا من الخسران.

إنها دعوة صادقة مخلصة بأن نحكم العقل وننظر للقضية بمنطق الواقعية والقانون، التنمية دائما ولا تحريض الصفويين.

اللواء السعدون: إنهاء تعديلات نظامي الضباط والأفراد قبل نهاية الدورة الحالية

الشورى ينتقد تقريري الصحة والاقتصاد مطالبا بمعلومات وإحصائيات واقعية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121120/Con20121120549056.htm

فارس القحطاني (الرياض)

انتقد أعضاء مجلس الشورى يوم أمس تقرير وزارة الصحة مطالبين بإعادة تقديم تقريرها بحيث يشمل مؤشرات عالمية تنعكس على مدى جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن والمقيم. وقال عضو المجلس الدكتور سعيد الشيخ أن الوزارة تعاني من نقص القوى العاملة حيث أن نسبة الأطباء مقابل ستة آلاف نسمة تبلغ 8.6 %، وعدد الأسرة لكل ألف نسمة 2.2 سرير، بينما النسبة تبلغ 3.7 سرير لكل ألف نسمة في الدول المتقدمة، لافتا إلى أن نسبة السعوديين في القطاع الصحي الحكومي 20 % وفي القطاع الخاص 5 %.

مضيفا أن الوزارة قامت بالمناقلات الكبيرة بين بنود الميزانية لتغطية نقص الاعتمادات المالية في ميزانيتها وذلك على حساب عدد من الأمور المهمة في الميزانية.

وكشف العضو المهندس محمد النقادي أن عدد الأطباء العاملين في القطاع الحكومي يبلغ 31517 طبيبا منهم 6818 سعوديا أي بنسبة 21 % وأن العاملين في التمريض عددهم 75 ألف ممرض منهم 37 ألف سعودي، أما الفنيون العاملون في المستشفيات فيبلغ عددهم 150 ألفا، مشيرا إلى أن الوزارة مطلوب منها وضع استراتيجية لتوطين الوظائف الصحية في القطاعين الحكومي والخاص وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وقال عضو المجلس الدكتور قاضي العقيلي على وزارة الصحة إعادة صياغة تقريرها السنوي بحيث يركز على العديد من المؤشرات العالمية والتي تعكس مدى الجودة في الخدمات الصحية المقدمة ونوعيتها.

وتضمنت توصيات اللجنة بشأن التقرير أنه يجب على وزارة الصحة أن تضمن تقاريرها المقبلة معلومات وإحصائيات عن واقع الخدمات الصحية في محافظات المملكة المختلفة في ما يتعلق بأعداد المستشفيات والمراكز الصحية القائمة في كل منها والسعة السريرية مقرونة بعدد السكان الذين تخدمهم تلك المرافق في كل مدينة والتخصصات الدقيقة المتوفرة، وكذلك المستشفيات التي يجري إنشاؤها حاليا أو تجهيزها أو العمل على تشغيلها، خطط الوزارة التكميلية لإصلاح ما تبقى من قصور في توزيع الخدمات الصحية في المملكة بالتنسيق مع خطط القطاعات الصحية الأخرى.

وأكدوا على كل من وزارات الصحة، المالية، المياه والكهرباء، والنقل كل في ما يخصه تذليل العقبات التي تعترض تشغيل المختبر المرجعي الوطني، وعلى وزارة الصحة توفير مراكز متقدمة في كل مناطق المملكة لتشخيص حالات التوحد بأطيافه المختلفة بما يحقق التدخل المبكر ويوفر العلاج التأهيلي الملائم للمصابين، صرف كامل المقابل المالي للسكن وبدون اشتراط تقديم عقد للإيجار لكل مستحق من الأطباء وأطباء الأسنان بموجب النظام عندما لا توفر له جهته السكن، التوسع في برامج التعاون الطبي المشترك لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون ليشمل أكبر عدد من المستشفيات في مناطق المملكة وضرورة تذليل الصعوبات التي تكتنف هذا التوسع.

وفي ما يتعلق بتقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط، انتقد عضو مجلس الشورى جبريل عريشي آلية توظيف المواطنين بها، مطالبا بأن يكون هناك تعاون بينها ووزارة العمل في توظيف السعوديين، وقال: هناك مشاكل في تنفيذ المشروعات الوطنية متسائلا لماذا كل هذه المشكلات وهي وزارة الاقتصاد والتخطيط.

من جانبه قال مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد أنه حرص على قراءة تقرير الوزارة ولكن ما قرأته فيه لم يختلف عن التقرير السابق، وأن الوضع المالي للوزارة من خلال ميزانياتها المالية يوحي بأن هناك تفاوتا فيها، لافتا إلى أن الوزارة لا تستطيع وضع ميزانيات دقيقة، متسائلا عن وزارة لها 38 سنة تواجه صعوبة في استقطاب الكوادر الوطنية.

كما تساءل الحمد إذا كانت الوزارة لا تستطيع وضع مقدار لميزانيتها وكوادرها البشرية، فكيف نحن المواطنين أن نؤمل عليها في بناء الاستراتيجيات والخطط.

وكانت توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة قد أوصت بأن تشكل هيئة استشارية مرتبطة بوزير الاقتصاد والتخطيط من خبرات وطنية من قطاعات مختلفة لمتابعة التخطيط التنموي والوضع الاقتصادي العام، إيجاد آليات على المستوى الحكومي وعلى مستوى القطاع الخاص وفي ما بينهما لمتابعة وتحديد أسباب تعثر تنفيذ المشروعات الحكومية، وأكدت على ضرورة أن تقوم الوزارة عند صياغة خطة التنمية ومتابعة منجزاتها ببناء نموذج نمو لكل منطقة يحدد معدلات النمو والقطاعات المستهدفة في كل منها.

تقرير وزارة الخارجية

كما ناقش المجلس تقرير وزارة الخارجية وتضمنت توصيات اللجنة توسع وزارة الخارجية في مجال الدبلوماسية العامة، التي من شأنها مخاطبة الشعوب للتعريف بوجهة نظر المملكة تجاه القضايا والمستجدات السياسية، زيادة تنسيق وزارة الخارجية مع الجهات ذات العلاقة تجاه التحديات السياسية والثقافية التي تواجه المملكة، التي رافقت بعض التطورات السياسية في المجال الإقليمي والدولي، وكذلك لمواجهة التحركات السياسية والثقافية التي تقوم بها بعض القوى الإقليمية

المناهضة لسياسة المملكة وتوجهاتها، على وزارة الخارجية إيلاء ظاهرة الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية والمشكلات الأمنية التي تحدث في دول عديدة اهتماما أوسع، وعليها التوسع في رصد التطورات السياسية في الدول التي تعاني من أزمات سياسية، ومساندة بعثات المملكة في الخارج على التعامل مع الكوارث الطبيعية والمشاكل الأمنية، قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص بدراسة ملف المقيمين غير الشرعيين في المملكة واقتراح الحلول العاجلة لها.

نظاما خدمة الضباط والأفراد

كذلك ناقش المجلس طلب تعديل بعض مواد نظام خدمة الضباط ونظام خدمة الأفراد وكانت توصية اللجنة الموافقة على التعديلات والزيادات الواردة في البنود الخامس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر، من نظام خدمة الضباط ونظام خدمة الأفراد بالصيغة المرفقة من قرار مجلس الخدمة العسكرية.

المادة الخامسة «بدل النقل للضباط» تعديل الفقرة أ من المادة 59 من نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/43 وتاريخ 1393/8/28هـ لتكون بالنص التالي يصرف بدل الانتقال الشهري للضباط حسب الفئات التالية فريق أول يعادل معاملة مرتبة الوزير، فريق يعامل معاملة المرتبة الممتازة، لواء يعامل معاملة المرتبة الخامسة عشرة، عميد 1200ريال، عقيد، مقدم، رائد 900 ريال، نقيب، ملازم أول، ملازم 700 ريال، علاوة عدوى وضرر تعدل المادة 57 من نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 43 وتاريخ 1393/8/28هـ لتكون بالنص التالي تصرف علاوة عدوى وضرر بمعدل 750 ريال شهريا للضباط الذين يعملون في أقسام الأمراض المعدية أو الأشعة أو المختبرات.

علاوة خطر للضباط تعديل المادة 76 من نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 43 وتاريخ 1393/8/28هـ لتكون بالنص التالي تصرف علاوة خطر بمعدل 600 ريال شهريا للضباط الذين تقضي طبيعة عملهم التعرض للخطر أو الذي يعمل بنفسه في المواد المتفجرة كعمليات الأبحاث والصناعات التي تدخلها المواد المتفجرة والمفرقعات وعملية صيانتها أو تخزينها أو عملية تفجيرها،كذلك الضباط المهندس الحاصل على دورة المهندسين ويعمل في وحدات المواد المتفجرة وكذلك لطاقم الطائرة ما عدا الطيار والضباط مشغل أنظمة التسليح في الطائرة المقاتلة وتصدر لجنة الضباط العليا لوائح تحدد فيها الوظائف التي تستحق علاوة الخطر المنصوص عليها في هذه المادة.

علاوة عدوى وضرر للأفراد ترفع علاوة العدوى والضرر الواردة بمجدول العلاوة الأخرى فقرة ب المرفق بنظام خدمة الأفراد إلى 750 ريال شهريا.

البند العاشر «علاوة الخطر للأفراد» ترفع علاوة الخطر الورادة بجدول العلاوات الأخرى فقرة أ المرفق بنظام خدمة الأفراد إلى 600 ريال شهريا.

البند الحادي عشر «تعويض الضباط في حالة التقاعد بسبب العجز عن العمل أو التقاعد لبلوغ السن النظامي أو الوفاة» تعديل المادة 154 من نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 43 وتاريخ 1393/8/28هـ لتكون بالنص التالي يصرف للضباط ما يعادل راتبه الفعلي لستة أشهر في الحالات التالية أ) الإحالة إلى التقاعد بسبب العجز عن العمل ب) الإحالة للتقاعد لبلوغة السن النظامية ج) الوفاة وفيما عدى هذه الحالات يصرف له راتب شهرين إذا انتهت خدماته لأسباب غير تأديبية وتعتبر هذه المبالغ عوضا عن ترحيل الضابط وعائلته وأمتعتهم.

البند الثاني عشر «تعويض الفرد في حالة التقاعد بسبب العجز عن العمل أو التقاعد لبلوغة السن النظامية أو الوفاة» تعديل الفقرة أ من المادة 26 من نظام خدمة الأفراد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 9 وتاريخ 1397/3/24هـ لتكون بالنص التالي يصرف للفرد عند انتهاء خدمته ما يعادل راتبه الفعلي لستة أشهر بالنسبة للحالات الواردة في الفقرات ب،هـ،ط من المادة 56 من هذا النظام، وفيما عدى هذه الحالات يصرف له ما يعادل راتبه الفعلي لأربعة أشهر إذا انتهت خدماته لأسباب غير تأديبية،فإن عاد للخدمة وتقاعد تصرف له تلك المكافأه بعد أن يحسم منها ما تقاضاه عند تركه الخدمة السابقة، على أن لايقل ما يصرف له عند الإحالة إلى التقاعد عن راتبه الفعلي لشهر واحد.

وأكد نائب رئيس اللجنة الأمنية اللواء الطيار عبدالله السعدون أن اللجنة عازمة على إنهاء هذه التعديلات قبل نهاية الدورة الحالية، بحيث يتم رفعه للمقام السامي.

د. الحمد: نسعى

لتوسيع سلطاتنا الرقابية

أكد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد أن المجلس يسعى إلى توسيع سلطته الرقابية على أداء الجهات الحكومية بعيدا عن التقارير السنوية لإداء الجهات الحكومية، وذلك من خلال القيام بزيارات ميدانية للجان المتخصصة لتلك الجهات والوقوف على أدائها.

وبين أن لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي حصلت على موافقة بالقيام بزيارات ميدانية للملحقيات الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف على أوضاع الطلاب والطالبات السعوديين في الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد انتقادات الشورى للصحة

ذوو التوحديين يطالبون بزيادة الإعانة وتحسين أوضاع المراكز التأهيلية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://infocenter.nshr.org.sa/admin/login.aspx

سعاد الشمراني (الرياض)

فتحت انتقادات مجلس الشورى لوزارة الصحة بشأن تدهور حالات التوحديين عقليا ونفسيا واجتماعيا، الباب أمام شكوى أسر الأطفال التوحديين في المملكة من ضعف إمكانات المراكز الحكومية التي تعنى بتدريب هذه الفئة متعددة الاحتياجات والأدوية.

وقد تحدث لـ«عكاظ» عدد من ذوي الأطفال التوحديين عن ضعف الاهتمام بهذه الفئة رغم ارتفاع الحالات المصابة بهذا المرض، وعن ارتفاع أسعار المراكز التدريبية وضعف إمكاناتها وكذلك ارتفاع أسعار الأدوية، مما يضطر الكثير من الأسر لعلاج أطفالهم في الخارج رغم توفر الإمكانات المالية والأيدي العاملة.

أم معاذ تقول: بدأ ابني الذهاب إلى أحد مراكز تأهيل أطفال التوحد الخاصة منذ خمس سنوات، ومع أننا نعاني من أزمات مادية شديدة بسبب المبلغ الكبير الذي يذهب لهذا المركز، إلا أنه ليس هناك سبيل آخر لتدريب ابننا على المهارات الأساسية التي تعينه على التعايش مع متطلبات حياته اليومية.

وبينت أن الإعانات السنوية التي تصرفها الدولة لابنها معاذ لا تتجاوز الأربعة عشر ألف ريال بينما يتقاضى المركز الذي يشرف على تدريبه ما لايقل عن 25 ألف ريال. بدورها تقول أم سعد أن ابنها الذي يُفترض أنه أتم المرحلة الابتدائية في أحد معاهد التربية الفكرية الحكومية غير قادر على إتقان معظم المهارات التي تمكن أقرانه من مرتادي المراكز الخاصة، من إتقانها على الرغم من ارتفاع نسبة ذكائه مقارنه بأقرانه.

وعند سؤال أم سعد عن السبب أجابت «السبب يعود إلى كثرة عدد الأطفال في كل فصل بالمعهد بالإضافة إلى قلة المواد والموارد التعليمية التي تساعد في عملية التعليم». ووجهت أم سعد نداء إلى المسؤولين، طالبت فيه بتحسين أوضاع المعاهد الحكومية والالتفات بشكل أكبر لأحوال هذه الفئة التي لم تأخذ ما تستحقه من العناية والرعاية اللازمة لتسهيل حياتهم وحياة أسرهم.

من جهتها قالت أم روان ابنتي مصابة بالتوحد مع إعاقة عقلية شديدة وقد بدأت برنامجها التأهيلي في مركز خاص ولكننا لم نستطع إكمال المشوار لأن المبلغ الذي ندفعه للمركز جعلنا غير قادرين على الإنفاق على بقية أبنائي الثلاثة. وأضافت أنهم سجلوا ابنتهم في مركز حكومي ذي إمكانيات أقل من حيث الأدوات وعدد المعلمين رغم ارتفاع أعداد العاطلين من خريجي هذه الأقسام.

وفي هذا السياق أوضح أستاذ التربية الخاصة بجامعة الملك سعود الدكتور إبراهيم بن عبدالله العثمان الدور الذي تقوم به المعاهد والبرامج الحكومية، وذكر أنها في الوقت الراهن لا تقدم أكثر من الرعاية المتضمنة بقاء الطفل فترة زمنية معينة في المدرسة والحفاظ على سلامته.

وأكد الدكتور العثمان أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الجهات الحكومية ذات العلاقة من إنشاء مراكز ومعاهد وتعيين كوادر بشرية جيدة إلا أن الخدمات ما زالت تفتقد إلى الجودة المطلوبة، فما زال المعلمون بلا تدريب مستمر ومنظم وما زال الكثير منهم يفتقد الدافعية للعمل، وإضافة لما سبق ما زالت تلك القطاعات تفتقر لوجود فرق عمل

متعددة التخصصات مثل المتخصصين للعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي والتمريض وغيرها، فضلا عن عدم الاستفادة من المرافق والأنشطة الحيوية المهمة مثل المسابح والملاعب وكذلك الرحلات والزيارات الخارجية الهادفة والمنظمة.
ومن جانب آخر فإن الإعانات السنوية لذوي الإعاقة ما زالت غير كافية حيث إن الأسر تصرف أضعاف تلك الإعانة.
من جهة أخرى شدد الدكتور العثمان على أهمية توفير الأندية التي تقام في فترة الإجازة الصيفية لمساعدة الأسر على رعاية أبنائهم، حيث إنه تتم رعاية البعض ضمن أندية أو برامج تخضع لرعاية متخصصين في التربية الخاصة في حين تتم رعاية البعض الآخر ضمن برامج الأندية الصيفية التي تنظم لتنمية مهارة الأطفال العاديين.
وتوافق هدى الحيدر عضو مجلس إدارة جمعية أسر التوحد الخيرية على ما طرحه مجلس الشورى حول إهمال الصحة للتوحديين بشكل كبير فتقول «أنا أولا أم لتوحدي قبل أن أكون موظفة في هذا المجال، فالنقص في المراكز التوحدية فادح خصوصا وأن هذه الفئة قابلة للتحسن حالما يتم علاجها بشكل مبكر، ولكن ارتفاع الأسعار التي لا تستطيع كل أسرة توفيرها لتطوير مهارات ابنها التوحدي يحول دون تطورهم». وأضافت الحيدر أن الخطأ لا يقع على جهة دون أخرى، فالمدرسة والصحة والأسرة أهملت هذه الفئة كثيرا رغم وجودها الملحوظ في مجتمعنا.

رئيس البلدية وصفها بـ«الوباء».. وافتقاد البديل عطل نقلها

المنطقة الصناعية» .. سرطان ينهش شارع الحج

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121120/Con20121120549084.htm

ماجد المفضلي (مكة المكرمة)
ليس من المعقول سبر غور صناعية شارع الحج في العاصمة المقدسة دون التطرق إلى معاناة الأهالي من التلوث الذي يجتاح مساكنهم الناتج عن الورش المتاخمة لها، فضلا عن الإزعاج الصادر منها، واختناقات السير التي تحدثها المركبات المتوجهة إلى المنطقة ليل نهار.
وعلى الرغم من وصف رئيس بلدية المعابدة الفرعية صناعية شارع الحج بـ«السرطان» الذي يجب استئصاله سريعا، بنقلها خارج النطاق العمراني، إلا أن أمانة العاصمة المقدسة تعزو تعثر مشروع إخراجها بعيدا عن مساكن الأهالي إلى عدم توافر البديل المناسب.
وشدد عدد من سكان شارع الحج وحي ربع ذاخر على أهمية تخليصهم من الورش الصناعية، معتبرين إبعادها عنهم سيريح أكثر من 15 ألف نسمة متضررون منها، خصوصا أنها شيدت في منطقة مخالفة على مجرى السيول.
وبين طلال الحربي أن المجلس البلدي والأمانة وبلدية المعابدة الفرعية وعدوا سكان شارع الحج وربع ذاخر بنقل المنطقة من حيهم إلى خارج النطاق العمراني، لكن ذلك لم يحدث، مشيرا إلى أن تلك الجهات تبرر تأخر عملية النقل بسبب عدم توافر البديل المناسب.
وقال الحربي: «نعيش معاناة مستمرة، فلا نستطيع النوم ليلا ونواجه صعوبات في الوصول إلى منازلنا في النهار بسبب إغلاق الطرق بالسيارات، كما أن مستوى النظافة متدن»، مشيرا إلى أن المعاناة تتفاقم يوما بعد آخر.
إلى ذلك، ذكر سعيد الزهراني أن المنطقة الصناعية نشأت في منطقة محظورة يمنع فيها البناء لخطورتها لأنها تقع في مرمى السيول، ملمحا إلى أنه لم يرخص فيها البناء وسمح فقط بتحويلها إلى منطقة مستودعات.
واستدرك بالقول: «لكن فجأة ودون سابق إنذار تحولت إلى أكبر مدينة صناعية في مكة المكرمة، على الرغم من تعرضها في العام 1425هـ لسيول جارفة، حولتها إلى بحيرة كبيرة، ولم تجد الجهات المختصة سوى إيجاد نفق لتصريف مياه السيول كحل مؤقت لمنع تعرضها للغرق»، مبينا أن أكثر من 15 ألف نسمة يعانون في مساكنهم مما تفرزه المدينة الصناعية من مشاكل اجتماعية وأمنية وبيئية.

بدوره، وصف عبدالرحيم الصاعدي الحياة في شارع الحج وريع ذاخر بأنها لا تطاق، بفعل المدينة الصناعية، ملمحا إلى أن المعاناة تتفاقم يوما بعد آخر.
وأعرب عن استيائه من العشوائية المفرطة التي تطغى على المكان، إضافة إلى غياب العقوبات التي من المفترض أن تطال المخالفين من ملاك الورش الذين يتسببون في مضايقة السكان في وضح النهار، مشددا على أهمية إيجاد الحلول قبل حدوث ما لا يحمد عقباه.
وعلى خط مواز، وصف رئيس بلدية المعابدة الفرعية المهندس فوزي الحارثي صناعية شارع الحج بـ«السرطان» الذي لا بد من استئصاله، مشيرا إلى أن الحل الأنجع لوضع حد لمعاناة سكان شارع الحج وريع ذاخر هو نقل المدينة الصناعية خارج النطاق العمراني وتحويل موقعها إلى حدائق ومتنزهات تعوض السكان عن سنوات المعاناة التي عاشوها لقربهم من المنطقة الموبوءة.
وبين الحارثي أن تشبيهه المدينة الصناعية في شارع الحج بالسرطان يأتي من قناعته، خصوصا أن اي محاولات تجرى لتصحيح وضعها لن يجدي، «وإذا كان هناك من تحرك فيجب أن يستند إلى قرار نقلها خارج النطاق العمراني».
وقال: «يجب أن تكون المدينة الصناعية بعيدة عن النطاق العمراني، وتتوافر فيها مناطق لإسكان العمالة ومواقف للسيارات، إضافة إلى أن المنطقة الصناعية الحالية تقع في منطقة ضيقة جدا وتعتبر منطقة لتجمع السيول، وتحيط بها المباني السكنية من جميع الاتجاهات».
وأكد رئيس بلدية المعابدة أنه طالب في جميع التقارير التي رفعها للأمانة والمجلس البلدي وإمارة منطقة مكة المكرمة بضرورة نقل المدينة الصناعية، لافتا إلى أن لدى الأمانة الرغبة في ذلك، لكن عدم وجود البديل يؤخر مشروع النقل.
وأرجع تدني مستوى النظافة في المدينة الصناعية إلى أن البلدية أبرمت عقود نظافة مع ثلاثة مقاولين وخاطبت ملاك المحلات التجارية والورش الصناعية بالتعاقد مع المقاولين، مؤكدا أنه لم يلتزم منهم سوى 20% فقط ما دفع أحد المقاولين بالانسحاب وتبقى اثنين.
وأفاد الحارثي أن البلدية تتابع إجراءات النظافة، والتي تسير بشكل منظم لكنها صعبة ومعقدة نتيجة ما تخلفه تلك الورش من زيوت ومخلفات، موضحا أن البلدية تعاقدت مع مقاول لسحب السيارات الخربة.

مدير التعليم : سنتخذ الإجراء النظامي للتثبت من الواقعة

معلم يعتدي بالضرب على طالب الـ7 أعوام

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121120/Con20121120549104.htm

سعيد آل منصور (نجران)
أقرت الصحة المدرسية في منطقة نجران بما تعرض له الطفل فارس بن إبراهيم المعيوف، الطالب بالصف الثاني الابتدائي بمدرسة المغيرة بن شعبة الابتدائية في حي الأمير مشعل والبالغ من العمر سبعة أعوام من ضرب مبرح على يد معلمه، في تقريرها الموجه إلى مدير إدارة المتابعة المدرسية بعد الكشف عليه وفحصه طبيا، وتبين كما يشير التقرير، تحتفظ «عكاظ» بنسخة منه، إلى وجود كدمة نتيجة ضرب باليد على الظهر وجرح سطحي بالجلد مقابل العمود الفقري.
واتهم إبراهيم المعيوف والد الطفل المعنف، أحد المعلمين بضرب ابنه بوحشية، وقال «لا يتخيل أحد مدى الوحشية التي تعرض لها ابني الصغير على يد معلمه دون مبرر»، ويضيف «أناشد مدير التعليم في نجران بمحاسبة المعلم المعتدي، خاصة وأن وسيلة الضرب لا تجيزها تعليمات وزارة التربية والتعليم».
وقال «توجهت إلى مدير تعليم نجران ناصر المنيع، وكان متجاوبا مع الشكوى، ووقف على حالة الطفل شخصيا وقال سوف أوجه بمحاسبة المتسبب، ولن يذهب حق طفلي الصغير».

«عكاظ» واجهت مدير تعليم منطقة نجران ناصر بن سليمان المنيع، والذي أكد زيارة والد الطفل بصحبة ابنه فارس لإثبات الواقعة، وقال «سنتخذ الإجراءات النظامية في التحقيق والتثبت من الواقعة في مثل هذه الحالات».
والد الطفل يشير إلى موضع الضرب في جسم ابنه أمس.
الطفل المعنف وآثار الضرب واضحة على ظهره.

"العمل": أقفلوا المحال المخالفة لـ"التأنيث"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=121594&CategoryID=2

الرياض: أحمد عامر، نايف الرشيد، نايف العصيمي
طلبت وزارة العمل من وزارة الشؤون البلدية والقروية، إقفال المحال المخالفة لقرار تأنيث المستلزمات النسائية، في حين جددت أمس، إصرارها على تطبيق قرارها بفرض 2400 ريال سنويا على منشآت القطاع الخاص، التي يزيد فيها عدد العمالة الوافدة عن الوطنية.
وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن "العمل" أبلغت "الشؤون البلدية" عدم التزام محال بقرار التأنيث، طالبة منها التعاون مع مكاتب العمل؛ لإغلاق المحال التي لم تلتزم.
وفيما يتعلق برسم الـ 2400، نفى المتحدث الرسمي للوزارة حطاب العنزي لـ "الوطن" أمس، نية وزارته التراجع عن التنفيذ.
فرضت وزارتا العمل والشؤون البلدية والقروية 3 إجراءات لتطبيق قرار تأنيث محال المستلزمات النسائية، وذلك بحسب مصادر مطلعة كشفت لـ"الوطن"، صدور توصيات تحالفية بين الوزارتين، تمهد لتطبيق توظيف الخريجات بشكل أكبر مستقبلا في محال المستلزمات النسائية.
وأكدت المصادر، على أن وزارة العمل شكت للأخيرة عدم التزام محال تجارية بتطبيق قرار قصر الوظائف في محال المستلزمات النسائية على الخريجات السعوديات، واستدلت على تجاهل تلك المحال لقراراتها على الرغم من إعطائها مهلة لتعديل أوضاعها، إذ طلبت وزارة العمل من وزارة الشؤون البلدية والقروية دعمها بما يكفل فاعلية التنفيذ، وذلك من خلال توجيه الأمانات والبلديات بالتعاون مع مكاتب العمل بإغلاق المحلات المخالفة التي منحت المهلة ولم تلتزم بتنفيذ قرار التأنيث.
وقالت المصادر، إن التوصيات الموجهة لتوحيد جهود الأمانات والبلديات مع مكاتب العمل تتمثل في 3 إجراءات، هي قيام وزارة العمل بجولاتها الميدانية لمتابعة تطبيق قرار قصر العمل في محال بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، وفي حال تبين للفرق الميدانية وجود مخالفات لا تستطيع وزارة العمل التعامل معها، وترى بأنها من اختصاص وزارة الشؤون البلدية والقروية، فيمكنها مكاتبة الأمانات والبلديات للنظر في المخالفة وتطبيق العقوبة المناسبة وفق لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية، في حين نصت التوصية الثانية على قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتأكيد على الأمانات والبلديات بشأن أهمية التعاون مع مكاتب العمل في تنفيذ القرار المشار إليه فيما يقع في اختصاصها".
وزادت المصادر أن التوصية الثالثة من العمل التحالفي بين وزارتي العمل والشؤون البلدية والقروية تقضي بقيام مكاتب العمل في المناطق والمحافظات بعد استنفاد محاولاتها لتصحيح وضع المحال المخالفة لتطبيق القرار بمخاطبة الأمانات والبلديات لإغلاق هذه المحال غير الملتزمة وفقا لما تنص عليه لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية.
يذكر أن وزارة العمل ما زالت تقوم بتحركات جادة ومتنوعة في سبيل تطبيق القرار القاضي بالموافقة على الخطة التفصيلية لمعالجة تزايد أعداد خريجي الجامعات المعدين للتدريس وحاملي الدبلومات الصحية بعد الثانوية العامة.

نزيلات "تأهيل المدينة".. جروح وحروق

العقبي لمدير المركز: إحدى النزيلات شج رأسها وفيه5 غرز وأنتم مقصرون

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=121513&CategoryID=3

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي

كشفت تداعيات وفاة أحد نزلاء مركز تأهيل المعاقين بالمدينة المنورة نتيجة الإهمال عن تفشي حالة الإهمال في قسمي المركز الرجالي والنسائي رغم التحذيرات المستمرة التي تلقتها إدارة مركز التأهيل الشامل على مدى الأشهر الماضية وتعاملت معها بدون مبالاة أدت إلى تطور حالة الإهمال المستمرة في سقوط النزيل مسلم العطوي كضحية جديدة.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن أحدث التحذيرات جاءت من مديرة الإشراف الاجتماعي النسائي بالمدينة المنورة نادية العقبي بعد زيارتها إلى قسم التأهيل النسائي بمركز تأهيل المدينة منتصف الشهر الماضي، وهذه الزيارة أكدت أن القسم النسائي ليس بأفضل حالا من نظيره الرجالي الذي شهد مؤخرا حوادث مختلفة راح ضحيتها عدد من نزلاء المركز.

ووجهت العقبي خطابا عاجلا إلى مدير مركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة أرسلت منه نسخه إلى وكيل الوزارة للرعاية والأسرة ونسخة أخرى إلى مدير الإدارة العامة للمعوقين، وحصلت "الوطن" على نسخة منه، عبرت فيه عن استيائها من الحالة التي وجدت عليها نزيلات التأهيل الشامل، مطالبة مدير مركز التأهيل الشامل بالمدينة إبراهيم حليو بإعداد تقرير مفصل عن أسباب تعرض النزيلات لحوادث وصفتها بالخطيرة والخطط والتدابير التي وضعها لتلافيها مستقبلا.

وذكرت العقبي في خطابها أنه أثناء زيارتها الإشرافية التي أجرتها أثناء إجازة عيد الأضحى برفقة مديرة إدارة الفروع الإيوائية بالمكتب إيناس الشنقيطي لتفقد سير العمل والاطمئنان على النزيلات لاحظت ارتفاع نسبة الإصابات الشديدة بين نزيلات المركز وتعرضهن لحوادث مختلفة تباينت بين جروح الدرجة الثانية وحروق نتيجة لانسكاب أطعمة و مشروبات ساخنة وحوادث سقوط نتج عنها تساقط أسنان إحدى النزيلات، وإصابات أخرى من بينها نزيلة وجد بها خمس غرز جراحية لمعالجة شج في رأسها.

وحملت العقبي موظفات العمل الرقابي في المركز المسؤولية لما آلت إليه أوضاع النزلاء بالمركز وما وجدته من إهمال وترك النزلاء دون رعاية مما تسبب لهن بإصابات شديدة، وأكدت في خطابها أن أي حدث يتعرض له النزلاء أثناء فترة عمل المراقبة تتحمل مسؤوليته نفس المراقبة، بما في ذلك الاحتكاكات والاعتداءات التي تحصل بسبب تقصير عمالة العناية الشخصية في أداء واجباتهم مشيرة أن مهام المراقبة الأساسية تتمثل في ملاحظة ومراقبة جميع النزلاء وتقديم الرعاية لهم وخصوصا أثناء تناول الوجبات وشددت العقبي في خطابها على ضرورة محاسبة الموظفات المقصرات وطالبت بتزويدها بالتقارير الطبية للمصابات وتقارير أخرى تبين ووضعهن الصحي الحالي بالإضافة لتزويدها بما جرى اتخاذه من قبل إدراة المركز من خطط وتدابير لعدم استمرار مثل هذه الحوادث.

إلى ذلك، كشف مسؤول في الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة لـ"الوطن" أن وزارة الشؤون الاجتماعية بدأت أول من أمس تحقيقات موسعة في وفاة النزيل العشريني مسلم العطوي إثر اختناقه بسبب تناوله قفازا بلاستيكيا ترك قريبا منه أثناء

تناول طعامه، إضافة إلى مناقشة ما رفعته مديرة الإشراف الاجتماعي النسائي من ملاحظات وصفتها بالخطيرة التي تحتاج إلى متابعة ومحاسبة.

"العمل" تصر على تطبيق رفع تكلفة العامل الأجنبي

اقتصادي لـ"الوطن": القرار سيؤدي إلى رفع تكلفة المعيشة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=121598&CategoryID=2

الرياض: نايف الرشيد، نايف العصيمي

فيما أكد المتحدث الرسمي لوزارة العمل حطاب العنزي، عدم وجود نية للتراجع عن تطبيق القرار الخاص بفرض مقابل مادي بواقع 2400 ريال سنويا على منشآت القطاع الخاص، التي يزيد فيها عدد العمالة الوافدة عن الوطنية، وصف خبير اقتصادي هذه الخطوة بالمهمة في مسألة توطين الوظائف، إلا أنه استدرك بالقول: "على الوزارة معالجة عدم ارتفاع تكلفة العامل التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة من جانب آخر".

ونفى العنزي في اتصال هاتفي مع "الوطن" أمس، نية وزارته في التراجع عن تنفيذ قرار مجلس الوزراء في هذا الخصوص، مؤكدا أن العمل هي جهة منفذة لقرار المجلس الذي صدر برقم 353 وتاريخ 25/ 12، بعد أن تم تداول خبر إمكانية تأجيل تطبيق القرار في عدد من الوسائل الإعلامية الرقمية أمس.

وبحسب مصادر مطلعة في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، فإن عددا من رجال الأعمال طالبوا وزارة العمل بالتأني في تطبيق هذا القرار، وإعطاء مهلة، داعين الوزارة إلى إجراء دراسات واستثناءات حول قرار رفع تكلفة العمالة الأجنبية.

وأوضحت المصادر أن أهم القطاعات المتضررة من قرار رفع تكلفة العمالة الوافدة قطاعات المقاولات والصيانة والتشغيل، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مبينا أن هذه القطاعات بحاجة ماسة وبسرعة إلى معالجة قرار رفع التكلفة، على أن يتبعها دراسة كافة القطاعات الأخرى بحسب أهمية العمالة الأجنبية التي تتواجد في القطاع.

من جانبه أكد عضو جمعية الاقتصاد السعودية عبدالحميد العمري، أنه يتفق مع وضع رسوم إضافية على العمالة الوافدة، إلا أنه طالب في ذات الوقت على وجود آلية محددة وممهدة لرجال الأعمال قبل فرض أي رسوم إضافية على العمالة الوافدة، مع ربط النسبة المفروضة على معدلات توطين الوظائف.

وقال العمري خلال حديثه لـ"الوطن"، إن تلك النسبة المفروضة ألغت جميع البرامج التي كانت تقدمها وزارة العمل كـ"نطاقات" و"حافز"، مؤكدا أن عددا من الشركات المتواجدة في النطاق الأخضر أصبحوا يتحملون رسوم إضافية على العمال.

وأكد الخبير الاقتصادي أن عدد البرامج التي قدمتها وزارة العمل حوالي 10 برامج، وأن كل برنامج يتعارض مع الآخر، مشيرا إلى أنه من الأهمية بمكان أن تعالج وزارة العمل ارتفاع تكلفة العامل، إذ ستؤدي إلى ارتفاع تكلفة العيشة بطريقة أو بأخرى.

التربية: لمعلمي "الأجنبية" السعوديين أحقية في الزيادة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121505&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر
أكدت وزارة التربية والتعليم أحقية المعلمين والمعلمات السعوديين بالمدارس الأجنبية، التي يمتلكها مستثمرون سعوديون الحصول على المرتبات الجديدة المقررة لزملائهم بـ"الأهلية"، مؤكدة على مدراء التربية والتعليم في جميع المناطق والمحافظات التعليمية بـ"المتابعة الشخصية"، للتأكد من التزام جميع المدارس بالأمر السامي الكريم الخاص، وتنفيذه بزيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين بالمدارس الأهلية والأجنبية.
وبحسب قرار التربية - اطلعت عليه "الوطن" - فإن زيادة الرواتب يشمل جميع المعلمين والمعلمات السعوديين، الذين يزاولون مهام تعليمية بجميع المدارس "الأهلية والأجنبية" بجميع مراحلها حتى رياض الأطفال لمدة 5 سنوات، بحد أدنى للرواتب لا يقل عن 5600 ريال للمعلم والمعلمة السعوديين شهريا.
وأضافت المعلومات أن جميع المدارس الأهلية والأجنبية ملزمة بتوقيع جميع عقود منسوبيها من المعلمين والمعلمات المستحقين للدعم وزيادة الرواتب من إداراتهم التعليمية، بعد توقيع تلك العقود بين المدرسة والمعلم أو المعلمة، مشيرة إلى أن ذلك يهدف للتأكد من تطبيق نص العقود الموحدة وتحقيقها الأهداف المرجوة من تطبيقها.

مستشفيات تؤهل "صحيي حافز" بدورات جامعية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121493&CategoryID=5

جدة: محمد القشيري
حسم عدد من المستشفيات الحكومية جدل عزوف خريجي الكليات الصحية المسجلين في "حافز" عن العمل في المستشفيات الخاصة، بسبب ضعف المرتبات المقدمة، ورغبتهم في العمل بالقطاع الحكومي، عبر عزمها توفير برامج تدريبية تؤهلهم للحصول على البكالوريوس. وتهدف البرامج إلى طرح عدد من التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وتشهد ندرة كبيرة في القطاعين الحكومي والخاص. ويأتي هذا التوجه في وقت يشهد فيه سوق الاستقدام الطبي ندرة كبيرة في توفير بعض التخصصات النادرة، وارتفاعا في تكلفة أجور الأيدي العاملة بالقطاع الطبي، وتفضيل عدد من الدول المصدرة وخاصة الفلبين العمل في أوروبا وأستراليا لارتفاع الرواتب مقارنة بالرواتب المقدمة خليجيا.
وطرح مستشفى مدينة الملك عبدالله الطبية أول برنامج من نوعه في هذا المجال عبر دراسة تخصصات نادرة لخريجي الكليات الصحية، تؤهلهم للحصول على البكالوريوس.
وأوضح المدير التنفيذي المشارك للشؤون الأكاديمية والتدريب والبحوث بمستشفى مدينة الملك عبدالله الطبية الدكتور عبدالناصر باطوق، أن الدورات وضعت كركيزة أساسية ليتسنى الوصول بالكفاءات الوطنية لأعلى مستوى طبي وفق أحدث الإمكانات العالمية في هذا المجال، حيث روعي في تلك التخصصات أن تكون معتمدة من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الطبية.

وقال باطوق: روعي في اختيار الدورات أن تكون موجهة لسوق العمل، ومنها دبلوم الأورام، الذي يتيح لدارسيه معرفة طرق تشخيص الورم أو الحالة المصابة وطرق العلاج (الإشعاعي، الجراحي، الكيماوي)، وأيضا طرق الحماية لما قبل الإصابة من باب التوعية، ومنها الفحوصات المبكرة وفحص الثدي المبكر من 13 سنة، وتصوير الثدي وغير ذلك من المناطق المعرضة للإصابة.
وأضاف: يتسنى للمنتسبين التدريب على العناية النفسية أثناء العلاج.

45 ٪ من الأطفال يتعرضون للعنف

الهويلي: 500 حالة عنف ضد الأطفال رصدها الأمان الأسري".. العام الماضي

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/20/588707

جدة – رنا حكيم
أوضحت اختصاصية نفسية تنامي ظاهرة العنف ضد الأطفال في المجتمع السعودي، مشيرة إلى أن إحصاءات الشؤون الاجتماعية تؤكد تعرض 45% من الأطفال للعنف، مطالبة بإطلاق حملة توعوية تستهدف شريحة كبيرة من المجتمع، من أجل التصدي لهذه الظاهرة، لاسيما القائمين على وزارة التربية والتعليم، كون عدد كبير من الطلاب يواجهون التعنيف اللفظي والجسدي، سواء داخل المدارس، أو في المنازل.

500 حالة

وقالت الاختصاصية النفسية سناء سمير الهويلي، صاحبة مركز «الذكاءات المتعددة» للتوزيع والنشر، إن الحالات التي رصدها برنامج الأمان الأسري بلغت أكثر من 500 حالة عنف ضد الأطفال خلال العام الماضي، بزيادة كبيرة، مقارنة بالعام الذي سبقه، حيث كانت تبلغ 292 حالة العام الماضي، منوهة بوجود حالات إساءة في المعاملة، وإهمال للأطفال، الأمر الذي يحتاج إلى تعديل جذري لسلوكيات الوالدين، وضرورة التعرف بشكل كبير على الطريقة الصحيحة للتعامل مع الابن، مهما كان سلوكه.

صفات الطفل

وأضافت الهويلي «هناك صفات لابد أن تتعرف الأسرة من خلالها على شخصية الطفل، حتى تحدد طريقة التعامل من خلالها، فالطفل المزاجي الكثير الحركة، أو الذي يعاني صعوبة نطق أو تأخر الكلام، لا يلتزم بالوعود والعهود، لا يستمع للأوامر ويطبقها، يحاول إثارة انتباه من حوله بالصراخ، ودفع الأشياء لإثارة غضب من حوله، هو طفل عنيد يقوم بأمور يرفضها الوالدان لإثارة غضبهم، يحاول لفت الانتباه بشتى الطرق، وأحياناً يستخدم ألفاظاً بذيئة، لكن ينبغي عدم مقابلة العنف بالعنف من الأهل والإخوة، وعدم التفرقة بين الأبناء، ومراعاة أن يكون العقاب بالإهمال أو بالعزل، يجب أن يتفق الأم والأب وأن يكونا حازمين سوياً ليزيدا إحساسه بالخطأ، وفي نفس الوقت في حال استجابته يُعطى مكافأة فردية لفظية وهدية، مع الإكثار من عبارات المديح، دون مبالغة، بحسب السلوك.

الطفل المبدع

كما تشرح الهويلي صفات الطفل المبدع «من مميزاته حب الاستطلاع فهو كثير الأسئلة، قد يضايق من حوله، لا يرضى بالإجابات البسيطة، يحب التفسيرات المعقدة، حساس لما يراه ويسمعه، ويتم التعرف عليه من خلال رسوماته وعباراته وإجاباته، فهو ينتج أفكاراً غريبة وقد يقوم بحلول غريبة، خيال الطفل المبدع نشيط، وعند مطالبته بإحضار أي فكرة يحضر أكثر من ثلاثين فكرة لا يهم واقعيتها»، ويتميّز الطفل المبدع بميله إلى التحدي، يكره الفشل والإحباط، مرونة غير

عادية، حلول بديلة لأي مشكلة، يحب العمل وحده، وينتج في العمل الفردي أكثر منه في العمل الجماعي، وربما يكون متمرداً في المدرسة، أوغير ملتزم، كما أنه يتحدث مع والديه بذكاء، وفي سن قبل المدرسة يتجاهل زملاءه غالباً.

حوار مستمر

وتطالب الهويلي بأن يكون هناك حوار مستمر مع الطفل، خاصة من جانب الأم، وتشدد على ضرورة توضيح الصورة للابن، حتى يفهم أن الوالدين غاضبان من سلوكه، وليس من شخصه، مع أهمية توضيح الخطأ حتى لا يكون غامضاً، ولتهدئة الطفل المزعج يتم وضع اليد حول الكتفين بالنسبة للفتاة، بينما توضع اليدين حول الفخذين للأولاد، مع تغيير نبرة الصوت عند الخطأ والصواب، والحفاظ على التعامل بالحب والحنان مع الطفل، اقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام.

وتبيّن الهويلي انعكاس تصرفات الوالدين على الطفل، سواء أكانت سلبية أم إيجابية، فقد تؤدي إلى تأخر النمو، سواء نمو الذكاء، أو النطق، أو الاستيعاب، وربما تؤدي إلى العدوانية، وتخريب الممتلكات، فضلاً عن الإيذاء المتعمد والهروب من المنزل، وضعف الثقة بالنفس، بالإضافة إلى اضطرابات النوم والتبول اللاإرادي والقلق والاكتئاب والشعور بالذنب والخجل والعنف الأسري ضد الأطفال.

في أمريكا يتناول الطلاب وجبات مجانية بدعم حكومي تحوي الحليب وبوفيهات سلطة بألوان جذابة

مقاصفنا المدرسية.. تفتقر لأدنى التجهيزات اللازمة لتقديم وجبة صحية مثالية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/20/article785785.html

د.عبدالله بن ابراهيم السدحان

تعتبر وجبة الإفطار من الوجبات التي قد تؤثر على العملية التعليمية للطلاب، فالطالب الذي يتمتع بالتغذية الجيدة يكون مستعدا لتلقي العلم أكثر من غيره، ويكون أكثر قدرة على التمتع بالطاقة وبالقدرة على التحمل وتقدير الذات أيضا، وبالتالي زيادة قدرتهم على تحصيل العلم، فتناول الغذاء الصحي إضافة إلى النشاط الرياضي يساعد الطلاب على اكتساب اللياقة البدنية والمحافظة عليها. بينما تؤثر حالات النقص الغذائي الحاد على الحالة الصحية مثل تأخر النمو وقصر القامة وتأخر النمو العقلي وحالات الانتباه والتركيز، وكذلك انخفاض القدرة على النشاط البدني مما يعرقل العملية التعليمية، وقد أوضحت نتائج العديد من الدراسات أن نقص عنصر الحديد في أوساط الأطفال يؤدي إلى سوء السلوك وصعوبة التركيز وإلى ضعف الأداء في العملية التعليمية، بينما النقص الطفيف في كمية الحديد يؤثر بدرجة طفيفة على وظيفة المخ، لذلك فإن سوء التغذية الطفيف قد لايكون مشكلة بسبب الناحية الاقتصادية، ولكنها مشكلة صحية نتيجة نقص الوعي الغذائي وذلك بسبب الاختيارات الخاطئة للغذاء أو عدم تقبل الطلاب لأنواع معينة من الوجبات الغذائية.

فإذا اعتاد الطالب التهرب من وجبة الإفطار، فإن هذا يؤثر بشكل رئيسي على أدائه في المدرسة، بينما تفيد وجبة الإفطار الطلاب على النجاح والتفوق، حيث تمدهم بالطاقة التي تعينهم على الأداء بشكل أفضل، كما ينخفض رغبة الطلاب في الغياب، وتقل نسبة آلام الجهاز الهضمي خاصة المعدة بسبب الجوع، وبالتالي زيادة درجاتهم وقدرتهم على التركيز،

إضافة إلى زيادة التناسق الحركي والعضلي، وقد أشارت الدراسات أيضا إلى أن الطلاب الذين ينتظمون في تناول وجبة الإفطار أقل ميلا لاكتساب الوزن الزائد.

الوجبات المدرسية:

ماهو الأفضل لوجبة الإفطار المدرسية، سؤال يتكرر دائما، وقد يكون التعرف على تجربة بعض الدول المتقدمة والاستفادة من تجاربهم هو الأفضل، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم تصميم أنماط الوجبات المدرسية وفقا لما حددته وزارة الزراعة الأمريكية (ومن المعروف أنها هي التي وضعت الهرم الغذائي وتحديثاته)، وقد حرصت فيه على تزويد الطفل بربع احتياجاته من العناصر الغذائية الرئيسة ومن الطاقة في الإفطار المدرسي، وحوالي ثلث الاحتياجات في وجبة الغداء المدرسي. ولقد كان للبرنامج القومي "خدمة تقديم الطعام في المدارس" التابع لوزارة الزراعة الأمريكية موقع الريادة على مستوى المجهودات الحكومية الموجهة لمساعدة المجتمع في اختيار الوجبات الصحية للأطفال والمراهقين، وقد كانت أكبر الصعوبات هو تقديم وجبات صحية بحيث يتم تقبلها من الطلاب، ولهذا قامت العديد من المدارس بتعديل قوائم وجباتها، فعلى سبيل المثال يتم تقديم وجبات لحم أقل دهنا، والبطاطس تكون مخبوزة (وليست مقلية) وفاكهة طازجة أو مجففة وبوفيهات سلطة بألوان جذابة وحليب كامل ومنخفض الدسم.

ورغم أن شعب الولايات المتحدة يتميز بارتفاع في مستوى دخل المجتمع مقارنة بكثير من دول العالم، إلا أن معظم الوجبات المدرسية تحظى بدعم مالي فيدرالي، فالطلاب والطالبات مهما كان مستوى دخل عائلاتهم يستطيعون الحصول على وجبات غذائية أثناء اليوم الدراسي بتكلفة منخفضة، بينما يستطيع بعض الطلاب الحصول على وجبات مجانية وبعض الطلاب على وجبات بأسعار رمزية إذا كانت الظروف المادية لعائلاتهم ضعيفة.

إن عملية تناول الوجبات في المدرسة لها فوائد تربوية أيضا فهي تساعد الطلاب على الانتظام في الوقوف واحترام الآخرين، كما تعطيه قوة في الشخصية من خلال اتخاذ القرار في اختيار الوجبة، حيث تتاح له من خمسة إلى سبعة أصناف من الاختيارات الغذائية (تشمل الخضار والفاكهة) بنفس السعر، وبذلك نرفع الوعي الغذائي للمجتمع بداية من أطفال المدارس، فإتاحة الاختيار أمام التلاميذ تساعدهم على تكوين مهارة الانتقاء الذكي للطعام، وضمان حصول الطالب على الوجبة الصحية من خلال هذه الاختيارات.

المقاصف الدرسية:

بمقارنة وضع مقاصفنا المدرسية بالمطاعم المدرسية في بعض الدول المتقدمة، نرى أن هناك فارقا كبيرا، ومن الظلم أن نحمل الجهات القائمة على التعليم حاليا تبعات أخطاء من سبقها، فالمقاصف المدرسية تواجه مشاكل كبيرة جدا، فالإمكانات المادية والإدارية والتجهيزات ضعيفة، ولعل أهم أسباب ذلك هي الفكرة السابقة للقائمين على المقاصف المدرسية بأن الهدف الرئيسي لها أنها مصدر مادي رئيسي لتمويل الأنشطة المدرسية وصيانة المدارس، ولم تكن الناحية الصحية والتعليمية للمقاصف من أوليات اهتمامهم، وبنظرة واقعية على الميدان نلاحظ أن المدارس بإمكاناتها الحالية لا تتوفر بها أدنى متطلبات تقديم الوجبات المثالية، حيث لا يتواجد أماكن ومعدات لتجهيز الوجبات، كما لا يتوفر صالة مهيأة لتناول الوجبات. ومعظم المدارس تفتقر لأدنى التجهيزات المطلوبة. فالمشكلة متراكمة، خاصة مع استمرار النظرة والفكر الإداري السابق دون معالجة القصور.

من يعلق الجرس :

إن الاستثمار الحقيقي هو في أبناء بلدنا الحبيبة، ولا يمكن لشخص أو قسم أو إدارة تنفيذ أو تطبيق مثل برنامج التغذية المدرسية، ورغم صعوبة علاج تلك المشكلة إلا أنها ليست مستحيلة، ويتطلب ذلك توجيهاً واهتماماً من القيادات التعليمية العليا، والتنسيق مع الجهات الوزارية الأخرى مع الاستفادة من خبرات الدول الأخرى والاستعانة بالقدرات العلمية في الجامعات والجهات الصحية، مع أهمية تجربة تطبيقها في عدة مدارس قبل تعميمها، ثم وضع خطة زمنية لتطبيقها على مدى عدة سنوات.

رد الجميل" للوطن وأهله لا يقل عن رغبة تلميع الذات" وجمع الملايين"

ننتظر تخصيص (5٪) من أرباح الشركات والبنوك لدعم المسؤولية الاجتماعية"!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/11/20/article785828.html

جدة، أدار الندوة: وليد العمير، سعد بن عبدالله

تجاوز المجتمع «ثقافة التنظير» للمسؤولية الاجتماعية -وتعني تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع- إلى المطالبة بسن قوانين واضحة وملزمة بتخصيص جزء يصل إلى (5%) من أرباح الشركات والمؤسسات الخاصة؛ لتقديم مشروعات وبرامج نوعية ورعاية مناسبات لخدمة المجتمع وأفراده، وهو ما سبق أن أعلن عنه وزير التجارة والصناعة، ولا يزال المقترح من دون تفعيل!.

وينتظر المجتمع وقفة صادقة من رجال الأعمال، والبنوك، والشركات والمؤسسات الكبرى في دعم احتياجاتهم، و»رد الجميل» للوطن وأهله، والاستثمار في شراكة المسؤولية معاً (الغني يساعد الفقير)، من دون منّة، أو «تلميع ذات»، لا سيما أن الحكومة لم تفرض «فوائد» ولا «ضرائب» وأرباحهم بمئات الملايين بلا عائد غالباً!.

ولا تزال «المسؤولية الاجتماعية» تسير ببطء شديد دون وجود جهة تنفيذية تعزز من هذا الدور، وتراقب مستوى أدائه، وتحفز عليه، وتراقب وتقارن بين أرقام المدخلات والمخرجات للقطاع الخاص، إلى جانب منح أولوية تكريم، وامتياز، وأفضلية دعم لكل من يتكفّل ببرامج ومشروعات تهم المجتمع.

«ندوة الثلاثاء» تناقش هذا الأسبوع المسؤولية الاجتماعية، بحثاً عن مجالات الدعم الممكنة، وأولويات المشروعات المنتظرة من وجهة نظر المجتمع، ومسببات تضاؤل -إن لم يكن غياب- دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة.

خلط مفاهيم

في البداية، أكدت "آسيا آل الشيخ" على وجود خلط في مفهوم وطريقة ترجمة المسؤولية الاجتماعية؛ مما جعل أهم التحديات التي واجهت المفهوم انشغال كثير من الشركات بالتعريف، وبعد فترة أصبح هناك اتفاق بين كثير من المختصين على أن ذلك ليس مهماً بقدر ضرورة التطبيق، مبينة أن المفهوم المتفق عليه -أخيراً- هو "تفعيل القطاع الخاص في تنمية المجتمع أو تقديم حلول للتحديات التنموية"، ويلاحظ أن مفردة "تنمية" حاضرة مرتين في هذا التعريف، وحتى نبدأ في استيعاب هذا المفهوم؛ يجب أن نعرف معنى التنمية التي نقصدها، هل هي التنمية المتعارف عليها لدى الكثيرين وهي البنية التحتية؟، أم إنها المفهوم الأشمل؟ وهي التنمية المستدامة التي تُعنى بالإنسان وكل الخدمات التي يحتاجها -سكن، غذاء، مواصلات، تعليم، صحة-، حيث إن كل مجتمع يواجه تحديات تجاه نقص أي من هذه الخدمات.

وقالت: "بالعودة إلى التعريف وربطه بالتنمية، وما هو دور القطاع الخاص في هذا الجانب، فإن التنمية المستدامة تُعنى بتمكين المجتمع على النمو مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة، وبهذا التوجه العالمي الجديد يقل دور الحكومة بالاعتماد على الخصخصة، والسبب في هذا التوجه هو جزء من دعم الرأسمالية؛ فالشفافية والحوكمة هي دعم للقطاع الخاص حتى يسهل عمله ويؤدي دوره".

دعم المبادرات
وأضافت أن كل البرامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات تتطلب عناصر أساسية لابد من توافرها، وأهمها أن يكون هذا التوجه مدعوما من أعلى رأس الهرم في الشركة، دون أن يكون مجرد قسم داخل الشركة، بحيث يكون له ميزانية مخصصة؛ لأن برامجهم ليس لها علاقة بالنشاط الأساسي للشركة، إلى جانب أن تكون المرجعية مع الرئيس التنفيذي، ذاكرة أن المفهوم الإداري الجديد لإدارة الشركات لا يجعلها مرتكزة على جني الأرباح فقط؛ وإنما تعطي المجتمع شيئاً من مكاسبها؛ كعرفان لهذا المجتمع، منوّهةً أن هذا هو الفرق الأساسي بين المسؤولية الاجتماعية للشركات، واستدامتها -أي الشركات-، وإن كانت نفس المبدأ حالياً؛ حيث إن كثيراً من الشركات استحدثوا أقساماً كبيرة للمسؤولية الاجتماعية، وخصصّوا ميزانيات ضخمة لهذا الشأن، إلى جانب عمل برامج وتغطيات إعلامية، بيد أن ذلك ظهر غير مجد مثل أن تكون الشركة ملتزمة بعمل وبرنامج مرتبط بنشاطها الأساسي.
وأشارت إلى أي عمل لا يرتبط بالنشاط الأساسي للشركات، يعد خدمةً للمجتمع -وهو السائد في معظم شركات المملكة-؛ بسبب الخلط في المفاهيم، ذاكرة أن البرنامج الممكن أن يكون نموذجاً للمسؤولية الاجتماعية للشركة، هو "المعهد السعودي الياباني للسيارات"؛ لأنه يُخرّج شباباً على مستوى عالٍ من التأهيل، وهذا البرنامج ضمن نشاط الشركة الأساسي.
وعن تشابه برامج خدمة المجتمع في مؤسساته؟، علّقت: "نحن نواجه مشكلة بطالة، ونجد أن معظم الشركات تُقدم برامج تدريب متشابهة، وليس من ورائها منفعة؛ والدليل على ذلك أن القطاع الخاص لا يوظف إلاّ (2%) من خريجي هذه البرامج، بينما لو اجتمع قطاع معين، ووضع معايير الموظفين الذين يحتاجونهم، وتم التدريب وفقاً لذلك؛ لأصبح لدينا مساهمة فعلية في حل مشكلة البطالة"، مرجعة سبب عدم تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المملكة؛ إلى ضعف الوعي عند المستهلك، دون دور فعّال من الإعلام في هذا الاتجاه.
وقالت إن نشأة مفاهيم المسؤولية الاجتماعية بدأت في عام (1983م)، من قِبل منظمة غربية أجرت دراسات وورش عمل مع شركات كُبرى؛ بهدف تقوية دورها المجتمعي، وخلال تسعة أشهر بدأت اللقاءات مع عشرين شركة تزايد عددهم إلى أن وصلوا إلى(200)، وبعد الانتهاء وجدت الشركات أنهم استفادوا من النقاشات، وتأسست حينها مُنظمة دورها البحث في هذا المجال من خلال النقاش مع رؤساء الشركات.
مشاركة الجهات
وعلّق "م.جمال برهان" على ما ذكرته "آسيا آل الشيخ" تجاه دور الشركات في المسؤولية الاجتماعية، قائلاً إنه لا يمكن الحديث عن دور القطاع الخاص بدون مشاركة الجهات الحكومية، مبيناً أن "معرض شباب الأعمال في جدة" شهد حضور وزيري العمل والتجارة، حيث قال حينها "وزير التجارة" إنه سيرفع مقترحاً بتخصيص جزء يصل إلى (5%) من أرباح الشركات للمسؤولية الاجتماعية، وإذا تمت هذه الخطوة الجبارة -والحديث ل(م.برهان)- نضمن عمل تطور دور المسؤولية الاجتماعية، مستشهداً بالبنوك المصرفية التي احتضنت أموال المواطنين دون أن ترد بعضاً من الجميل للوطن وأفراده.
وقال إن المسؤولية الاجتماعية يفترض أن تسهم في حلول مشكلات المجتمع، ولكن أصبحت هي المشكلة، وعلاجها يكون بتعميق هذا المفهوم، إلى جانب مشاركة كل الجهات، متسائلاً "هل توجد شركة قدمت مستشفى طبياً للمجتمع؟، في ظل أن تعريفات المسؤولية الاجتماعية ترتكز على التنمية والاستدامة"، مشيراً إلى أن بعض الشركات الأمريكية استخدمت "المسؤولية الاجتماعية"؛ لتحسين صورتها أمام المستهلك؛ كونها تعطي قيمة مضافة للشركة، مبيناً أن معظم الجهات لدينا لم تبلغ أدوارها في هذا الجانب إلى (1%) من صافي أرباحها مع الأسف –على حد قوله-، حيث إننا بحاجة إلى مشروعات وليس فعاليات.
عمل داخلي وخارجي
وعرّف "طارق إسماعيل" مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" على محورين، الأول داخلي، وهو التزام الإدارة العامة للشركة بالمسؤولية الاجتماعية، إلى جانب تطبيق البرامج والاستدامة طويلة المدى؛ لرد الجميل إلى مجتمع أسهم في نجاح الشركة، والآخر خارجي، حيث إن كثيراً من الجهات يعتبرون خدمة المجتمع أنها هي "المسؤولية الاجتماعية"، بينما يوجد فرق بينهما، إذ إن الأخيرة تأتي نتيجة عمل بحوث ودراسات لما يحتاجه المجتمع من تعليم وصحة وبيئة وغيرها، وبعدها تُبدي الشركات استعدادها لتبني قضية وتسهم في معالجتها، وعلى سبيل المثال التعليم، وبناء مدارس، وإحضار متخصصين لتدريب المعلمين، مبيناً أن المسؤولية الاجتماعية جانبان مرتبطان مع بعض، تتضمن رد الشركة الجميل للمجتمع من خلال تبني جانب طويل المدى، والإسهام في تنميته، وتجنب الدخول في قضايا أخرى؛ لمجرد ظهور إعلامي، كما أن من الضروري التركيز على قضية واحدة.

وكشف أن المسؤولية الاجتماعية للشركات بدأت في المملكة قبل سبعة أعوام تقريباً، ولا تزال الشركات تبحث عن المفهوم الحقيقي لتعريفها، وإن وُجد اتفاق في بعض الآراء، مثل استقطاع نسبة معينة من الأرباح، كما يحدث في شركات عالمية تُخصص نسبة (1%)، وهي نسبة معقولة كما يحدث، منوّهاً أن الفرق بين "المسؤولية الاجتماعية" و"خدمة المجتمع" هو استدامة المشروع وتبني قضية معينة لصالح المصطلح الأول.

ثقافة مجتمع

ويرى "عبدالله العلويط" أن معاني "المسؤولية الاجتماعية" يحث عليها الإسلام في نصوص عديدة، سواءً مسؤولية الفرد تجاه المجتمع، أو أسرته، بيد أن الإشكالية في ثقافة المجتمع، حيث إن كثيراً من الأمور لا تحدث إلاّ بعد مطالبة شعبية وضغط على رؤوس الأموال من أجل استحداث هذا الأمر، وعندما يكون غالبية المجتمع لا يعون معنى"المسؤولية الاجتماعية" كيف يمكن للمفهوم أن ينتشر، ولو حدث يكون بغير وعي ومن ثمّ يمارس بطريقة خاطئة أو سلبية، مبيناً أن المفهوم في الغرب بدأ من الشركات من خلال إيمانها بوعي المجمتع وممارساته بعد أن تهيأت أرض خصبة لذلك.

وقال إن الأمر الآخر يتعلق بمسألة الأرباح، فإذا استقطعنا جزءاً منها من أجل "المسؤولية الاجتماعية"، هل بالإمكان أن تُحدث حلاً؟، واعتقد أنها تسهم في ذلك؛ إن شملت جميع مجالات الاستثمار، ولكن كما يعلم الجميع أن قطاع العقار لدينا فردي في غالبيته، ويمثل النسبة الأكبر من الأموال التي تدار، وعندما نضع ضريبة على الشركات، فإننا نغفل جانب العقار، مقترحاً أن يكون الحل تحويل العقار إلى شركات، والفائدة لن تقتصر على "المسؤولية الاجتماعية" فحسب؛ وإنما تُنظم العمل بشكل أكبر، منوّهاً بمقولة أن "المسؤولية الاجتماعية" أوجدت من أجل حماية الرأسمالية، وحينما يحمي القانون الحرية للفرد، فذلك ليس من أجل سواد عينيه؛ ولكن من أجل التنمية، لعدم وجود اقتصاد ريعي.

تلبية احتياجات

وأوضح "د.تركستاني" أن تعريف "المسؤولية الاجتماعية" العام يرتكز على أنها مقدرة أي جهة تجاه تلبية احتياجات المجتمع، مشدداً على أهمية الربط بين "المسؤولية الاجتماعية" و"التنمية المجتمعية"، متسائلاً عن كيفية العيش لمجتمع في تنمية قادرة على التطور ما لم توجد مساندة ومساعدة؟، مما يعني أن دورها يأتي محفزاً لتنمية مستدامة، مستبعداً إلقاء اللوم على مصارف بنكية أو شركات تجاه تقصيرها في "المسؤولية الاجتماعية"، وإنما يجب أن لوم مفهومنا للمعنى نفسه؛ فخدمة المجتمع لا تعني "الصدقة" عليه، بل النهوض به، مشيراً إلى أن غالبية المؤسسات الحكومية والخاصة لم تؤد واجباتها بشكل كامل تجاه المجتمع.

وقال: قبل (15) سنة عندما كنا نتحدث عن المسؤولية الاجتماعية وكانت الشركات تعتقد أنها صدقات، بينما الآن أصبح لدينا ثلاث طالبات ماجستير في تخصص المسؤولية الاجتماعية، وطالبة دكتوراة في التخصص نفسه، فهو مفهوم ضروري في حياتنا، وأذكر أن "وزير الشؤون الاجتماعية قبل ثلاثة أعوام قال "هل قدمتم مشروعات ولم تدعمها الوزارة؟" وهو ما يعطي انطباعاً أننا لا نعرف ما هي المشروعات التي نحتاجها.

ثقافة تبنّي

وعلّقت "سميرة بيطار" على ما طرحه "العلويط" عن دور المجتمع تجاه تبني ثقافة "المسؤولية الاجتماعية"، وقالت: يفترض أن تنبع هذه الثقافة من الشركات، وهو ما حدث في كل أنحاء العالم، حيث تبنت الشركات نهوض هذا المفهوم، ففي أمريكا حاولت الشركات في نهاية الستينيات من القرن الماضي أن تسهم في مشروعات البنية التحتية والبيئية، وكان الهاجس الأول هو التركيز على تنمية مستدامة، تخدم صالح البلد، وتنعكس فائدته على القطاع الخاص؛ كونه المستفيد الأول من تقدم أي مجتمع أو بلد.

وقالت إن "المسؤولية الاجتماعية" موجودة في المملكة، ولكن بغير مفهومها الصحيح؛ ويدل على ذلك أن بعض مسئولي الشركات يعتبرون رعاية بعض الفعاليات والمناسبات هو "مسؤولية اجتماعية"، مبينةً أن ترجمة مصطلح (Corporate Social Responsibility - CSR) هي "مساهمة الشركات في المسؤولية الاجتماعية"؛ ما يعني أن بيئة العمل هي التي يجب أن تتمخض عن عمل يُقدم خدمة للمجتمع، بينما المفهوم المتعارف عليه هو التزام مستمر من قبل رجال الأعمال نحو التصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للقوى العاملة وعائلاتهم، وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل، وهي مساهمة القطاع الخاص في خدمة المجتمع كنوع من رد الجميل لعملاء للعلامة التجارية، وأيضاً كسباً لولائهم بشكل صريح.

وأضافت أنه ليس من المفترض أن تتولى الحكومة وحدها تنفيذ البنية التحتية؛ فالقطاع الخاص مستفيد من تنمية البلد، وبالتالي لابد أن يسهم في هذه التنمية، فهذه ليست هبة أو منّة من القطاع الخاص، وإنما واجب حتمي عليه؛ لأنه من أكبر

المنتفعين من هذه التنمية، ولكن مع الأسف أن معظم جهات القطاع الخاص اعتادت على أن تأخذ ولا تعطي -على حد قولها-.

حصر البرامج

وتداخلت "آسيا آل الشيخ" قائلةً إنها عندما عُينت في "مجلس الشورى"، قدّمت طلب عمل إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية لأهميتها، بحيث تكون بالطريقة المفترض أن تتم من خلالها اللقاءات المباشرة مع القطاع الخاص والجهات الحكومية؛ للوقوف على الصعوبات التي تواجههم في هذا المجال، ولكن لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس ذكرت أن "وزارة الشؤون الاجتماعية" تُجري دراسة في هذا الجانب، وبعد تغيير رئيس المجلس، قدّمت الاقتراح مرة ثانية، فقالوا إن الوزارة تعمل على إنجاز الدارسة، ذاكرةً أن المشكلة تكمن في أن الوزارة تريد حصر الأمر في برامج محددة -على حد ذكرها-، وتطلب من القطاع الخاص رعايتها ودعمها.

مساعدة الشباب

وطالب "م.برهان" من الشركات الكبرى مساعدة الشباب على إنشاء شركات مقاولات صغيرة تتولى تنفيذ مشروعات الشركات الكبيرة من الباطن -على حد قوله-، وهذا سيكون أفضل مسؤولية اجتماعية لشركات المقاولات الكبيرة في المملكة، والتي تحصل على مشروعات بمليارات الريالات، وتسلمها بالباطن لمقاولين معظمهم أجانب.

وأضاف أنهم سبق أن طرحوا -كمجموعة من المتطوعين- فكرة إنشاء المركز الوطني للمسؤولية الاجتماعية، ولكن لم يلقوا دعماً في هذا التوجه، مبيناً أنهم ينتظرون صدور أنظمة مؤسسات المجتمع المدني، موضحاً أن الأوقاف هي أحد أوجه المسؤولية الاجتماعية المُعطلة بعد أن كانت في الماضي هي أساس الاقتصاد، مبدياً تأييده لإلزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية؛ ولكن على أن يكون وفق شرائح متدرجة.

وعلقت "سميرة بيطار" على جزئية الإلزام التي تطرق لها "م.برهان"، وقالت: "البنك الدولي" و"غرفة التجارة العالمية" شددوا على أن "المسؤولية الاجتماعية" للشركات هي التزام أخلاقي وأدبي، وليس إلزام، لافتةً إلى أنه لا يوجد أي قانون دولي يفرض المسؤولية الاجتماعية على الشركات، ولكن يجب أن يكون إلزام يتحول إلى التزام أدبي لأننا لا نتعلم إلاّ بالضغط مع الأسف، إلى جانب أهمية التشجيع، مثل أن تُعطى الأولوية في المشروعات الكبيرة إلى شركات تخدم المجتمع، إضافة إلى مسؤولية الإعلام نحو تسليط الضوء على المُنجزين في "المسؤولية الاجتماعية"؛ كما حدث مع شركة "أرامكوا" في عقب "إعصار كاترينا" في أمريكا، حيث قدّمت ما يصل إلى ثلاثة آلاف وحدة سكنية، وهذا ليس لأنها أرادت الظهور فقط، ولكن لأنها تملك مشروعات اقتصادية هناك، مبينة أن المملكة قدّمت كثيراً من التسهيلات والدعم والإعفاءات لمعظم الشركات الكبرى، وحان الوقت لرد الجميل للوطن.

محفزات وتحضير

وتداخل "إسماعيل" مستشهداً ببرنامج "نطاقات" في كيفية الفرض مع إعطاء محفزات وتسهيلات، مبيناً أن العائد كبير للشركات التي تهتم بجانب المسؤولية الاجتماعية، وخالفه الرأي "العلويط" قائلاً إن مستحدث لابد له من تحضير، ولو تمّ الإلزام مباشرة يحدث ظلم، لأننا نُجبرهم على ما لا يعرفون.

وحول حجة بعض الشركات أن الحكومة تستطيع في ظل وجود فائض مالي على تلبية متطلبات "المسئولية الاجتماعية"، علّق "د.تركستاني"، وقال: الحكومة قادرة وعليها مسؤولية، والشركات عليها واجب، ولو أخذنا بهذا القول لما ظهرت "المسؤولية الاجتماعية" في المجتمعات المتقدمة، فضلاً عن أن هذا العطاء ينعكس على ثقة المستهلك بالشركة.

اختلاف الواقع

وفي ظل اتفاق المشاركين في الندوة على مجالات المسؤولية الاجتماعية، اختلفت الآراء في تقييم واقعها، حيث تحدّث "العلويط" عن قصور دور الشركات وضعف المبادرات، وقال:إن الثقافة نفسها لازالت ضعيفة وتحتاج إلى جهود كبيرة للتعريف بأدوارها، مطالباً وسائل الإعلام والجهات التوجيهية بتبني نشر ثقافة المبادرات وخدمة المجتمع.

وأقرّت "سميرة بيطار" بضعف البرامج والمبادرات، ذاكرةً أن ما يقدم لا يتناسب مع واقع الشركات التي تحظى بامتيازات وتسهيلات وإعفاءات يتطلب منها مقابلة تلك الخدمات برد الجميل وخدمة المجتمع.

وترى "آسيا آل الشيخ" أن مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات تبدأ من داخلها، سواءً في ما يتعلق بتدريبهم وتأهيلهم وضمان حقوقهم، يلي ذلك البيئة التي تمثل مجالاً كبيراً للمسئولية الاجتماعية، مستشهدة بالتوجه العالمي الذي تشهده أوروبا حالياً كونها رائدة في هذا المجال الذي يتطلب حضور التطوع؛ كونه مجالا خصبا خاصة للأفراد، إلى جانب تطوير المنتجات للشركات، سواءً كان ذلك بتقديم منتجات صديقة للبيئة بمعايير عالية الجودة، منوّهة بتميز "الصين" في مجال حديث يُمثّل مبادرات متقدمة وهو "إدارة الموردين"، حيث تفرض على شبكة الموردين تطبيق معايير تخدم الإنسانية والبيئة، مشيرةً إلى أن التدريب يُعد مجالاً خصباً في المسئولية الاجتماعية من خلال تنفيذ برامج تدريب تخلق فرص عمل حقيقية.

مستقبل واعد
وأبدى "م.برهان" تفاؤله بمستقبل المسؤولية الاجتماعية وفق مؤشرين هامين يدعمان حديثه، مُذكّراً بالإقبال الكبير على التطوع في كارثتي السيول الأولى والثانية بجدة، حيث وصل إلى حد إقفال التسجيل من المنظمين للأعداد الكبيرة من متقدمين بلغت أعدادهم بالآلاف، منوّهاً أن التحديات الكبيرة التي تواجهنا لن يتصدى لها إلا هؤلاء الشباب من خلال المبادرات، إلى جانب النمو الهائل في التواصل الاجتماعي في السنوات الثلاث الأخيرة؛ مما زاد من روح المبادرة لدى كثير من أفراد المجتمع عندما لمسوا برامج واقعية وشفافة، وليس آخرها تداعيات بعد حريق الحاصل في حفل زفاف في قرية "عين دار" في "بقيق"، حيث بادر مجموعة من أعضاء هيئة المهندسين لتصميم وبناء دُور أفراح غير ربحية وبأسعار رمزية تخدم جميع شرائح المجتمع، محمّلاً سبب تباطؤ أداور "المسئولية الاجتماعية" إلى تأخر القوانين المُنظمة لمؤسسات المجتمع المدني، على الرغم من أن المجتمع ينتظرها منذ ثلاثين عاماً.
أعمال خيرية
وذكر "م.برهان" أن المسؤولية الاجتماعية" فكر متأصل لدى أسلافنا منذ الرعيل الأول على مر التاريخ، وخير شاهد على ذلك الممتلكات التي تُقف لأعمال خيرية مستدامة، مثل مدارس "الفلاح" و"العين" و"العزيزية"، وغيرها من أوقات يذهب ريعُها لخدمة المجتمع منذ مئات السنين، وعبر التاريخ كانت تلك الأوقاف هي مصدر للصرف على الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة والتعليم والصحة وغيرها من المجالات.
وتطرق إلى لقائه مع مسؤول الغرفة التجارية المختص بلجنة "المسئولية الاجتماعية" التي تضم (18) عضواً من كبار رجال الأعمال، مبيناً أنه تفاجأ من أنهم جمعوا مبلغاً وصل إلى (100) مليون بحسب تصريح رئيس الغرفة، إلا أن ما فعلته اللجنة هو تقديم دعم محدود للأسر المنتجة، على الرغم إعداد نظري جيد، مبيناً أن اللجنة قالت إنه لم تُقدم لهم مبادرات حتى يرفضونها، في كان من الأجدر أن يبحثوا عن مبادرات تعزز قيم "المسؤولية الاجتماعية" وتُثري مجالاتها.
وأشار إلى أن معظم المبادرات في العالم تنشأ من مؤسسات المجتمع المدني، مبيناً أن المسؤولية الاجتماعية ينبغي أن تكون ضمن إستراتيجية الشركة منذ تأسيسها؛ حتى لا تخضع لاجتهادات، موضحاً أن مجالات تقييم واقع "المسؤولية الاجتماعية" يشتمل على عدد من النواحي، حيث إن (الأيزو 26000) تضمن اعتماد الجودة في تطبيقها في المنظمات، ويمنح شهادة لمن يُطبّق معاييرها، وهو ما تم إقراره أخيراً، لذلك حين نعرف المسؤولية الاجتماعية يجب أن ننظر لها من منظور مُعين، وعندما نقيم واقعها فإنها يجب أن تكون هادفة، وفاعلة، وتحقق المنفعة للمجتمع، وتُلبي أهداف المساهمين، ولديها القدرة على الاستمرارية، محمّلاً وسائل الإعلام والجامعات مسؤولية نشر ثقافة الفاعلية تجاه هذا الجانب.
مشروع تحت الدراسة
وعلّقت "آسيا آل الشيخ" على غياب مظلة تنضوي تحتها مبادرات الشركات والمؤسسات والجهات الحكومية وغيرها، وقالت: سمعت عن توجه لدى هيئة الخبراء نحو دراسة مشروع إيجاد مظلة لتلك المبادرات، وعلى الرغم من محاولاتها المتعددة للاتصال بتلك اللجنة؛ رغبةً منها في تقديم خبراتها -كمهتمة وباحثة في هذا المجال-؛ إلا أن جهودها باءت بالفشل!، متمنية أن تتحقق هذه الخطوة بظهور جهة قادرة على تطوير واقع المسؤولية الاجتماعية.
وتحفّظت على فكرة الاستعانة بخبرات أجنبية في حال لم يتم الاستعانة بخبرات محلية تدرك واقعنا، والمجالات ذات الأولوية، والمعايير والأطر، منوهة بأهمية التقارير غير المرئية في عمل الشركات، ومبادرات الإصحاح العالمية التي فرضتها منظمات خارجية للشركات وهي في إطار غير إلزامي بدأت فيه بعض القطاعات في المملكة.
أين مؤسسات
المجتمع المدني؟
أرجعت "آسيا آل الشيخ" ضعف المبادرات في المسؤولية الاجتماعية إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني، منوهةً أن تلك المؤسسات تمثل القطاع الثالث في تكوين المجتمعات الإنسانية المتحضرة، بجوار الدورين الحكومي والخاص، وغيابها جعل بعض الشركات تتبنى هذا الدور، بينما يفترض أن يكون دور الشركة هو الدعم المادي، منتقدةً دور "وزارة الشؤون الاجتماعية" الغائب، على الرغم من أنه مفترض أن يكون مظلة لتلك المؤسسات التي تُمثل الذراع التنفيذي لبرامج الوزارة، ذاكرةً أن معظم برامج الشركات متشابهة، وحصر كثير من المبادرات في التدريب يكون غالباً غير مجدٍ، فيما لا يتجاوز البعض الآخر من المبادرات جانب العلاقات العامة والظهور الإعلامي فقط.

وقالت إن الارتفاع المتزايد في أعداد البطالة يؤكد فشل برامج التدريب الكبيرة التي تنفذها قطاعات حكومية وقطاع الأعمال، مُحملةً ذلك برامج دعم المشروعات الصغيرة التي تنفذها بعض القطاعات؛ لافتقادهم الخبرة الكافية، مبينةً أن الوصفة المطلوبة لإنجاح تلك البرامج تتمثل في إيجاد منظومة متكاملة، تبدأ بتقديم الشركات الكبيرة الدعم لأصحاب تلك المشروعات، من خلال تأمين عقود من داخل الشركات، مثل تنفيذ إنشاءات، وتوريد مواد وغيرها، إضافة إلى تقديم البنوك تسهيلات مالية لأصحاب المشروعات، بعد أن تُدرس بعناية، ويُتحقق من جدواها.

«التاجر» يحتاج إلى ثقة ومشروع مقنع!

شدد المستشار "أحمد الحمدان" - رئيس مركز المسؤولية الاجتماعية في الغرفة التجارية الصناعية في جدة - على أن رجال الأعمال في المملكة متجاوبون مع أعمال الخير متى ما وجدوا الثقة في الجهة التي يتعاملون معها، واقتنعوا بقيمة المشروع المطروح عليهم، وفق ما لمسه منهم في مشروعات يتبناها المركز، مثل مشروع تجهيز الإدارات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص لتيسير حركة ذوي الإعاقة الجسدية، وحصل تجاوب بعد التنسيق مع (350) جهة، إلى جانب مشروع آخر لدعم الصيادين وتقديم أهم احتياجاتهم؛ بحثاً عن عودة الاهتمام بهذه المهنة، وجار العمل على مشروع تنظيم الأربطة.

وقال إن المسؤولية الاجتماعية موجودة في الإسلام منذ فجر البعثة، وموجودة في كل العصور الإسلامية، والآن بعد أن التفت لها الغرب بدأ تسليط الضوء عليها وإيجاد تعاريف لها، مبيناً أن دورها يرتكز على تهيئة المجتمع للعمل والإنتاج وفق برامج تساعد على التقدم ورقي المجتمع، منوّهاً أن البعض لديه خلط في مفهوم "المسؤولية الاجتماعية"، والزكاة، والصدقات.

وأضاف أن هذا المفهوم يستخدم من مبدأ تجاري كوسيلة للدعاية والإعلان وهو حق مشروع؛ لأن مثل هذه الأعمال تعطي ثقة لدى المستهلك في المنشأة التي تقدم هذه الأعمال، فلو افتتحت شركة معينة مستشفى طبياً؛ حتماً سيكون لها شعبية كبيرة بين عامة المستهلكين وترتفع أسهم هذه الشركة كثيراً، مبيناً أن العديد من الشركات شرعت في تنفيذ مشروعات المسؤولية الاجتماعية، وهي مجتهدة في ذلك لو أصابت فهو خير للمجتمع، وإن أخطأت، فلا يلام المرء بعد اجتهاده.

وضرب مثلاً بالأشخاص الذين يُقدّمون الصدقات في الحج، وقال: لو أنهم دفعوا هذه الأموال في تحجيج عدد معين من الناس لكان أفضل، على الأقل أن يسهموا في تقليل عدد مفترشي الطرقات، بما يساعد على تنظيم الحج وراحة الحجاج، وفي كلا الحالتين يوجد عطاء وأجر - إن شاء الله - ولكن في الحالة الأولى مساعدة للمفترشين وزيادة المخلفات، في حين لو تم التحجيج النظامي يكون مساعداً على عمل منظم وخدمة للمجتمع.

وزير المسؤولية الاجتماعية البريطاني..!

أكدت "آسيا آل الشيخ" على أن المسؤولية الاجتماعية في معظم أنحاء العالم تكون التزاماً من الشركات، وليس إلزاماً عليها، فمثلاً في "نيوزلندا" قدموا اقتراحاً في البرلمان بسَن قانون للمسؤولية الاجتماعية ولكن رُفض، وفي "بريطانيا" يوجد وزير للمسؤولية الاجتماعية للشركات ولكن ليس هناك قانون يفرضها، وإنما توجيه للشركات، بينما يختلف تطبيق "أمريكا" للمفهوم، حيث يوظفون أشخاص من جنسيات مختلفة رجالاً ونساء لهذا الشأن، مبينةً أن الأوروبيون هم الرواد في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وقالت: لو ألزمنا الشركات، فإن معظمها ستبحث عن طرق للتهرب، والمفترض أن ننشر الوعي ونُبين العوائد التي ستجنيها الشركة من تفعيل هذا الجانب، إلى جانب تقديم المُحفزات، وهذا دور "وزارة التجارة" و"الغرف التجارية"؛ لأن الشركات هدفها الأساسي هو الربح.

وأضافت أن وجود كلمة "اجتماعية" في مسمى "وزارة الشؤون الاجتماعية" جعلهم يعتقدون أن هذا الجانب يخصهم، والحقيقة أن الوزارة المفترض أن تكون معنية بهذا الشأن هي "وزارة التجارة"؛ لأن الحديث هو عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

صرف مبالغ في غير محلّها!

تناول "طارق إسماعيل" مجالات المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات، بدءاً من دورها في القطاع الذي تعمل فيه، وبيئة العمل والموظفين والمجتمع، حيث يتم التركيز على الصحة وجودة المنتج، مشيراً إلى أن واقع "المسؤولية الاجتماعية" غير جيد؛ قياساً على ما تم صرفه في هذا الجانب، حيث تم صرف مبالغ هائلة في غير مكانها، وغالباً ما يكون الهدف غير المعلن هو العلاقات العامة وكسب الإعلام، منتقداً أسلوب الغرف التجارية في تكوين لجان من رجال الأعمال لبلورة مبادرات المسؤولية الاجتماعية.

وقال إن دور رجال الأعمال هو الدعم المالي للمبادرات التي تتولاها جهات الاختصاص من مؤسسات المجتمع المدني، ذاكراً أن "المسؤولية الاجتماعية" واجبة على الشركات والمؤسسات والبنوك رداً لدين للوطن والمواطنين.

ورتّب "د.حبيب الله تركستاني" مجالات "المسؤولية الاجتماعية بحسب أولوياتها، وهي التغلب على الجوع والفقر، وتطوير التعليم، وحقوق المرأة وتمكينها من العمل، وزيادة مستوى الصحة، إلى جانب تطوير العلاقات الدولية؛ من أجل التنمية المستدامة، وحماية المستهلك، والقضاء على العنف الأسري، إضافة إلى مبادرات لتوظيف الأيدي العاملة وتأهيلها، وتطوير التكنولوجيا، فضلاً عن إيجاد مشروعات منتجة وتحقق استقراراً اجتماعياً، ودعم البحث العلمي؛ لتطوير المجتمع.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

يربط بالسجل المدني للمواطن منذ الصغر.. وكيل وزارة العمل لـ"الاقتصادية":

مشروع حكومي لإنشاء مرصد وطني للقوى العاملة" في السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/20/article_711028.html

محمد البيشي من الرياض

كشف لـ "الاقتصادية" الدكتور فهد بن سليمان التخيفي وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير، أن وزارة العمل وبالتعاون مع مركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وكل الجهات الحكومية ذات العلاقة، تعمل حاليا على مشروع إنشاء "مرصد وطني للقوى العاملة"، تقوم فكرته على الربط بين كل قواعد البيانات الخاصة بكل المؤهلين للعمل والعاملين في الدولة بقطاعيها الخاص والعام.

وقال الدكتور التخيفي خلال ندوة متخصصة عقدتها "الاقتصادية" حول (انعكاس دعم الدولة على توطين الوظائف، تنشرها غدا: إن هذا المرصد سيعمل على جمع جميع بيانات الموظفين الصادرة عن كل الجهات، بمعنى ربط بيانات (مركز المعلومات الوطني) ببيانات القوى العاملة السعودية في القطاع الخاص مع بيانات التأمينات الاجتماعية حول *العمالة الوطنية والأجنبية، وبيانات الداخلية، وكذلك الوزارات الأخرى مثل وزارتي التربية والتعليم العالي، من خلال* توفير أرقام ونوعية القوى البشرية المؤهلة للعمل من المواطنين ومن الجنسين، الذين ما زالوا على مقاعد الدراسة في قطاعات التعليم المختلفة، وأرقام العمالة الوافدة التي تدخل إلى البلاد سنويا.

ويأتي هذا الإجراء الحكومي بعد أن شهدت إعلانات أرقام معدلات البطالة في البلاد تفاوتا بين عدد من الجهات الحكومية، حيث تكشف بيانات مصلحة الإحصاءات العامة التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط وفق آخر إحصاء في 2009 عن نحو 463 ألف عاطل عن العمل وهي نسبة لا تتجاوز 5.4 في المائة، فيما كشف برنامج "صندوق الموارد البشرية" لإعانة العاطلين عن العمل "حافز" عن نحو 1.2 مليون مستفيد أي 11.1 في المائة، بينما تضعها تقديرات غير رسمية عند مستوى 1.6 مليون عاطل من الجنسين، تزيد نسبة النساء بينهم عن 70 في المائة وهو معدل يقترب من 13 في المائة، هذا دون الحديث عن تقديرات البنك الدولي عند مستوى 10 في المائة. وهنا بين وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير، أن المرصد سيرتبط بالمواطن السعودي أو المواطنة منذ المرحلة الابتدائية من خلال السجل المدني، بحيث يكون مركز المعلومات الوطني هو الحاضن لهذه المعلومات التي تتبع الشخص منذ وقت مبكر في حياته على اعتبار أنه قوة عاملة جاهزة لسوق العمل أو ستدخل سوق العمل في الوقت "الفلاني".

وأضاف "سيتيح هذا المرصد كل البيانات والمعلومات التي لديه للجميع، ولكل الجهات المستفيدة، كما أنه سيكون مفيدا لمتخذي القرار والمخططين سواء في القطاع العام أو الخاص، فعندما يكون لديك مشروع معين وتريد معرفة عدد القوى العاملة المتاحة في هذا القطاع أو نوعيتهم، أو أي معلومة، ستكون متوفرة عبر هذا المرصد، إلى جانب العديد من الخدمات المعلوماتية المهمة".

وانتهى الدكتور التخيفي للتأكيد على أن إنشاء مرصد قومي للقوى العاملة في المملكة، تحت مظلة واحدة وبمشاركة الجهات المعنية، هو مشروع ينتظر أن يسهم بصورة كبيرة في معالجة الكثير من الأمور المرتبطة بالعمل والعمال مواطنين ومقيمين وإحصائياتهم والوظائف المتاحة وكذلك أرقام البطالة.. وغيرها من الأمور. وتُعدُّ مشكلة البطالة بين الشباب السعودي التي تشكل أحد أهم محفزات إنشاء هذا المرصد، مشكلة حادّة حتى بالمقاييس الإقليمية، إذ تظهر بيانات منظمة العمل الدولية أنّ المملكة تحتل المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد العراق، على صعيد أعلى نسَب البطالة بين الشباب وبالتالي فإنّ نسبة البطالة بين الشباب في المملكة أعلى منها في تونس والأردن ومصر ولبنان.

ووضعت السعودية في خطتها التنموية الخمسية الحالية، هدفا بأنْ ينمو عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاصّ المحلي بمعدّل سنوي قدره 5,3 في المائة، وطبقا للأهداف المعلنة لهذه الخطة الحكومية، سيحصل السعوديون على 1.1 مليون فرصة عمل جديدة، أي 92 في المائة من مجموع فرص العمل الجديدة المحتملة بين أعوام 2010 و 2014، التي يُقدّر عددها بنحو 1.22 مليون وظيفة، غير أن القطاع الخاصّ قابل الخطة باستصدار 98.2 ألف تأشيرة عمل لاستقدام وتوظيف عاملين أجانب في عام 2009، أي أكثر من ضعف عدد تأشيرات العمل التي أصدرها القطاع الخاص في عام 2005، طبقا لبيانات وزارة العمل.

السلطات العراقية أعدمت والدهما وهما الآن بالأردن منذ17 يوماً

ذوو "المساوي" يناشدون السماح بدخول "جنات ومحمد" للسعودية

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/SWqfde

سبق– الدمام:

ناشد ذوو المعتقل السعودي "مازن محمد ناشي محول المساوي"، الذي أُعدم مؤخراً في العراق، الجهات المختصة سرعة التدخل والسماح لطفليْ مازن بالدخول إلى السعودية؛ حيث أمضيا أكثر من 17 يوماً في الأردن ينتظران منحهما جوازَيْ سفر لدخول السعودية.

وقال مسؤول عن ملف المعتقلين بمكتب الجريس للمحاماة والاستشارات القانونية، ثامر البليهد لـ"سبق": "إن مازن المساوي -رحمه الله- تزوج من عراقية الجنسية، وأنجب منها طفلين، هما جنات ومحمد، وقد توفيت أمهما، وبقي الطفلان لدى جدتهما من والدتهما بالعراق حتى إعدام والدهما في أغسطس الماضي؛ فقرر ذووه إحضارهما إلى السعودية".

وأضاف: "قامت جدتهما من والدتهما بالسفر بهما إلى الأردن، والتقت بذوي مازن المساوي، وسلمتهما الطفلين؛ فقاموا بمراجعة السفارة السعودية بالأردن لاستخراج جوازَيْ سفر لهما؛ من أجل إحضارهما إلى السعودية، ولا يزالون ينتظرون موافقة السفارة منذ 17 يوماً".

من جانبه قال نائب سفير خادم الحرمين الشريفين في الأردن، الدكتور حمد الهاجري، لـ" سبق": "إن ذوي مازن المساوي قاموا بمراجعة السفارة، ولا يوجد لديهم أوراق تُثبت أن الطفلَيْن ابنا مازن المساوي، خاصة أن والدتهما تُوفّيت، ولا يوجد معهم أي أوراق ثبوتية لصحة الزواج".
وأضاف الهاجري بأن السفارة أحالت بدورها كامل المعاملة إلى وزارة الخارجية، ولم يصلهم الرد حتى الوقت الحالي.

مسح دموع أطفال .. وأطعم عديداً من الأسر

رحيل "حافز" وسط مطالباتٍ بتمديده عاماً آخر

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/KUqfde

قاسم الخبراني- سبق- الرياض:
ودَّع، صباح اليوم الإثنين، آلاف المستفيدين والمستفيدات البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل "حافز"، بعد عامٍ من الحصول على أول مستحقٍ مالي حيث يمثلون الدفعة الأولى من البرنامج، وسط تذمُّرٍ ومطالبة بتمديد صرف الإعانة لعام آخر.
بالأمس القريب وقبل 12 شهراً فقط وقف هؤلاء أمام أجهزة الصرّاف الآلي، وعلى تقاسيم وجوههم ترتسم ملامح الفرح والبهجة، وهم ينتظرون الدفعة الأولى من الإعانة البالغة 2000 ريال.
وفي المكان نفسه، وقفوا اليوم أمام أجهزة الصرّاف الآلي، إلا أن المشهد كان مغايراً عمّا كان عليه قبل عام من الآن؛ فالابتسامة والفرحة غابتا.. وكيف لا تغيب وهم يودّعون الإعانة التي رسموا عليها آمالهم وطموحاتهم وأحلامهم الوظيفية!
وقال عددٌ من المستفيدين المودّعين للبرنامج لـ "سبق": إن "برنامج حافز" لإعانة الباحثين عن العمل أخفق، ولم يوفق في توفير وظائف لهم على الرغم من مرور عام على انطلاقته، مشيرين إلى أنه اكتفى بصرف الإعانة فقط، والتي كانت تُحسم كل شهر بمقدار 200 ريال بلا وجه حق، مطالبين القائمين على "حافز" بالعمل على تمديد صرف الإعانة لعامٍ آخر حتى يتم توفير وظائف للعاطلين.
وقالوا إن الفرص التدريبية التي وعدهم "البرنامج" بتنفيذها لمدة 4 أشهر لتأهيلهم لسوق العمل بهدف مساعدتهم على الحصول على وظائف بعد التأهيل المناسب، لم تنفذ على حد قولهم، مؤكدين أن القائمين على البرنامج انشغلوا برسائل الحسم والتحديث فقط - على حد تعبيرهم.
وقالت إحدى المستفيدات من البرنامج رمزت لاسمها بـ (ح. م) لـ "سبق": إن إعانة "حافز"، مسحت دموع أطفال وسكنت وأطعمت أسراً، وكفت يد الحاجة عن أسرٍ أخرى، وأشارت إلى أنها كانت تقتطع جزءاً من الإعانة للصرف على أطفالها، والجزء الآخر لشراء بعض الحاجيات والمستلزمات للمنزل، بجانب بحثها عن وظيفة. موضحة أن إعانة "حافز" وفّرت بيئةً خصبةً للبحث عن عمل، وأضافت أنها لا تعلم ماذا تفعل الشهر القادم، بعد قطع الإعانة، وطالبت بتمديد صرف الإعانة خاصةً للمطلقات والأرامل لمَن لديهن أطفالٌ حتى يتوافر لهن وظائف.
وقال مستفيد آخر إن إعانة "حافز" قللت من انتشار الجريمة، وسهّلت للكثير من العاطلين عن العمل البحث عن وظائف، مضيفاً أن قطعها سيعود بالعاطلين إلى نقطة الصفر، وأكد أنه كان يصرف الإعانة الشهرية التي يحصل عليها في تنقلاته وسفره ومصروفات إقامته بحثاً عن وظيفة مناسبة.

وقال: نحن الآن نودّع إعانة حافز وستودّع الشهر القادم دفعة أخرى، وهكذا وسنبقى في دائرةٍ مغلقة، وقال: إن الحل الوحيد يكمن في استمرار دفع الإعانة الشهرية حتى يتم توفير وظائف مناسبة للشباب العاطل عن العمل، وانتقد مَن اعتبر إعانة حافز بـ "الوسادة" للشباب العاطل وقال: إن مَن شبّهها بذلك لم يذق مرارة الحياة.
وكان مدير صندوق تنمية الموارد البشرية إبراهيم آل معيقل، قد حسم الجدل حول مصير استمرار إعانة العاطلين عن العمل، والبالغة ألفي ريال شهرياً، بالتأكيد على توقف الصرف للمسجلين ضمن الدفعة الأولى، واستمرار تدريبهم وتوظيفهم، وقال آل معيقل إن مدة الإعانة المادية محدّدة بعامٍ واحدٍ فقط، في حين أن برامج التدريب والتوظيف لقوائم العاطلين ستستمر، وستكون من أولويات الصندوق في الفترة المقبلة، مع إتاحة خيار التوظيف للمستفيدين دون إجبارهم.

مسلسل قتل الآباء لأطفالهم و حديث لا يُقتل الوالد بولده1

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/415123

د.سهيلة زين العابدين حماد

بين فينة وأخرى تُطالعنا صحفنا المحلية الورقية والإليكترونية عن حوادث وفاة أطفال من جراء عنف مارسه آباؤهم ضدهم،آخرها وفاة لمى ابنة الخمس سنوات من جراء تعذيب أبيها لها باعتراف منه، وقبلها، وفي نفس الشهر تُوفيت طفلة رضيعة دماغيًا عمرها سنة ونصف من جراء ضرب أبيها لها بعصا خشبية، ورميها إلى طرف السرير، وذلك طبقًا لاعترافاته، ولم يتوقف الأمر عند قتل الآباء لأطفالهم، فهناك مسلسل آخر سيتفاقم إن لم نتداركه، هو قتل الأزواج لزوجاتهم، ولم يُحكم بالقصاص على الآباء والأزواج في هذيْن المسلسليْن إلّا في قضيتي غصون وأريج، والقضايا التي لم يُحكم بها بالقصاص على الجناة أخذ قضاتها بحديث " لا يُقتل الوالد بولده"
حتى لو زنى الأب بابنته فلا يُقام عليه حد الزنا، فقد قضت المحكمة العامة بالدمام بسجن مواطن (45 عاماً) 4 سنوات بعد إدانته باغتصاب ابنته (16 عاماً)؛إذ كشفت التحقيقات عن قيام الأب باغتصاب ابنته بالإكراه تحت تأثير المخدرات أكثر من مرة، وبعد إحالة القضية إلى المحكمة العامة، وبعد إثبات اغتصاب الأب لابنته من قبل تقرير الطبيب الشرعي أصدر القاضي بحسب جريدة اليوم الحكم بالسجن 4 سنوات على الرغم من مطالب المدعي العام بتغليظ العقوبة.. بل جعل بعضهم هذا الحديث يعفي الزوج القاتل لزوجته من القصاص لأنّ له ولداً منها، كما جاء في الحكم الصادر على قاتل زوجته بالساطور بنجران، وهي تعد وجبة الإفطار بلا أسباب و امام ابنتها !! وكان الحكم الأولي للقاتل سجن خمس سنوات فقط ..وبعد الاستئناف زادت السنوات إلى 15، وذكر مصدر في المحكمة أنّه لم يُحكم في الحق الخاص بقتل الجاني لأنّ له ابنة من المجني عليها مستدلًا بقاعدة فقهية تقول "إن الابن لا يكون سببا في الحكم على والده بالقتل"، ولستُ أدري ما علاقة قتل الزوجة بقتل الوالد لولده؟ وهنا أتوقف عند حديث " لا يُقتل الوالد بولده".
فقد رُوى عن عمر بن الخطّاب، وابن عبّاس رضي الله عنهم أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال:" لا يُقتل والد بولده" أخرج النسائي حديث عمر، ورواهما ابن ماجه، وذكرهما ابن عبد البر
وروى أحمد (346) وابن ماجه (2662) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : " قتل رجل ابنه عمدًا، فرفع إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فجعل عليه مائة من الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعه وأربعين ثنية، وقال لا يرث القاتل؛ ولولا أنّى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (لا يقتل والد بولده لقتلتك). وهذا الحديث مختلف على صحته، ومن أسباب الاختلاف في صحته
أولًا : اختلافه مع مضمون الآيات القرآنية، منها:
(وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأنفَ بِالأنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ) [المائدة: 45]،(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيْ الألْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)[البقرة :179]

ولم يُستثن قتل الآباء لأولادهم، وزوجاتهم اللواتي لهم منهن أولاد من القصاص، بل توجد آيات تحرم على الآباء قتل أولادهم، من فقر أو خشية منه، أو خشية من عار، وتنهى عنه:
(وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيراً)[الإسراء31]
وقال (وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إِمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ } [الأنعام: 115]
(قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُواْ أَوْلاَدَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ)[الأنعام : 140]
(وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ* يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاء مَا يَحْكُمُونَ)[النحل: 58,59]
(وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ* بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) [التكوير: 9,8] فمضمون هذه الآيات يُحرّم على الآباء قتل أولادهم لأي سبب كان، وإباحة بعض الفقهاء قتل الآباء لأولادهم إن كان تأديبهم لهم أدى إلى قتلهم، فهذا قول يتناقض مع أسس ومبادئ التربية الإسلامية، وأي تأديب هذا لابنة خمس سنوات، أو رضيعة ابنة السنة والنصف، والذي يُفضي إلى الموت؟
إنّ الإسلام دين الرحمة والإنسانية، ولو كان مباحاً للآباء ذلك، لاستثنى جل شأنه من التحريم قتل أولادهم لتأديبهم.
إنّ السنة لا تناقض القرآن الكريم، ولا تناقض نفسها، والأحاديث التي تخالف القرآن دليل على ضعفها، فلا يؤخذ بها؛ لذا ضعّف كثير من أهل العلم حديث " لا يُقتل الوالد بولده" – كما قال فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله - ،"فلا يقاوم العمومات الدالة على وجوب القصاص".

من معنفة "الخميس" إلى القائمين على أنظمة العنف الأسري

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14426

يحيى الأمير

رغم أن وجهها لم يكن ظاهرا إلا أن الصورة التي تم تناقلها لمعنفة خميس مشيط والهيئة التي كانت تقف بها بجوار مركز الشرطة تؤكد أنها لم تكن في حالة عادية، الخوف يظهر في طريقة وقوفها وفي طريقة لبسها المبعثر وشالها المرقط، لم تجد مكانا تلجأ إليه سوى مركز الشرطة.
منذ سنوات، وهي تتعرض لكافة أنواع التعذيب والألم، تعرضت للضرب بأعمدة من خشب، تعرضت للكي بالنار في أجزاء متفرقة من جسدها، تعرضت للحبس في دورات المياه وإجبارها على أكل فضلاتها وبولها وغائطها، هل تتأففون من هذه الصورة؟
كنت أتمنى أن لدينا صورا من دورة المياه التي ظلت محبوسة بها، لأننا بحاجة إلى مثل هذه المشاهد الصاعقة علها تحيي فينا شيئا من الشعور بالمسؤولية والخروج من التغني الساذج ببعض القيم التي لا يمكن ضمان الإيمان الكامل بها من كل أفراد المجتمع، مما يعني أن المجتمع غير محصن من مثل هذه الانتهاكات، ومما يعني أيضا أن ما نختال به من قيم مهما كانت سامية، فلا قيمة لها إلا من خلال قانون حقيقي وواضح.
تقول المعنفة: عمري 20 سنة، ولديّ ابنة عمرها ثلاث سنوات، وقد تزوجت من ست سنوات، وزوجي يعذبني بالضرب بلوح من الخشب وبالكي بالنار والحبس في الحمام، وعندما أعطش يضع لي البول والبراز، ويجبرني على أكلها، إضافة إلى التعذيب، وجميع من في الحفاير يعرفون قصتي. بمعنى أن القصة حاضرة اجتماعيا بل ومن الممكن أن الناس يتداولونها في مجالسهم في تلك المنطقة، أعيدوا قراءة كلامها السابق، من يتخيل هذا الإيذاء وبهذا المستوى؟
لم تكن مشكلة تلك المعنفة طيلة السنوات التي قضتها في ظل ذلك العذاب إلا أنها لا تدرك أين تذهب، حين اتجهت إلى مركز الشرطة كانت تدرك أن هذا نوع من الالتجاء لكن لا علم لديها أن هذا هو المكان الأنسب ولا تدري ما الإجراء الذي يمكن اتخاذه.

الآن، ستسمع من يتحدث عن حالة شاذة وأنها لا تعكس واقع المجتمع، وفي الحقيقة أن مثل هذا الدفاع أصلا يدعو لكثير من الاشمئزاز، فمن الذي قال إن كل المجتمع كذلك، ومن الذي قال إن هذه هي القضية أصلا، إن حياة إنسان واحد هي بالنسبة له كل الحياة، والأمن والسلامة والقوانين والأنظمة لم توضع لأن المجتمع همجي أو منفلت، وهي أنظمة لإدارة حقوق الأفراد وبالتالي إدارة المجتمع، إنني أتصور أن مثل هذه المنافحات السطحية لن تخلق سوى مزيد من الفرص لمثل ذلك الزوج وأن تفرز المزيد من تلك الحالات.

يعرف السعوديون ماذا يصنعون وكيف يتصرفون حين يقع حادث مروري أو حين ينشب حريق في مكان ما، لكنهم لا يعرفون ما العمل حين يتعرض بعضهم لأي حالة عنف أسري، ومن الواضح أن القصص التي تظهر للإعلام ويتناقلها الناس إنما ظهرت لطول أمدها وبشاعتها، مما يعني وجود الكثير من الحالات التي لا يجيد أفرادها التصرف . لا يجيدون التصرف ؟ ليسوا وحدهم بل كلنا لا نجيد التصرف لسبب يسير أن أنظمة وقوانين العنف الأسري لم تر النور إلى الآن .

كلنا ندرك حجم التداخلات في مجتمعنا بين القانوني والاجتماعي والديني، كان يفترض والوضع كذلك أن نتنبه إلى أن تلك التداخلات يمكن أن تنتج حالات أوسع للعنف الأسري.

هل لدى مراكز الشرطة تعلميات واضحة وأنظمة للتعامل مع حالات العنف الأسري، هل من قانون يجيز لهم استدعاء أطراف القضية، مراكز الشرطة هي الملجأ الأبرز للمجتمع أمام كل قضاياه وإشكالاته وقضايا العنف الأسري على رأس تلك القضايا.

إننا جزء من المظلمة الواقعة على معنفة خميس مشيط، وجزء من الظلم الواقع على غيرها، إن المجتمعات التي تتغنى دائما بقيمها يفترض بها أن تكون الأصدق والمبادِرة إلى سن الأنظمة التي تحمي تلك القيم وتحمي الحقوق خاصة أن قضايا العنف الأسري تبدأ من تسلط يقوم على استغلال سلطة الولاية في الغالب.

الذين يتحدثون دائما عن درة وجوهرة مكنونة، هم في الواقع يتحدثون عن كونها مكنونة لا عن كونها جوهرة، ألم تكن معنفة خميس مشيط مكنونة؟ نعم. ولكن في داخل دورة المياه.

برامج تكافح عدوانية الآباء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121120/Con20121120549170.htm

أسماء المحمد

كل ما يكتب عن تصرفات الأب في صورة ولي الأمر يحتاج وقفة، وليس معقولا أن الإحصائيات والدراسات لا تحذرنا من وضع أسوأ تجاه الآباء العاضلين أو المعنفين، أو من يتبرؤون من الأطفال ولا يعترفون بهم.

** تلقت محاكم المملكة 45 مطالبة بنزع الولاية لعدم أهلية الولي أو كفاءته خلال عام 1433، وعدد قضايا العضل المسجلة خلال العام الماضي 1433هـ في محاكم السعودية 373 قضية، منطقة الرياض فقط نصيبها 95 قضية..!!

هل سنترك هؤلاء الآباء، وآخرون يسيرون على نفس الطريقة بدون برامج تكافح عدوانيتهم وتعيد للأب صورته الحانية وتؤكد على أن استخدام السلطة بتعسف ضعف وقبح أخلاقي..؟!

** أين منابرنا وإعلامنا وجوامعنا، لماذا تغيب الأسرة وتطويرها وتنميتها، والمحافظة على النسيج الاجتماعي من خطط التوعية لوزارة الشؤون الإسلامية، ووزارة التربية والتعليم، وغيرها من الجهات التي يجب أن تساهم عبر برامج تستهدف المجتمع للحد من هذه الظواهر وعدم الحرص على استصغارها واعتبارها محدودة، ولفئات معينة.

** صحيفة «ديلي ميل» البريطانية ذكرت أن باحثين في جامعة «ملايماوث» وجدوا الأهل الذين يصرخون أو يضربون أولادهم يجعلونهم أكثر عرضة للإصابة بمشكلات صحية لاحقا بينها السرطان، وأمراض القلب والربو وزيادة معدلات الإجهاد النفسي تسبب تغييرات بيولوجية قد تؤدي إلى مشكلات صحية خطيرة. شملت الدراسة 700 شخص في السعودية، بينهم 250 بصحة سليمة و150 مصابا بربو أو سرطان أو مرض القلب.

واليوم لدينا معضولات بالمئات في العام الواحد، وعشرات طلبات نزع الولاية، هؤلاء الضحايا أين لجان إصلاح ذات البين لتقدم لهم خلاصة تجاربها، نستطيع تبني أفكارا خلاقة تحدث الفرق، وتردم الفجوات بالقول اللين وتوعية أولياء الأمور بخطورة ممارساتهم وما يمكن أن تجلبه على الأبناء.. مهما بلغت القسوة ترقيق القلوب واجب عقلاء المجتمع.. والصمت المريب لم يعد مقبولا.

لجنة نسائية: سجينات في جدة منذ 3 سنوات دون محاكمة أو أوراق.. وقضايا بعضهم لم تُنظر

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/21/590568

جدة – سعود المولد

رفعت لجنة نسائية تقريراً إلى جهات الاختصاص، تضمن شكاوى لنزيلات في سجن بريمان بجدة، كشفن فيها عن بقائهن سنوات في السجن دون عرض قضاياهن على القضاء، فيما تضمنت الشكاوى انتهاء محكومية أخريات دون الإفراج عنهن. جاء ذلك في أعقاب جولة قامت بها اللجنة لتفقد أوضاع النزيلات في دور التوقيف والإيواء بمحافظة جدة، التقت بهن خلالها، واستمعت إلى شكاواهن، حيث أبدين فيها معاناتهن من الأرق والقلق المستمر نتيجة عدم معرفة مصيرهن، إذ إن بعضهن قضين نحو ثلاث سنوات في السجن دون عرض قضاياهن على القضاء للحكم فيها. وعلمت «الشرق» أن اللجنة النسائية استفسرت من مدير السجن عن أوضاع تلك النزيلات، وأشار بدوره إلى أن أوراقهن لم ترد إلى السجن حتى تاريخه.

من ناحية أخرى، أبدت نزيلات شكاواهن من رداءة الطعام، وتوزيعه السيئ، وعدم تكامل الطعام. وطالبن باسترداد أماناتهن من جوالات ونقود وأوراق شخصية، أخذت منهن في أقسام الشرطة أثناء القبض عليهن، وهو ما أجاب عنه مدير السجن بأن النزيلات يتسلمن أماناتهم من جهات القبض بعد انتهاء المحكومية، التي قد تستغرق مدة طويلة وقد لا يجدنها أو لا يكون الضابط المسؤول موجوداً في المركز. ولاحظت اللجنة النسائية عدم وجود فنية أشعة، إذ سحبت الفنية الوحيدة للعمل في مستشفى قوى الأمن لتغطية العجز في المستشفى. كما تبين للجنة توقف فصول محو الأمية دون أسباب.

صندوق الموارد البشرية لأعضاء الشورى: بعض مستفيدي حافز غير جادين في البحث عن وظيفة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/21/590519

الرياض – الشرق

أكد مسؤولو تنمية الموارد البشرية أن برنامج حافز نظام آلي لا يقبل أي تدخل بشري بشكل نهائي، ما يسوغ إيجاد آلية مستمرة للتحديث لا يقصد منها التعجيز بقدر ما هي ضمان للتفاعل المستمر بين البرنامج والمستفيد بحيث يتأكد من الدعوات والرسائل والبرامج التدريبية التي تعرض عليه. ولفتوا النظر إلى أن الصندوق اكتشف عدم جدية عدد من المستفيدين من برنامج حافز في البحث عن وظيفة نتيجة لكثير من المعطيات، مؤكدين أن الصندوق أبرم العديد من الاتفاقيات مع معاهد تدريب بارزة للإشراف على البرامج التدريبية التي تعطى للباحث عن العمل.

جاء ذلك في إجابة لمسؤولي الصندوق على تساؤلات أعضاء لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى خلال اجتماع لها عقدته في مقر المجلس في الرياض برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي 1432/1431هـ، بحضور مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية إبراهيم آل معيقل، وعدد من مسؤولي الصندوق. واستعرضت اللجنة أبرز ما تضمنه التقرير حول الوضع الراهن للصندوق وأهم الإنجازات التي حققها خلال فترة التقرير، وأهم الصعوبات والمعوقات التي يواجهها في أدائه لأعماله، وأبرز المقترحات التي يمكن تبنيها لمعالجة تلك الصعوبات.

وناقش المجتمعون عدداً من المحاور منها ما يتعلق بالاستراتيجيات والبرامج المستقبلية التي أعدها الصندوق في مجال التدريب والتوظيف، وما تم التوصل إليه من مراحل في إطار الدراسات التي يقوم بها في إطار الجهود التي تبذلها الجهات المعنية للقضاء على البطالة والحد منها، وأبرز الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق، مستعرضين أعمال المرصد الوطني لمؤشرات العمل الذي تم تأسيسه مؤخراً. كما بحث المجتمعون عدداً من المحاور المتعلقة ببرنامج حافز وما قام به الصندوق بشأن توظيف الباحثين عن عمل وهو أحد أهداف برنامج حافز، وأهم الميزانيات التي صرفت لتنفيذه وتطبيقه منذ إطلاقه، وأساليب تطبيق البرنامج وتحديث بياناته ومعايير القبول فيه، وما تم التوصل إليه في سبيل إعادة هيكلة البرنامج.

وأوضح مسؤولو صندوق تنمية الموارد البشرية أنهم في برنامج حافز استطلعوا أبرز التجارب الدولية في سبيل معالجة البطالة أو في تلك البرامج المماثلة له، مشيرين إلى أن الصندوق وضع استراتيجية متكاملة للتعامل مع ظاهرة العاطلين عن العمل، التي ستعمل على التعرف على حقيقة أرقام البطالة ونوعيتها.

التأمينات: إيقاف الاستقدام عن المتورطين وغرامة خمسة آلاف ريال عن كل حالة

جهات رقابية ترصد مندوبين لـ التوظيف الوهمي" في الجامعات والكليات

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/21/590008

الطائف – عناد العتيبي

رصدت جهات رقابية أكثر من 170 مؤسسة تجارية غالبيتها في جدة والرياض تستهدف طلاب وطالبات الجامعات والكليات الأهلية والحكومية بالتوظيف الوهمي لتحقيق نسبة السعودة المطلوبة مقابل مبالغ مالية يتم الاتفاق عليها.

وذكرت مصادر لـ "الشرق" أن الجهات الرقابية رصدت قيام هذه المؤسسات بإرسال مندوبين ومندوبات عنها إلى الجامعات للحصول على بيانات الطلاب والطالبات وتسجيلها في التأمنيات الاجتماعية، مقابل دفع مبالغ تصل إلى 1500 ريال شهريا للطالب الواحد، مع تقديم العمولة لكل حالة إضافية يأتي بها الطلاب والطالبات من زملائهم.

وأشارت المصادر إلى أن المندوبين يتعمدون لقاء الطلاب خلال المعارض والأنشطة الطلابية التي تقيمها الجامعات، وكذلك تصيدهم بمواقف السيارات للتفاوض معهم بغية الحصول على بياناتهم، وخاصة صورة الهوية الوطنية لتسجيلها في التأمينات الاجتماعية،

وأكد مصدر مسؤول بالتأمينات الاجتماعية لـ "الشرق" أن هنالك تنسيقاً عالي المستوى مع وزارة العمل لإيقاف الاستقدام عن الجهات التي تعمد إلى التوظيف الوهمي، مبينا أن مثل هذه الحالات تحال إلى لجنة المخالفات التي تصدر عقوباتها التي تصل إلى غرامات مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال عن كل حالة توظيف وهمي.

وكان محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان الحميد أعلن مؤخرا اكتشاف حالات توظيف وهمي لطلاب وطالبات بالجامعات، وكذلك وظائف وهمية مسجلة بأسماء سيدات ورجال في عدد من الدول الخليجية.

الثقفي: على المدارس الكشف عن حالات العنف ضد الطلاب

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/11/21/590010

جدة – فوزية الشهري
أكد مدير «تعليم جدة» عبدالله الثقفي على ضرورة الاقتراب من الطلاب والطالبات، وتوفير الأجواء المثالية لهم داخل المدارس وطلب من المعلمين والمعلمات أن يكونوا أيدي حانية وآذانا صاغية لهم، ليبوحوا لهم بكل مشكلة قد تعكر صفوهم وتعيق تعليمهم.
وأضاف الثقفي خلال استقباله أمس مديري ومديرات المدارس المتوسطة والثانوية، بمسرح الإدارة وعبر الدائرة التليفزيونية المغلقة، أن الطالب لا يمكن أن يبدع إلا في بيئة وجو تربوي سليم، مشدداً على دور المدرسة في الكشف عن حالات العنف والاضطهاد والابتزاز التي قد يتعرض لها بعض الطلاب والطالبات. مبيناً أن ثورة الإعلام الجديد تحتم علينا جميعاً في التربية والتعليم التعامل مع الطلاب بالشكل الذي يحميهم ويحصنهم من سلبياتها، والأخذ بأيديهم وتوجيههم إلى توظيف تلك التقنية بما ينمي مواهبهم، ويشغل أوقاتهم بكل مفيد.
ونبه الثقفي إلى ضرورة تفعيل مجالس الآباء ودورها في التواصل بين البيت والمدرسة، ومشاركة الطلاب وأولياء أمورهم في إدارة المدرسة وصنع القرار، لافتا إلى أن مدارسنا تزخر بكثير من المواهب، وأن الدور الأكبر في الكشف عن هذه المواهب يقع على عاتق المعلمين، داعياً إلى إظهار هذه المواهب وتقديمها للمشاركة في المحافل والمسابقات الدولية والمحلية.

صرف مكافآت الطلاب المولودين من أمهات سعوديات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121121/Con20121121549374.htm

سعد القرني (أبها)
أكد مدير عام التربية والتعليم في منطقة عسير جلوي بن محمد آل كركمان، تفعيل قرار سمو وزير التربية والتعليم والمتضمن صرف مكافآت وإعانات للطلاب غير السعوديين المولودين من أمهات سعوديات، وقال «سيتم تفعيل القرار وفق ما جاء فيه من شمول مكافآت طلاب برامج التربية الخاصة للطلاب غير السعوديين المولودين في المملكة من أمهات سعوديات».
وأشار آل كركمان، إلى أن القرار سيكون وفق آليات وضوابط محددة، ويشمل صرف إعانة أبناء المعلمين والمعلمات المتوفين للطلاب الدارسين في المدارس الأهلية، بالإضافة إلى صرف إعانة بدل اغتراب للطلاب الدارسين في المدارس الليلية، ومكافآت طلاب برامج التربية الخاصة للطلاب الدارسين في المدارس الأهلية. وختم آل كركمان بالقول «سيكون

الصرف وفق الضوابط والمبالغ الخاصة بكل حالة والموضحة في القرار الصادر في 1433/9/25هـ، وسيكون ساري المفعول من تاريخ صدوره».

تقارير الواردات توقف فرض الزيادات على البضائع المخزنة

التجارة" تمنع زيادة أسعار السلع بعد نزولها للأسواق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121121/Con20121121549386.htm

عبد الرحيم بن حسن (المدينة المنورة)

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا يقضي بمنع أي زيادة تنفذ على أسعار السلع الاستهلاكية في الأسواق المحلية بعد نزول البضائع إلى منافذ البيع، من خلال قيام نقاط البيع برفض الامتثال لأي زيادة تأتي من موردي تلك البضائع.

جاءت هذه التحركات في إطار رغبة الوزارة بضبط أوضاع السوق السعرية من خلال قياس نسب الزيادة التي تطرأ على السوق نتيجة معرفة الجهات المعنية كالجمارك ، ووزارة التجارة والصناعة عبر التقارير الواردة إليها بأسعار السلع المستوردة وتكاليفها وقت دخولها المملكة. وغالبية ارتفاع الأسعار لا تنفذ على الكميات الجديدة التي تأتي بعد ارتفاع أسعارها عالميا، بل يجري تنفيذ الزيادة على البضائع المخزنة التي تم استيرادها بأسعار قديمة. وتهدف الوزارة من هذا التحرك إلى فرض رقابة أشد صرامة على أسعار السلع في إطار رفع معدلات الحماية للمستهلكين من أي غلاء مقبل.

وطلب وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون المستهلك فهد الجلاجل رسميا من محلات البيع الكبرى والشهيرة الخاضع معظمها لحركة مؤشر الوزارة اليومي رفض أي زيادة منفذة، ما لم تكن مصحوبة بقرار موافقة من قبل وزارة التجارة والصناعة. يأتي هذا، في الوقت الذي يلجأ فيه العديد من أصحاب الأعمال والمستوردون ووكلاء الماركات إلى فرض أسعار إضافية مفاجئة بعد البدء في تصريف البضائع، وتكون تلك الأسعار أعلى مما عرضت به في البداية، ما يعتبر تلاعبا ينجم عنه اضطراب في وضع السوق. وكانت وزارة التجارة وقعت خلال العام الهجري الماضي مذكرات تفاهم مع عدة شركات بيع كبرى، بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وطمأنة المستهلك واستقرار الأسعار، وطلبت الالتزام بعدم رفع سعر السلعة ما لم تكن هناك موافقة رسمية مؤيدة من لجنة معتمدة من وزير التجارة والصناعة تقتنع بمبررات الزيادة.

"الشؤون البلدية" تتوعد "المخالفة للتأنيث"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=121679&CategoryID=2

الرياض: وفاء أحمد

شددت وزارة الشؤون البلدية والقروية على البلديات والأمانات بأن تتعاون مع مكاتب وزارة العمل في تنفيذ قرار تأنيث المحال النسائية، وإغلاق المحال التي لم تلتزم بالقرار بعد المهلة التي أعطيت لها.

وأكد المتحدث الرسمي باسم الوزارة حمد العمر لـ"الوطن" استعداد وزارته لإغلاق المحال المخالفة للقرار، وذلك في إطار تحالف عقدته الوزارة مع "العمل" للتصدي للمخالفين، مشيرا إلى أن الوزارتين شكلتا لجنة تعنى بتنفيذ القرار، لافتا إلى أن تصحيح أوضاع المحال المخالفة يخص وزارة العمل .

أكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية لـ"الوطن" أنها مستعدة لإغلاق المحلات التجارية المخالفة لأنظمة التأنيث، في إطار التحالف الذي عقدته الوزارة مع وزارة العمل للتصدي للمخالفين، بعد أن اشتكت "العمل" لـ"الشؤون البلدية" عدم التزام محال تجارية بتطبيق قرار قصر الوظائف في محال المستلزمات النسائية على الخريجات السعوديات.

وأكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون البلدية والقروية حمد العمر، لـ"الوطن"، وجود تعاون بين وزارتي الشؤون البلدية والقروية والعمل، مبيناً أنه قد تم تشكيل لجنة بين الوزارتين تعنى بشأن تنفيذ القرار الذي نص على تأنيث محلات المستلزمات النسائية الداخلية ومحلات بيع أدوات التجميل، ويقصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، ولا يتطلب توظيف النساء في هذه المحلات الحصول على تصريح من وزارة العمل أو من أي جهة أخرى، الذي تم تنفيذه منذ ما يقارب السنتين.

وأضاف العمر أن الوزارة تتعاون مع وزارة العمل بما يخدم المصلحة العامة، وقد تم تشكيل لجنة بين الوزارتين بحيث تقوم وزارة العمل بجولاتها التفقدية والتفتيشية، وقد قامت وزارة الشؤون البلدية بالتأكيد على البلديات والأمانات بالتعاون مع مكاتب العمل لتنفيذ القرار فيما يخصها ومنها إغلاق المحلات، أما تصحيح أوضاع المحلات فذلك يخص وزارة العمل.

يذكر أن وزارة العمل طلبت من وزارة الشؤون البلدية والقروية دعمها بما يكفل فاعلية التنفيذ، وذلك من خلال توجيه الأمانات والبلديات بالتعاون مع مكاتب العمل بإغلاق المحلات المخالفة التي منحت المهلة ولم تلتزم بتنفيذ قرار التأنيث، حيث توصلت الوزارتان إلى فرض 3 إجراءات لتطبيق قرار تأنيث محال المستلزمات النسائية، تمهيدا لتطبيق توظيف الخريجات بشكل أكبر مستقبلا في محال المستلزمات النسائية.

وتتمثل الإجراءات في قيام وزارة العمل بجولاتها الميدانية لمتابعة تطبيق قرار قصر العمل في محال بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، وإبلاغ وزارة الشؤون البلدية والقروية بالمخالفات، لتطبيق العقوبة المناسبة وقيام وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتأكيد على الأمانات والبلديات بشأن أهمية التعاون مع مكاتب العمل في تنفيذ القرار المشار إليه فيما يقع في اختصاصها، وقيام مكاتب العمل في المناطق والمحافظات بعد استنفاد محاولاتها لتصحيح أوضاع المحال المخالفة لتطبيق القرار بمخاطبة الأمانات والبلديات لإغلاق هذه المحال غير الملتزمة وفقا لما تنص عليه لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية.

من جهته أكد وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير الدكتور فهد التخيفي، لـ"الوطن" أن المحلات المخالفة التي كانت على قائمة الإيقاف، سيتم إغلاقها بعد صدور تعميم وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز، للبلديات والأمانات في جميع مناطق المملكة بالتعاون مع وزارة العمل ومكاتبها.

وأشار التخيفي إلى أن أي محل مخالف للقرار، تقوم وزارة العمل بعقابه فتغريمه، وكعقوبة رادعة أخيرة تقوم البلديات بإغلاقه حتى يلتزم بالقرار، مؤكدا أنه تم إقفال بعض المحلات المخالفة، التي لم تطبق القرار من قبل، وهناك محلات جاري إقفالها، وأخرى ستقفل قريبا، حتى تلتزم بقرار تأنيث محلات المستلزمات النسائية.

والد زياد: تعليق دراسة ابني أعاق الإفراج عنه

الملحقية أوقفت مكافآته ومستحقاته

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=121743&CategoryID=3

أبها: مهاب الأعور

رفضت محكمة "جونسون كونتي سيتي كورت" الأميركية الإفراج عن المبتعث زياد عابد، المتهم بالتحريض على قتل رجل أعمال أميركي، متخوفة من وضع إقامته الحالي "غير النظامي" بعد اتخاذ جامعة "سنترال ميزوري" قرارا استباقيا بتعليق دراسته، وفق ما قاله لـ"الوطن" والد المبتعث الكابتن طارق عابد.

وأوضح عابد لـ"الوطن" أن محامية الادعاء العام فاجأت الحاضرين في جلسة عقدت للإفراج عن ولده باستجواب مسؤول في إدارة الهجرة والجوازات عن الوضع القانوني لإقامة زياد في البلاد في حال أفرجت القاضية عنه بكفالة نقدية، فأفاد بأنه سيكون عرضة للترحيل إذا كانت تأشيرته الطلابية منتهية، لافتا إلى أنه لا يضمن بقاءه داخل البلاد لحضور المحاكمة.

وأشار إلى أن الجامعة اتخذت قرارا بتعليق دراسة زياد، بحجة الحفاظ على سمعتها، وأضاف أن الجلسة التي عقدت ظهر الجمعة الماضي لبحث إمكانية خروج زياد بكفالة، شهدت سجالا بين المدعية العامة، ومحامي المتهم الذي أفاد بأن قانون الكفالة يطبق على الأميركيين فقط، ولا يطبق على الوافدين، وبهذا فإن الحكم النهائي في موضوع المبتعث يعود لرأي القاضية، لكن المدعية العامة فاجأت الحضور بترتيب استجواب مع مسؤول في إدارة الهجرة والجوازات بمدينة كنساس سيتي دون إعلام المحامين، مما أثار حفيظة المحامي الذي اعترض على عدم تبليغه بالأمر لكي يحضر دفوعه في هذا الخصوص.

وأوضح والد المتهم أن محامية الدفاع ادعت أن تأشيرة زياد غير صالحة، فيما رد محاميه بأن التأشيرة صالحة لنهاية 2013، لكن الجامعة علقت دراسته بمجرد توجيه التهمة إليه.

وردت محامية الدفاع أن قانون الهجرة الأميركي يقر ترحيل المبتعث إذا لم يكن يدرس 12 ساعة معتمدة في الفصل الدراسي الواحد، وذكرت أنه في حال خروجه بكفالة، سيغادر إلى بلاده ولن يحضر المحاكمة، ولم تجد القاضية مفرا من رفض الإفراج عنه.

وذكر عابد أن موقف الجامعة المتسرع وضعه في وضع محرج، حيث إنه لن يحصل على موافقة الكفالة خوفا من هروبه خارج البلاد.

وفيما يختص بدور الملحقية في هذا الشأن، قال عابد إنه كان يتوقع منها رفع دعوى قضائية على الجامعة التي اتخذت قرارها بمجرد اتهام ولده، لافتا إلى أن "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، مسجلا عتبه على الملحقية لإيقافها كامل مخصصات ولده ومكافآته.

وأضاف أن خطواته خلال اليومين المقبلين، تتمثل في مقابلته نائب رئيس الجامعة للتفاهم معه حول إعادة تسجيل زياد في الجامعة، وأنه سيزوده بخطاب من المحامي يؤكد فيه أن مستندات الدعوى لا تحمل أي أدلة مادية تثبت تورط زياد، وليس له أي صلة بالقتل، كما سيقدم تعهدا من القنصلية السعودية بعدم مغادرة المتهم لحين انتهاء القضية، لافتا إلى أن قبول الجامعة لتسجيله مجددا سيكون ردا حاسما على المدعية العامة، وبالتالي فإن وجوده سيكون نظاميا 100%. وذكر الوالد أنه في حال رفض الجامعة إعادة تسجيله، سيطلب إخلاء طرف ابنه ليتمكن من تسجيله في كلية أخرى، لافتا إلى أن ذلك يمثل الفرصة الأخيرة للإفراج عنه بكفالة.

وأكد أنه في حال سارت الأمور وفق ما خطط لها، فإن المحامين والقاضي سيحددون موعدا لجلسة جديدة بالتنسيق مع المحكمة، بغرض بحث الموضوع مجددا.

وكان المبتعث زياد عابد قد اتهم بدفع مبلغ مادي إلى الأميركي ريجينالد سينجليتاري لتنفيذ جريمة قتل رجل الأعمال بلين ورث في ويرنسبرغ بكنساس.

الشؤون الاجتماعية": ضبط 8647 متسولاً يجمعون التبرعات لـ جهات مجهولة"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/454854

الرياض - عبدالعزيز العطر

كشف تقرير سنوي إحصائي صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية أخيراً، أن 49 في المئة من المتسولين الأجانب الذين ضبطوا خلال العام الماضي قدموا إلى المملكة بقصد جمع التبرعات، إلا أن التقرير لم يحدد الجهة التي ستؤول إليها تلك الأموال، وطبيعة تلك التبرعات وما إذا كانت لأغراض سلمية أو لدعم منظمات إرهابية.

وأشار التقرير السنوي الإحصائي للوزارة للعام الهجري الماضي (حصلت «الحياة» على نسخة منه) إلى أن عدد ممتهني جمع التبرعات من المتسولين الأجانب المضبوطين من الجنسين بلغ 8647 متسولاً ومتسولة من إجمالي 17328 متسولاً قدموا إلى المملكة خلال العام الماضي بقصد جمع التبرعات، مرتفعاً عن العام الذي سبقه بنسبة 399 في المئة، بلغ عدد الذكور منهم 7878 متسولاً في مقابل 769 متسولة. ولفت إلى أن منطقة الرياض سجلت أكبر عدد من ممتهني وممتهنات التسول لجمع التبرعات، بإجمالي 8017 متسولاً ومتسولة، بواقع 7357 ذكراً في مقابل 660 أنثى، تليها منطقة عسير بـ 333 متسولاً ومتسولة، منهم 289 رجلاً و44 امرأة، فيما سجلت منطقة مكة المكرمة وتحديداً مدينة الطائف ما يتجاوز 244 متسولاً ومتسولة، امتهنوا جمع التبرعات، منهم 198 رجلاً و46 امرأة، بينما سجلت مدينة الخرج 30 حالة تسول بقصد جمع التبرعات، بواقع 23 رجلاً و7 متسولات فقط.

وذكر التقرير أن متسولاً واحداً و12 متسولة قدموا إلى المملكة بقصد الزواج من سعودي أو سعودية، فيما علل ما نسبته 1 في المئة من المتسولين المضبوطين في المملكة سبب قدومهم إلى البلاد بقصد المرور بالسعودية، بينما أوضح 41 في المئة من المتسولين، أن سبب قدومهم إلى السعودية كان بقصد الحج والعمرة، فيما بلغ عدد من قدموا إلى المملكة بقصد العمل «إقامة نظامية» وامتهنوا التسول بدلاً من سبب قدومهم 500 متسول ومتسولة، بواقع 423 رجلاً و77 امرأة.

إلى ذلك، أوضح التقرير أن فرق مكافحة التسول ضبطت 3039 متسولة سعودية، منهن 1086 متسولة سعودية راوحت أعمارهن بين 21 و31 عاماً، و1337 سعودية راوحت أعمارهن بين 15 و20 عاماً، وأن لجان مكافحة التسول ضبطت خمسة متسولين سعوديين، (ثلاث نساء ورجلان يحملون مؤهلات جامعية)، و 68 يحملون مؤهلاً «ثانوياً»، منهم 63 امرأة وخمسة رجال، و 1199 متسولاً «أميون»، منهم 1042 امرأة و157 رجلاً، وأشار إلى أن لجان المكافحة ضبطت 335 متسولاً هم على مقاعد الدراسة، منهم 300 طالبة و35 طالباً، و12 متسولاً يعملون في وظائف، منهم تسعة رجال وثلاث نساء.

وأضاف أن لجان المكافحة ضبطت 1347 متسولاً متزوجاً منهم 1209 نساء و138 رجلاً، و 648 أعزب، منهم 551 امرأة و97 رجلاً، وأن 2987 من إجمالي المتسولين السعوديين لا يعانون من أية إصابات أو أمراض، وهم سليمون صحياً، فيما يعاني أربعة متسولين هم ثلاثة رجال وامرأة واحدة من بتر أطرافهم، و 33 يعانون من إعاقة، و 56 متسولاً مرضى نفسيون، و 484 متسولاً، منهم 410 نساء يعانين من مرض مزمن، لافتاً إلى أن 1081 متسولاً، منهم 750 امرأة امتهنوا التسول بفرض من الأسرة، و 91 متسولاً، منهم 71 امرأة بسبب المرض والعجز، و 1400 متسول بسبب قلة الموارد، و51 متسولاً بسبب عدم وجود عائل، و1047 متسولاً فقط لامتهان التسول.

وطبقاً للتقرير، أحالت وزارة الشؤون الاجتماعية 242 متسولاً، منهم 187 أنثى إلى مكاتب العمل لإيجاد فرص وظيفية، فيما أحالت 190 متسولاً، منهم 146 امرأة إلى مكاتب الضمان الاجتماعي، لدرس حالاتهم وصرف معاشات ضمانية لهم، و238 متسولاً، منهم 209 نساء إلى جمعيات خيرية لمساعدتهم مادياً، بينما أحالت 67 متسولاً، منهم 54 امرأة إلى

وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية لصرف إعانات معوقين لهم، فيما لم تنطبق شروط الخدمة على 2751 متسولاً، منهم 2272 امرأة و479 رجلاً.
يذكر أن التقرير السنوي الإحصائي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام الهجري الماضي كان كشف أن 32 في المئة من المتسولين الأجانب الذين ضبطوا خلال العام الهجري الماضي قدموا إلى المملكة بقصد جمع التبرعات، وأن عدد ممتهني جمع التبرعات من المتسولين الأجانب المضبوطين من الجنسين بلغ 2162 متسولاً ومتسولة.

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

رفع رسوم العمالة إيجابي".. ويصب في مصلحة الوطن

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/21/article_711354.html

"الاقتصادية" من الرياض
جدد قراء "الاقتصادية الإلكترونية" تأكيدهم أن رفع رسوم العمالة الوافدة 200 ريال هو قرار يصب في مصلحة السعودة التي تسعى من خلالها وزارة العمل إلى تقليص أعداد الوافدين في المملكة، مشيرين إلى أن المصلحة العامة تقتضي مثل هذه الإجراءات، ورجال الأعمال يعلمون بهذه الرسوم منذ 14 شهراً وهو وقت كاف للاعتراض أو إبداء الملاحظات، مشيرين إلى أن رجال الأعمال يجب أن يكونوا مع القرار لأنه في مصلحة المواطن.
وطالب قراء وزارة العمل بعدم التنازل عن هذا القرار والحزم في تطبيقه بعدما تزايدت أعداد الوافدين في المملكة على حساب المواطن، في الوقت الذي يوجد احتياج لخفض نسب هؤلاء ودعم برامج السعودة في شركات ومؤسسات القطاع الخاص، لافتين إلى أن القرار يعتبر إيجابيا وفي مصلحة القطاع الخاص وسوق العمل بشكل عام.
وجاءت تعليقات القراء إثر تساؤل أبداه مسؤول في وزارة العمل عن سبب صمت التجار وعدم توضيح موقفهم طيلة الـ 14 شهراً الماضية التي تفصل بين قرار مجلس الوزراء القاضي برفع التكلفة على العمل بمبلغ 200 ريال شهرياً وتنفيذ القرار قبل يومين.
ورأى قراء أن قرار رفع الرسوم فيه إجحاف وسيمتد تأثيره إلى المواطنين من خلال المنتج الذي يقدم إليهم فبلا شك سيكون هناك تعويض على حساب المواطن، مقترحين أن تكون هناك إجراءات لخفض نسبة الوافدين بالابتعاد عن فرض رسوم أو رفعها.
فيما قال آخرون إن وزارة العمل لن تستطيع التغلب على هذه المشكلة أبداً إلا إذا تم تثقيف القطاع الخاص عن الأثر الاقتصادي والأمني للبطالة، وأنهم أول المتضررين من ذلك إذا تفاقم الأمر، إلى جانب التعاون بين جميع الجهات الحكومية للقضاء على هذا الفيروس الاقتصادي، فضلاً عن منع إصدار تأشيرات عمل لغير السعوديين إلا في حالات نادرة، ورفع رواتب السعوديين في القطاع الخاص نظراً إلى أن وضع الرواتب الحالي لا يعادل الجهود التي يبذلها الموظفون.

طالبت بحسابه وفق مدينة الابتعاث والتميز الأكاديمي للجامعة

دراسة سعودية: ضَعْف "المكافأة الشهرية" تعرقل تحصيل مبتعثي بريطانيا

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/Wbrfde

سلطان المالكي - سبق:

حذَّرت دراسة سعودية من أن مبتعثي بريطانيا يعانون مشكلة مالية حادة، لا تتفق مع الهدف الأسمى من الابتعاث، بل إنها عائق أمام تحقيق النجاحات المميزة والاستفادة من ثمرات البعثة.

وقال الباحث المختص في الشؤون المالية المبتعث في جامعة ساوثهامبتون، الدكتور خالد الفهد، في الدراسة: إن مبتعثي بريطانيا أقل المبتعثين دخلاً مقارنة بأقرانهم من مبتعثي دول الخليج العربي في بريطانيا، أو حتى بالمبتعثين السعوديين في دول الابتعاث الأخرى.

وينصح الباحث بأن تراعي جهات الابتعاث حساب ما وصفه بـ"المعاش الشهري" للطالب المبتعث اعتماداً على مدينة الدراسة، مثلما هو معمول به مع مبتعثي شركة أرامكو.

وطالب أيضاً بمراعاة التميز الأكاديمي والتقدم العلمي لكل جامعة؛ فمثلاً إذا كان الطالب يدرس في جامعة من أفضل 10 جامعات في تخصصه يخصص له مكافأة تحفيزية شهرية بمقدار 20%، في حين إذا التحق بجامعة من ضمن أفضل 20 جامعة يخصص له 10% شهرياً.

وأوضحت الدراسة، التي حصلت عليها "سبق" عن طريق المبتعث السعودي ساير المطيري، أن أول ما يقارن به دخل المبتعث هو تكلفة المعيشة للفرد والأسرة داخل بلد البعثة، فإذا ما نظرنا إلى متوسط دخل الأسرة في بريطانيا سنجده يزيد بنسبة 56% على دخل أسرة المبتعث السعودي هناك.

ويزيد متوسط راتب الموظف في بريطانيا على المبتعث السعودي بنسبة 142%، وهذا عكس ما ينبغي أن يكون؛ فالمنطق يحتم أن يكون دخل المبتعث السعودي أعلى من الفرد البريطاني؛ إذ إن الأول يواجه مصاريف إضافية ناتجة من الغربة والتأسيس لحياة جديدة.

ولفتت الدراسة إلى أن هذا الأمر معمول به في دول ابتعاث أخرى؛ فمثلاً يزيد دخل المبتعث السعودي في مصر على دخل الأسرة المصرية بنسبة 690%، ويزيد دخل الطالب الأجنبي في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية على الطالب السعودي في السعودية بنسبة 1150%! حيث يتقاضى الطالب الأجنبي معاشاً يصل إلى 12500 ريال شهرياً، إضافة إلى السكن المجاني، في حين أن الطالب السعودي في الجامعات السعودية لا يزيد دخله على 1000 ريال سعودي.

ويُظهر الجدول المرفق الفَرْق الكبير بين دخل المبتعث السعودي في بريطانيا، خاصة مبتعثي وزارة التعليم العالي، عن نظرائهم من مبتعثي دول الخليج العربي، وهناك أصوات عديدة من مبتعثي دول الخليج العربي في بريطانيا تطالب بزيادة معاشاتهم لمواجهة غلاء المعيشة في إحدى أغلى دول العالم.

هذه المقارنة توضح جلياً أن المبتعث السعودي في بريطانيا هو الأقل دخلاً، إذا ما وضعنا بعين الاعتبار أن مملكة البحرين، التي يقل دخل مبتعثيها عن مبتعثي السعودية، أوقفت الابتعاث إلى بريطانيا، حسبما ذُكر في عينة الدراسة، في حين أن دولة عمان واجهت هذه المشكلة بتخصيص 200 جنيه إسترليني شهرياً لجميع المبتعثين لمواجهة هذا الغلاء.

وترى الدراسة أن المسألة لم تكن حصراً على المعاش الشهري، بل إن المبتعث السعودي مقارنة بنظرائه من مبتعثي دول الخليج العربي هو الأقل حصولاً على بدلات أو مخصصات إضافية، كمخصص الحاسب الآلي ورسوم تعليم الأبناء، أو مزايا خدمية أخرى، كاستقبال المبتعث عند وصوله الأول لبلد البعثة وتوفير السكن المؤقت له.

وقالت الدراسة إنه حين نريد مقارنة المبتعث السعودي في بريطانيا بالمبتعثين السعوديين في دول الابتعاث الأخرى نجد أيضاً اختلافات كبيرة؛ فحين يتقاضى المبتعث السعودي في أستراليا 3052 دولاراً أسترالياً " 1988 جنيهاً إسترلينياً"، والمبتعث في إيرلندا وفرنسا 1805 يوروات " 1436 جنيهاً إسترلينياً"، وفي أمريكا 1847 دولاراً " 1156 جنيهاً إسترلينياً"، نجد أن المبتعث السعودي في بريطانيا يتقاضى فقط 1168 جنيهاً إسترلينياً في دولة تُعَدّ من أغلى الدول معيشةً مقارنة بدول الابتعاث المذكورة سابقاً.

وبحسب الدراسة، يعود هذا الفرق الكبير إلى قرار تثبيت أسعار صرف العملات قبل نحو سبع سنوات. فمثلاً، في أستراليا نجد أن سعر الصرف المعتمد هو 2.27 ريال سعودي مقابل الدولار الأسترالي، بينما سعره السوقي اليوم هو 3.89 ريال سعودي للدولار الأسترالي، أي زيادة معاش المبتعث في أستراليا بنسبة 71%؛ ليصبح 3050 بدلاً من 1781 دولاراً أسترالياً. وفي دول أوروبا نجد أن سعر الصرف المثبت هو 3.84 ريال مقابل اليورو الأوروبي، بينما سعره السوقي اليوم هو 4.78، أي زيادة في معاش المبتعث هناك بنسبة 25%.

أما في حالة مبتعثي بريطانيا فسنجد أن سعر الصرف المثبت هو 5.93 ريال للجنيه الإسترليني، في حين أن سعره السوقي اليوم هو 5.94؛ ما يجعل الفرق أقل من نصف في المائة "أي بفارق 4 جنيهات إسترلينية شهرياً!".

وذكرت الدراسة أنه يعاب على هذا التثبيت غير العادل بين مبتعثي بريطانيا وباقي دول الابتعاث الأخرى هو أن الجنيه الإسترليني عادة ما يهبط دون سعر التثبيت؛ ما يجعل القوة الشرائية تضعف في المقابل، ويفقد هذا التثبيت هدفه، ويكون عبئاً على المبتعث! فعلى سبيل المثال، خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة هبط الجنيه الإسترليني بنسبة 30%؛ ما زاد في الأسعار على المبتعث في بريطانيا مع ثبات دخله.

ولحل هذه المشكلة ذكرت الدراسة أنه يجب إعادة النظر في سعر الصرف المثبت لمبتعثي بريطانيا؛ فلو تمت مساواة بريطانيا بأستراليا مثلاً سيرتفع معاش المبتعث السعودي في بريطانيا بمقدار 813 جنيهاً إسترلينياً شهرياً، أي سيرتفع مخصصهم الشهري من 1168 إلى 1982 جنيهاً إسترلينياً.

وانتقدت الدراسة بعض الجهات الحكومية التي تفسِّر الأوامر الملكية بشكل خاطئ؛ فمثلاً: بعد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بزيادة مخصصات المبتعثين بنسبة 50% لمواجهة غلاء المعيشة في عام 2009م جاء تفسيرها من قِبل الجهة المعنية على أنها زيادة "للراتب" الأساسي فقط دون البدلات! ما جعل الزيادة الفعلية هي 36% تقريباً وليس 50%!

وتساءل الباحث: هل غلاء المعيشة في دول الابتعاث مرتبط فقط بـ "الراتب" الأساسي والمخصص للتكاليف الأساسية، كالسكن والأكل، أم على جميع البدلات من سلع وخدمات في بلد الابتعاث، كالملبس والكتب الدراسية؟!

وتنتقد الدراسة بعض جهات الابتعاث الحكومية، التي تهمل الجوانب المالية للمبتعث، مع كونها عاملاً أساسياً لنجاح المبتعث وإبداعه؛ حيث إنها لا تراع الفوارق في غلاء المعيشة بين مدن بريطانيا.

وأوضحت أن دراسة الطالب في لندن أو إحدى مدن جنوب إنجلترا تكلفه مادياً أكثر من الدراسة في إحدى مدن الشمال؛ فمثلاً: تكلفة المعيشة للدراسة في جامعة برايتون تزيد 100% على تكلفة المعيشة للدراسة في جامعة برادفورد، وتكلفة المعيشة للدراسة في جامعة ساوثهامبتون تزيد بنسبة 76% على الدراسة في جامعة داندي طبقاً لما نشرته هذه الجامعات في مواقعها. وتزيد هذه النسبة بشكل كبير عندما تكون الدراسة في لندن أو ضواحيها.

ولفتت الدراسة إلى أن اختيار الطالب جامعة في جنوب بريطانيا، رغم ارتفاع التكاليف، بدلاً من شمالها مثلاً يعود لأسباب كثيرة، منها أهمية توزيع الطلبة جغرافياً بين مدن بريطانيا، والبُعد عن التكتل العددي، كذلك ظروف وفرص القبول تختلف من طالب لآخر، وأهمها أن بعض التخصصات والمجالات تتميز في جامعة دون أخرى.

كما لفتت إلى أن أهمية أخذ هذا المعيار الأخير على محمل الجد، وهو تحفيز للمبتعثين للدراسة في جامعات عريقة ومتميزة في الجنوب، بالرغم من أن التكاليف المعيشية فيها باهظة؛ وذلك لتحقيق هدف برنامج الابتعاث الأساسي. فمثلاً جامعة ساوثهامبتون تُعدّ من أميز الجامعات في تخصص الحاسب الآلي والإلكترونيات والهندسة، وجامعة لندن للاقتصاد إحدى أفضل ثلاث جامعات على مستوى العالم في تخصص علوم الإدارة والمال.

ولتحفيز المبتعثين للدراسة والنهل من هذه الصروح العملاقة قالت الدراسة إنه يجب مراعاة الفروقات في تكاليف المعيشة بين هذه المدن، وإلا فسيتوجه الطالب إلى جامعات أقل مستوى بكثير؛ لتفادي هذا الغلاء.

وينصح الباحث بأن تراعي جهات الابتعاث أمرين: الأول: حساب المعاش الشهري للطالب المبتعث اعتماداً على مدينة الدراسة، وهذا مطبق فعلاً مع مبتعثي شركة أرامكو؛ فعلى سبيل المثال: يتقاضى مبتعث شركة أرامكو في لندن معاشاً أعلى بنسبة 36% من المبتعث في ساوثهامتبون.

الثاني: مراعاة التميز الأكاديمي والتقدم العلمي لكل جامعة، حسب التصنيف البريطاني المعتمد " RAE"، فمثلاً إذا كان الطالب يدرس في جامعة من أفضل 10 جامعات في تخصصه يُخصص له مكافأة تحفيزية شهرية بمقدار 20%، في حين إذا التحق بجامعة من ضمن أفضل 20 جامعة يُخصَّص له 10% شهرياً، وهو أمر ليس بجديد؛ ففي دولة قطر مثلاً يُعطى الطلبة المتميزون شهرياً 50% زيادة على مخصصهم الشهري، ويُعطى الطالب المميز من دولة الكويت مخصص ثلاثة أشهر، إضافة إلى 6500 ريال من السفارة و 13500 ريال من وزارة التعليم العالي. وفي أرامكو فإن معيار زيادة المعاش أو نقصانه يعتمد على أداء الطالب.

وخلصت الدراسة إلى توصيات عدة، من أهمها:

1. زيادة معاشات ومخصصات المبتعثين السعوديين في بريطانيا، وذلك بناء على المقارنات السابقة مع دخل الفرد والأسرة البريطانية ومبتعثي دول الخليج العربي والمبتعثين السعوديين في باقي دول الابتعاث.
2. إعادة النظر في تثبيت سعر الصرف؛ لانعدام جدواه، ولما يحمل من مساوئ للمبتعث في بريطانيا، كما بينت الدراسة ذلك. وأيضاً لمساواة المبتعث السعودي في بريطانيا مع باقي المبتعثين السعوديين في دول أخرى؛ حيث ارتفع مخصصهم الشهري بنسب تصل إلى 70%.
3. حساب المخصص الشهري للطالب المبتعث في بريطانيا استناداً إلى غلاء المعيشة في المدينة، والتفرقة بين المدن والمناطق؛ فتكاليف المعيشة في بعض مدن الجنوب – مثلاً - تصل إلى ضعفها في مدن الشمال.
4. تحفيز الطلبة المبتعثين للالتحاق بجامعات ذات مستوى مرموق عالمياً، وتمييزهم مادياً عن المبتعثين الذين يلتحقون بجامعات أقل مستوى.
5. إجراء مراجعة ودراسة سنوية للمخصصات ومراعاة التضخم ومعايير غلاء المعيشة؛ فثبات المخصصات والمعاشات سنوات عدة أضعف قوتها الشرائية.
6. إضافة بدلات وخدمات إضافية للمبتعثين؛ وذلك للحاجة الماسة إليها، ومن أهمها:
7. تخصيص مبلغ مقطوع للمبتعث قبل البعثة للتجهيز والاستعداد.
8. توفير خدمات الاستقبال والسكن المؤقت "فنادق مناسبة" في أيام المبتعث الأولى تذليلاً للصعوبات وتفادياً للمشكلات.
9. استحداث مخصص جهاز حاسب آلي.
10. التكفل بتكاليف حضانة وتدريس أبناء المبتعث، إضافة إلى إلغاء رسوم المراكز التعليمية "المدارس" السعودية، التي تُقدَّر بـ 120 جنيهاً إسترلينياً للطالب.
11. إلغاء رسوم عضوية الأندية السعودية.

أبرم عقداً مع مؤسسة خيرية لإعادة بنائه ثم تركه بعد رفع الأعمدة

"مقاول" يهدم منزل أيتام في غميقة الليث ويتركهم في غرفة واحدة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/sbrfde

عوض الفهمي- سبق- الليث:

أقدم مقاول على هدم منزل أسرة أيتام بمركز غميقة " 30 كلم شرق الليث" ثم أهمله بعد أن اتّفق مع مؤسسة خيرية على هدمه وبنائه من جديد. وناشد ولي أمر الأسرة اليتيمة مؤسسة باداود الخيرية باستدعاء المقاول ومحاسبته على ما قام به من هدم منزل الأيتام وتركهم في غرفة واحدة وإجباره على تكملة البناء أو تسليم العمل لغيره ليقوم بتكملة البناء من أجل أن ينعم الأيتام بمسكن يقيهم من حر الصيف وبرد الشتاء القارس.

وقال ولي أمر الأسرة "محمد الجبيري": "إن المقاول اتفق مع مؤسسة باداود الخيرية من أجل هدم منزل الأيتام الشعبي وبناء منزل مسلح مكون من ثلاث غرف بمنافعها في موقعه مقابل 150 ألف ريال".
وأضاف: "بعد وقوف فاعل الخير على الموقع وموافقته على بدء البناء طلب منه الأيتام زيادة غرفتين نظراً"لأن الأسرة كبيرة حيث تتكون من سبعة أفراد وثلاث غرف لا تكفي بحاجتهم فوافق المقاول على ذلك بشرط أن يدفعوا له 30 ألف ريال زيادة على المبلغ المتفق عليه مع المؤسسة الخيرية لأن الغرفتين اللتين سوف يزيدهما في البناء لم يدخلا في العقد المبرم مع المؤسسة الخيرية".
وتابع الجبيري: "بحثنا عن فاعل خير دفع مبلغ الـ"ثلاثين ألفاً" للمقاول عداً ونقداً وبدأ في هدم المنزل بتاريخ 9 / 3 / 1433هـ وقام ببناء الأساس ورفع الأعمدة للمنزل الجديد ثم تركه على حالته لمدة شهرين والأيتام يعيشون في غرفة واحدة ثم عاود البناء لكنه بطئ جداً، حيث يعمل على فترات يحضر يوماً ويغيب 10 أيام ولا يوجد لديه عمالة فإن كثروا ثلاثة عمال وإن قلوا عامل واحد".
وقال محمد الجبيري إن الجمعية الخيرية لم تتعاون معهم بحكم أنها الجهة المخوّلة بالأعمال الخيرية بالمنطقة، وهذا ما نفاه رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية بمركز غميقة الشيخ منصور الجبيري.
وقال منصور الجبيري لـ"سبق": "إن المقاول اتفق مع المؤسسة الخيرية دون الرجوع للجمعية كما أن الأسرة لم تقم بإبلاغ الجمعية باتفاقها مع المقاول لتقوم الجمعية بمتابعته في مراحل البناء ولم يتقدم أحد منهم للجمعية إلا بعد مضي شهرين من قيام المقاول بهدم المنزل القديم وتشييد المنزل الجديد".
وأضاف: "الجمعية لا تتدخل أبداً" لأنها لم تكن طرفاً" في الاتفاق المبرم بين المقاول والمؤسسة الخيرية أو المقاول والأسرة اليتيمة".

أصلحوه ولا تغلقوه

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121121/Con20121121549424.htm

عبدالله ابو السمح

من الأشد إيلاما على النفس فقدان ابن أو قريب من خطأ طبي فادح، حيث كان لأخذ علاج وشفاء فيقع المحظور المفاجئ بفقدان الحياة، ولا شك أن ذلك قدر مقدور وأجل مكتوب، لكن الأسباب والأخطاء المؤدية لذلك هي موضع المساءلة والجزاء، وأسوأ ما في تلك الأخطاء ما كان عن إهمال، والذي حدث في مستشفى عرفان وكشف عن تفاصيله من مدير المستشفى نفسه إهمال لا يغتفر وخطأ فادح لا بد من اتخاذ كل الإجراءات والأنظمة لعدم تكراره، بل لمنع حدوث مثله. لا بد لوزارة الصحة وللمستشفيات من إلزام كوادرها باتباع وتنفيذ قائمة تعليمات بالفحوص الواجبة قبل إجراء أي عملية، كما يلزم الطيار بفحص أجهزه الطائرة وفق لوج (LOG) معلوم دون تجاوز أي بند فيه، وذلك حرصا على سلامة الركاب، والمطلوب هو وضع كل الاحترازات وخطوات السلامة المتبعة في مستشفيات دول الغرب وتنفيذها بكل دقة، وهو معنى التوجيه النبوي «اعقلها وتوكل».
رغم هذا الحدث المؤلم، فلا أرى صوابا إغلاق أي مستشفى لوقوع أخطاء فيه، لكن المطلوب إجراء التصحيح المانع للأخطاء. جدة في حاجة إلى مستشفيات إضافية، وإغلاق أي مستشفى، وخصوصا إن كان كبيرا كارثة على جدة. دعونا نعالج الأخطاء ليس فقط بالعقاب، بل بالإصلاح وبالرقابة وبالتطوير، تذكروا أنه ليس سهلا فتح مستشفى، بل الواجب المحافظة على الموجود. صحيح أن ما حدث فاجعة، لكن المطالبة بإغلاق مستشفى كبير خطيئة كبيرة في حق المواطنين.

لا تغلقوا أي مستشفى لما وقع منه من أخطاء، ولكن أصلحوه وطوروه وضعوا اللوائح المانعة لحدوث مثل تلك الأخطاء، وعينوا له إدارة فنية لوضع الأمور في مكانها الصحيح Task Force، فضلا لا تصلحوا الخطأ بخطيئة.

بدل الإسكان أم بناء المساكن؟

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14443

علي سعد الموسى

لسببين، أنا أحمل رأياً مختلفاً حول فكرة قيام القطاع العام ببناء الإسكان. الأول تحفظي على قيام القطاع الحكومي العام لأن يكون المقاول العام. الإسكان فكرة تنموية من باب إدارة الأعمال بينما كل حكومات الأرض تنطلق من بيروقراطية الإدارة العامة. التجارب الحكومية التي وقفت عليها في دول مختلفة مع الإسكان لن تثمر إلا عن نسخ لمفاهيم (المساكن الشعبية) أو حتى مساكن المجالس المحلية في النموذج الفاشل الذي سكنت به ذات يوم على أطراف مدينة بريطانية. السبب الثاني، لأن ثقافتنا المجتمعية ستتدخل في الأهلية والأحقية عند التوزيع. فقد يأخذ القوي النافذ حصة غالبة من حق المستحق الضعيف. وبزعمي أن 500 مليار مرصودة لمشاريع الإسكان ليست إلا ثروة هائلة مع سوء في التوزيع. أنا أقترح بدل الإسكان ليكون بديلاً عن بناء المساكن. الآلة الحاسبة أمامي تقول إن هذا المبلغ كاف لبدل الإسكان لمئتين وخمسين سنة. تقول ذات الآلة الحاسبة إن (بدلاً) من عشرين ألف ريال لمئة ألف مستحق سيبلغ بالتمام مجرد ملياري ريال في العام. أرجو ألا أكون قد أخطأت في الحساب. تبقى الشروط الحاسمة التي نضمن فيها أن هذا البدل لا يذهب للقوي على حساب الضعيف. أن يعطى البدل للمتزوج وأن يوقف فوراً في حالة الطلاق. ألا يذهب هذا البدل مثلاً لمن يملك سجلاً تجارياً بعشر تأشيرات للاستقدام. ألا يذهب هذا البدل لمن كان في سجلاته خمسة عدادات للكهرباء، لأن هذه من مؤشرات حيازة الإسكان. ألا يذهب لمن كان لوالديه، أي منهما، سجل تجاري بخمسين تأشيرة استقدام، لأن هذا دلالة كفاية. ألا يذهب هذا البدل لمن سبق له الحصول على منحة أرض في المدن الرئيسة، ويبقى تحديد هذه المدن، ألا يعطى هذا البدل لمن سبق له الحصول على قرض من صناديق المال العام المختلفة. ألا يذهب هذا البدل إلى موظفي المرتبة التاسعة فما فوق وألا يذهب أيضاً لمن كانت نسبة اشتراكاتهم في التأمينات الاجتماعية الشهرية تفوق 1500 ريال.
صحيح أنني لست (القانوني) الذي يستطيع إكمال كراسة الاشتراكات، لكنني في المقابل قارئ الأرقام الذي يرى أننا نستطيع أن نكافح مشكلة الإسكان بعشرين ملياراً في عشر سنوات بديلاً عن 500 مليار في ذات الفترة، مثلما تقول حلول الأرقام، والفارق ما بين الرقمين قابل للنقاش والمداولة ومطروح للآراء المختلفة التي سأتركها لكم بعد نهاية المقال.

حقوق الإنسان":قانون وديمة" حماية لمستقبل أطفالنا من أي انتهاك

المصدر: جريدة الاتحاد الجمعة 2 محرم 1434 هـ - 16 نوفمبر 2012م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=110042&y=2012

دبي (الاتحاد) –
أشادت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، بالقانون الاتحادي الجديد الذي اعتمده صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، تحت اسم "وديمة" والخاص بحماية حقوق الأطفال، لضمان مستقبل آمن ومستقر للأطفال دون تمييز بسبب الأصل أو الدين أو الموطن.
وأكدت أن إصدار هذا القانون يعزز الدور الإيجابي والفعال لشيوخ الإمارات في حماية واحترام حقوق الطفل وعدم المساس به، وتجريم أي انتهاك يقع عليه. وأشار عبدالرحمن غانم رئيس لجنة الطفل في الجمعية، إلى أن إطلاق اسم "وديمة" على هذا القانون يعتبر تخليداً لذكرى الطفلة وديمة، وتأكيداً على اهتمام الدولة بصيانة حقوق الإنسان بشكل عام، والطفل على وجه الخصوص.
وقال إن اللجنة بصدد تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مجانية لأولياء الأمور، داخل المدارس وفي مقر الجمعية، لتوعيتهم وتثقيفهم بقانون وديمة، وليكونوا على دراية كاملة بحقوقهم وواجباتهم تجاه أطفالهم.

باحثة في كرسي الأمير نايف للأمن الفكري تشارك في مؤتمر الإمارات للأمن

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.al-jazirah.com/2012/20121118/ln2.htm

تنظم دولة الإمارات العربية المتحدة، تحت رعاية سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبو ظبي، وبمتابعة معالي الفريق ضاحي خلفان تميم قائد شرطة دبي، مؤتمر ومعرض الإمارات العربية المتحدة للأمن، بالتعاون مع مؤسسة (ADS) البريطانية المتخصصة في المنتجات والتقنيات الحديثة للشرطة والأمن والدفاع والطيران، وذلك في فندق البستان روتانا في دبي خلال يومي 19 و20 نوفمبر الجاري.
وسيشهد المؤتمر عدداً من الندوات والمحاضرات التي ستسعرض الأوضاع في المنطقة العربية، حيث تشارك من المملكة العربية السعودية الأستاذة بينة الملحم الباحثة في كرسي الأمير نايف للأمن الفكري والكاتبة المتخصصة في الشؤون السياسية، بورقة بحثية خلال فعاليات المؤتمر تتناول دراسة إستراتيجية حول أمن الخليج والمنطقة العربية في ظل ما تشهده المنطقة ودول الربيع العربي من تحولات وأحداث.
من جانبها، أوضحت الأستاذة بينة الملحم، أن هذا المؤتمر والمعرض الذي تنظمه إدارة نظم الحماية في إمارة دبي، يأتي في سياق متصل مع الاهتمام المتزايد من قبل المتخصصين والباحثين عن الأوضاع والمستجدات التي تشهدها المنطقة

العربية في ظل ما يسمى بالربيع العربي، وأشارت إلى أن حكومة الإمارات العربية المتحدة ممثلة في إمارة دبي سعت إلى أن يكون المعرض ذا بعد أكبر باشتماله على مؤتمر يستعرض فيه الخبراء تلك الأوضاع وفق رؤية منهجية تلقي الضوء على وضع الأمن في المنطقة والخليج.
وأعربت الأستاذة الملحم، عن بالغ سرورها بتلقيها دعوة من إمارة دبي للمشاركة في فعاليات المؤتمر، مشيرةً إلى أن ذلك يعد تتويجاً لما وصلت إليه المرأة السعودية بأن تقدم لها الدعوات لإلقاء الندوات والمحاضرات خارج الوطن، مؤكدةً أن المرأة السعودية قادرة -وبلاشك- في تقديم الصورة المثلى عن الوطن وعن ما وصلت إليه من إمكانات وقدرات.
وكشفت أنها خلال المؤتمر ستستعرض أبرز نتائج دراستها الاستراتيجية حول أمن الخليج في ظل تحولات دول ما يسمى بالربيع العربي ومستجداته.من جهته، بيّن العقيد خليفة السليس مدير إدارة نظم الحماية في إمارة دبي، أن فعاليات التظاهرة الأمنية الدولية سيتخللها العديد من الأوراق العلمية التي سيقدمها مجموعة من الخبراء والكفاءات المحلية والإقليمية والعالمية التي لها تجارب متميزة في مجال صناعة الأمن.

حقوق الإنسان تتهم حكومة ميانمار بتنفيذ جرائم ضد المسلمين

المصدر: جريدة الوفد الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م
رابط الخبر

الأناضول:
أعلنت منظمة مراقبة حقوق الانسان، اليوم، أن قوات الأمن الحكومية في ميانمار، تقوم بأعمال عنف، وقتل بحق المسلمين.
وأشارت المنظمة، أن مسلمي مدينة "كيا أوكبي"، الواقعة غرب البلاد، يتعرضون لأعمال عنف وقتل على يد قوات أمن ميانمار الحكومية.
وأكد ممثل المنظمة في آسيا "براد أدامز"، أن الصور التي التقطت بواسطة الأقمار الصناعية، تظهر بوضوح أعمال العنف التي يتعرض لها المسلمون في تلك المنطقة.
وسبق أن وصفت المنظمة الصراعات العرقية في ميانمار بالمرعبة، معلنة إدانتها لممارسات القوات الأمن الحكومية، تجاه مسلمي روهينغيا.
يذكر أن مدينة "كيا أوكبي"الساحلية ، التي تبعد 120 كيلومتراً، جنوب "سيتوي" عاصمة ولاية أراكان، تتمع بوضع اقتصادي جيد، بحسب رأي مسلمي الروهينغيا، وأن مسلمي "كمان" يتمتعون بحق المواطنة فيها.

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل

الشيخة فاطمة ترعى انطلاق فعاليات وأنشطة حملة معاً لحماية أطفالنا" في أبوظبي اليوم

المصدر: جريدة الاتحاد الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=111314&y=2012

أبوظبي (الاتحاد) –
تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، تبدأ اليوم فعاليات حملة "معا لحماية أطفالنا" التي تنظمها مؤسسة التنمية الأسرية، والقيادة العامة لشرطة أبوظبي.
وتستهدف الحملة التي تستمر ستة أيام بفندق الفيرمونت في أبوظبي، الأطفال والجهات المعنية، إضافة إلى التربويين وأولياء الأمور.
وتتضمن الحملة التي تتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الطفل الذي يصادف يوم 20 نوفمبر من كل عام، عددا من الندوات والمحاضرات، وورش العمل، تنطلق في المدارس والجهات الحكومية، ومراكز مؤسسة التنمية الأسرية.
وتأتي الحملة، في إطار جهود دولة الإمارات العربية لحماية الأطفال، والسعي نحو تجسيد الشراكة المؤسسية لتحقيق الحماية النفسية والاجتماعية لهم من جميع أشكال الإساءة والعنف، وتهدف إلى مناقشة القضايا المرتبطة بحماية الطفل من الإيذاء والعنف بأنواعه كافة وطرح الحلول المناسبة وتكوين شراكة مجتمعية حقيقية بين القطاعات الحكومية لتقديم خدمات متكاملة لأولياء الأمور والأطفال لتحقيق الحماية النفسية والاجتماعية للطفل، وتثقيف أولياء الأمور والتربويين بالطرق الإيجابية السليمة للتعامل مع الأطفال بما يحقق النمو النفسي والاجتماعي المتوازن، وتوعية المجتمع بحقوق الأطفال وضرورة حمايتهم من جميع أشكال الإيذاء والعنف.
وتسعى الحملة من خلال الندوات وورش العمل إلى التوعية المكثفة بمخاطر إهمال الأطفال، خصوصاً من تعرض منهم إلى العنف في أي شكل من أشكاله حيث للتوعية دور مهم، وإيجابي يزيد من نسبة الحرص وأخذ الحيطة والحذر التام من قبل أولياء الأمور تجنباً لكوارث العنف ومخاطره مستقبلا على الطفل والتي قد تؤثر سلباً على شخصيته وانتمائه في مجتمعه، لاسيما أن الطفل هو الغد الجميل والمستقبل الزاهر للمجتمع.
ويناقش المحاضرون في الندوات التي سوف يتم تقديمها خلال فترة فعاليات الحملة أموراً وقضايا تهم الطفل بشكل عام وتزيد من فرصة إدراك الوالدين لفهم الأوضاع النفسية والاجتماعية والسلوكية والعمرية والإدراكية والصحية للطفل.
وقالت مريم محمد الرميثي مدير عام مؤسسة التنمية الأسرية، انه في إطار اهتمام ورعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، وحرصها على تحقيق رفاه الأسرة لضمان تماسكها وتلاحمها وعلى كل ما من شأنه أن يدعم العلاقة الأسرية بما يحقق الحماية الضرورية واللازمة للأطفال من أية مخاطر يمكن أن يتعرضوا لها وانطلاقاً من رسالة مؤسسة التنمية الأسرية ورؤيتها في تنمية الأسرة وخدمة المجتمع، جاءت الحملة لتؤكد الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسة من خلال التركيز على قضايا ومواضيع اجتماعية تهم المجتمع الدولي كحماية الأطفال، وذلك بمشاركة جهات حكومية معنية بالأسرة والطفل مثل وزارة الداخلية، ممثلة بمركز حماية الطفل، والقيادة العامة لشرطة أبوظبي، ممثلة بإدارة مراكز الدعم الاجتماعي، ومنظمة اليونيسيف، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والاتحاد النسائي العام، وهيئة الصحة بأبوظبي وجامعة الشارقة، بالإضافة إلى دائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة.

وأوضحت أن الحملة تأتي في سياق ما تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام والطفل بشكل خاص وهو ما توج مؤخراً بصدور قانون حماية الطفل "قانون وديمة" الذي يحفظ حقوق الطفل سواء كان من أبناء الدولة أو من المقيمين على أرضها.

وقال العميد نجم الحوسني مدير إدارة مراكز الدعم الاجتماعي بشرطة أبوظبي، إن دولة الإمارات متمثلة في جميع هيئاتها تبذل جهوداً كبيرة في مجال توفير الحماية للطفل ومن ذلك توقيعها على جميع المعاهدات الدولية التي تعنى بحقوق الطفل.

وأضاف أن ما قدمته وزارة الداخلية من ممارسات علمية وحلول بناءة أسهمت بشكل كبير في تأسيس قاعدة ثابتة ومستديمة لحماية الطفل وحققت الكثير من النجاحات والإنجازات.

وأوضح، أن الحملة تهدف إلى مناقشة القضايا المرتبطة بحماية الطفل من الإيذاء والعنف بأنواعه كافة وطرح الحلول المناسبة وتكوين شراكة مجتمعية بين القطاعات الحكومية لتقديم خدمات متكاملة لأولياء الأمور والأطفال بما يحقق النمو النفسي والاجتماعي المتوازن وتوعية المجتمع بحقوق الأطفال.

وتسعى مؤسسة التنمية الأسرية ضمن نطاق عملها في تنمية الأسرة بكل أفرادها إلى وضع الآليات والخطط الاستراتيجية، بما يتوافق ورؤية حكومة أبوظبي في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وتهدف إلى تنفيذ التشريعات الاجتماعية واقتراح ما يلزم لتطويرها لضمان حقوق المرأة والطفل ووضع البرامج الخاصة لتحقيق التنمية المستدامة للأسرة والمجتمع وتصل إلى الغاية الرئيسية من هذا العمل المتفاني والمخلص بتكاتف جميع أفرادها لتحقيق الرؤى التنموية الشاملة القائمة على مشاريع استراتيجية جادة تنهض بالحياة الأسرية والمجتمعية.

هيومان رايتس ووتش": أكثر من300 طفل رهن الاعتقال لدى السلطات المصرية

مراقبون حقوقيون يؤكدون أن الانتهاكات مستمرة كما في عهد النظام السابق

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاربعاء 7 محرم 1434 هـ - 21 نوفمبر 2012م

=http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12412&article=705303&feature

القاهرة: محمود محسن

كشفت منظمة هيومن رايتس ووتش، الرائدة في مجال حقوق الإنسان، عن اعتقال السلطات المصرية ما يزيد على 300 طفل، خلال الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدتها البلاد طوال العام الماضي، مشيرة إلى أنهم حوكموا وسجنوا في المحاكم والسجون الخاصة بالكبار، رغم أن القانون المصري يوجب محاكمتهم أمام محاكم الأسرة.

وقالت المنظمة العالمية، في تقرير لها صدر أمس: «إن الكثير من هؤلاء الأطفال لم توفر لهم السلطات المصرية من يدافع عنهم أو يخطر أسرهم بمكان احتجازهم من البداية»، وأضاف أنها «وجدت أدلة قوية تشير إلى تعرض هؤلاء الأطفال للضرب والتعذيب من قبل قوات الشرطة والجيش، بعضهم باستخدام الصدمات الكهربائية».

وتابعت المنظمة: «لقد وعدت حكومة الرئيس محمد مرسي بإنهاء كل مظاهر عدم احترام حقوق الإنسان التي شاهدناها في مصر العام الماضي، خاصة في ما يتعلق بضرب وتعذيب الأطفال من قبل سلطات الأمن». وأضافت بريانكا

موتابارثي، الباحثة في حقوق الطفل في المنظمة: «إذا أرادت الحكومة المصرية بالفعل قطيعة مع الماضي والنظام السابق - كان لزاما عليها أن تضع التحقيق في الانتهاكات التي حدثت بحق حقوق الإنسان وحقوق الطفل موضع الأولوية لديها ومحاسبة ومحاكمة المسؤولين عن إساءة معاملة الأطفال».
وانسحب عدد من ممثلي الجمعيات الحقوقية من جمعية وضع الدستور الجديد في مصر، قائلين إن مسودته تحتوي على مواد تخالف القوانين الدولية. وقال تقرير المنظمة: «إن اعتقال هؤلاء الأطفال يعد بما لا يدع مجالا للشك انتهاكا صريحا للقانون الدولي».
ويأتي هذا التقرير في الوقت الذي ألغت فيه مصر احتفالها بعيد الطفولة هذا العام، حدادا على مقتل ما يزيد على الخمسين طفلا إثر اصطدام حافلتهم المدرسية بأحد القطارات.
وتابع التقرير: «الرئيس مرسي أخذ عددا من الخطوات الإيجابية، منها العفو في الجرائم والأحداث المرتبطة بالثورة، وإنهاء الملاحقة القانونية لكثير من الأطفال المعتقلين في تلك الأحداث»، مضيفا أن «العفو الذي أصدره مرسي يجب أن يمتد ليشمل كافة المعتلقين من الأطفال في هذه الأحداث ويجب التحقيق في انتهاكات حقوق المتظاهرين، وإعطاء الأولوية لقضايا الانتهاكات التي تمس أطفالا، وملاحقة الضباط الذين تثبت عليهم مسؤولية تعذيبهم أو إساءة معاملتهم».
واشترك عدد من الأطفال والشباب صغير السن في مصر العام الماضي في الكثير من المظاهرات، كان آخرها أحداث محمد محمود والعباسية وأحداث مجلس الوزراء نهاية ديسمبر (كانون الأول) 2011.
وقالت المنظمة إنه بجانب هذه الحوادث، فإن السلطات ألقت القبض على ما يزيد على 130 طفلا أثناء الاحتجاجات على أحد الأفلام المسيئة للإسلام أمام السفارة الأميركية في القاهرة في سبتمبر (أيلول) الماضي وأثناء تولي الرئيس مرسي لحكم البلاد، بشكل يعكس استمرار ممارسة شرطية تكررت على مدار العام الماضي وإبان حكم النظام السابق.

من جانبه، قال حافظ أبو سعدة، رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: «إن الأوضاع كما هي وانتهاكات حقوق الإنسان الحالية في مصر أكدت أن سجل مصر في حقوق الإنسان لم يتغير كثيرا رغم الثورة».
وتابع أبو سعدة في اتصال مع «الشرق الأوسط»: «الأسوأ هو ما يتعرض له الأطفال من انتهاكات جسيمة ومستمرة، خاصة من ناحية التشريعات والقوانين التي يرغب البعض في تمريرها وتتعارض مع المواثيق والأعراف الدولية، مثل زواج القاصرات، بالإضافة إلى غياب آليات المحاسبة والعقاب ضد منتهكي حقوق الإنسان»، مضيفا: «أعتقد أننا لم نستطع إلى الآن أن نبني نظاما يحقق الحماية الكاملة لحقوق الإنسان».

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/453466

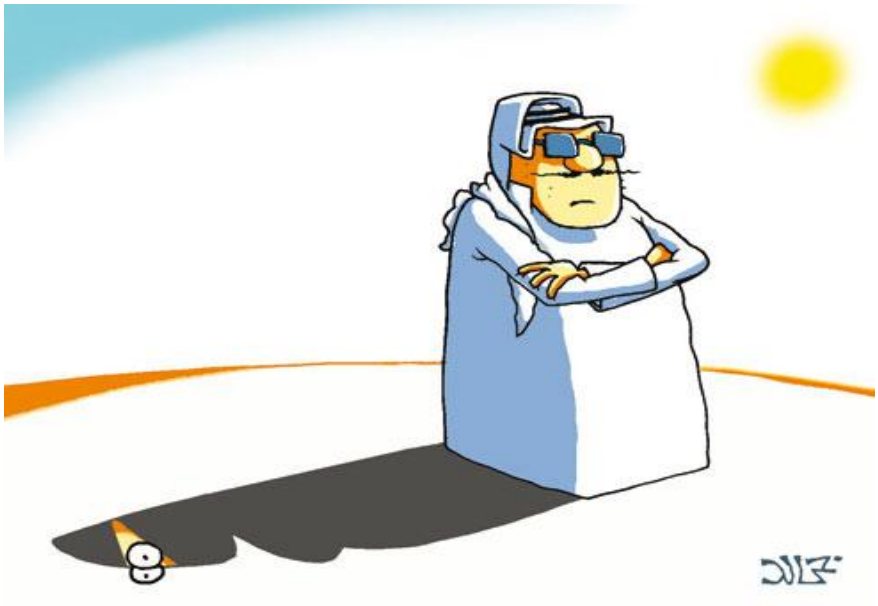

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Default.aspx?issueno=4432

خطأ! 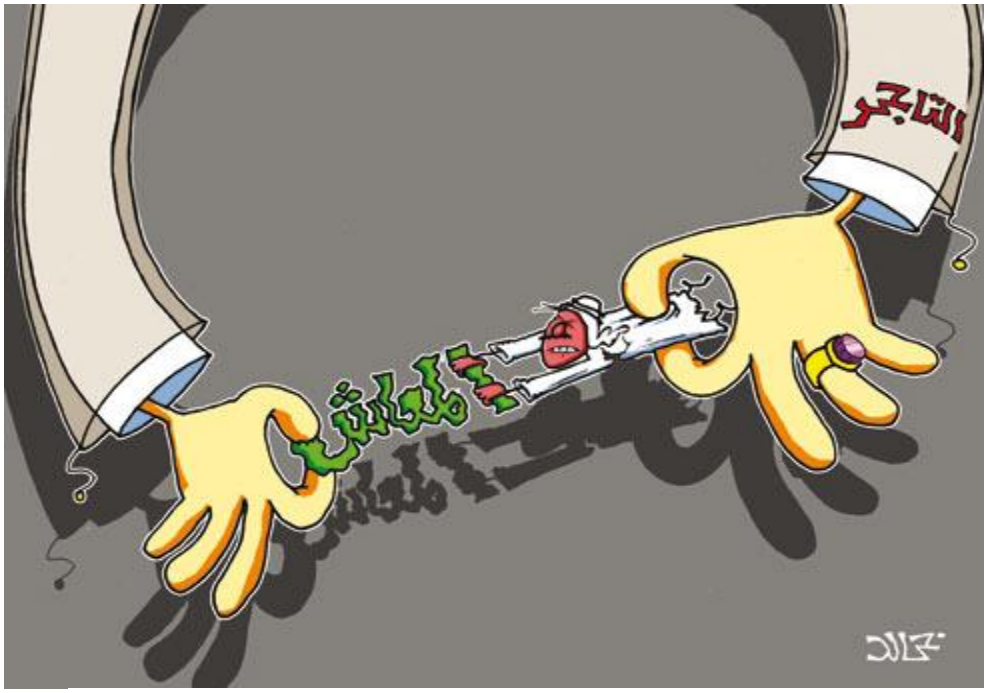	المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م http://www.alwatan.com.sa/Default.aspx?issueno=4433l
	المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م http://www.al-jazirah.com/2012/20121118/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%DD%E5%CF%20%C7%E1%CC%C8%ED=%D1%ED&sms

خطأ!خطأ! 	الحياة المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/454103
 	الشرق المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 محرم 1434 هـ - 19 نوفمبر 2012م http://www.alsharq.net.sa/2012/11/19/587662

خطأ!خطأ! خطأ! 	المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/454635
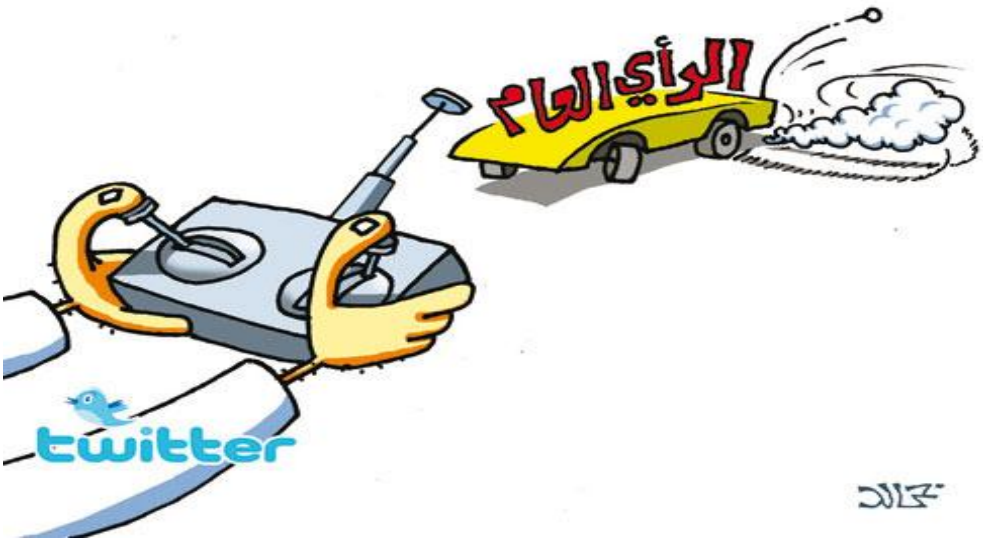	المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 محرم 1434 هـ - 20 نوفمبر 2012م http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4162

خطأ!خطأ! خطأ!خطأ! 	الحياة المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 4 143 هـ - 21 نوفمبر 2012م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/454973
 	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 7 محرم 4 143 هـ - 21 نوفمبر 2012م http://www.aleqt.com/2012/11/21/article_711262.html